

إعلان الدوحة:
ترسيخ ثقافة
احترام القانون



UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

خارطة طريق
من أجل وضع
برامج لإعادة
التأهيل في
السجون

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
فيينا

خارطة طريق من أجل وضع برامج لإعادة التأهيل في السجون

سلسلة كتيبات العدالة الجنائية



الأمم المتحدة
فيينا، ٢٠١٨

© الأمم المتحدة، آذار/مارس ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة، في العالم أجمع.

لا تتطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمَّنُها على الإعراب عن أيِّ رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيِّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

هذا المنشور صادر دون تحرير رسمي.

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

شكر وتقدير

أعد هذا الكتيب من أجل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (اختصاراً: "المكتب") روب ألين، الخبير الاستشاري في مجال الإصلاح الجنائي. وساهم في إعداد جميع أجزاء هذا الكتيب السيد فيليب ميسنر والسيدة مورييل جوردن-إثيفنوت (المكتب) التي استعرضت أيضاً نسخته النهائية.

واستعرض هذا الكتيب وصدّق عليه أثناء اجتماع فريق خبراء عُقد في فيينا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويود المكتب أن يُعرب عن شكره وتقديره للمساهمات التي قدمها الخبراء الوطنيون التالية أسماؤهم الذين شاركوا في الاجتماع المذكور: خوسيه لويس أرجنتا دي لا ألديا (إسبانيا)، خالد عمير النعيمي (قطر)، ماريبا باس أستيفاراغا بايس (باراغواي)، رائد أبو السمن (الأردن)، أندريا بيكاريني (إيطاليا)، ماتس بنيستاد (النرويج)، ماري لويزا دي روزا (إيطاليا)، سامبا ضيوف (السنغال)، سرينا ليم (سنغافورة)، جون بوسكو كاباندا (رواندا)، إستان ماهيكيز (الأرجنتين)، لورنس لوي موتوك (كندا)، بيمبورن نترابوكانا (تايلند)، مينيت بلاتجيس (جنوب أفريقيا)، أوراني راتانابراسرت (تايلند)، كاتارينا شفارتزل (النمسا)، السيد فيتايا سوريفونغ (تايلند)، إريك توه (سنغافورة)، كارولينا فيلاغرا بينشيرا (شيلي).

ويود المكتب أيضاً أن يعرب عن تقديره للمدخلات القيّمة التي قدمها المشاركون التالون في اجتماع فريق الخبراء، العاملون في كيانات الأمم المتحدة الأخرى أو في منظمات دولية أو غير حكومية أخرى أو في معاهد بحثية ذات صلة، أو المساهمون بصفاتهم الشخصية كخبراء مستقلين: كومسا غوتيتا (مبادرة تحسين معايير السجون، إثيوبيا)، ميراندا ميركفيلادزي (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي)، روسيندا سيلفا (منظمة العمل الدولية)، جان-بيير سيمونو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، رئيس شعبة البحوث التطبيقية المتعلقة بالتعليم في السجون)، بتر بوسماكوف (مؤسسة فولنو ديولو، الاتحاد الروسي)، السيد يسكالي سالاماتوف (كازاخستان).

كما شارك الزملاء التالون العاملون في المكتب في المناقشات التي دارت أثناء اجتماع فريق الخبراء: أوجو أغوموه، بيرازانو، عثمان ديالو، ماري-نويل رودريغز.

ويود المكتب كذلك أن يعرب عن امتنانه لحكومة قطر على الدعم الذي قدمته من أجل إعداد هذا الكتيب في إطار "البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة"، الخاص بالمكتب.

المحتويات

iii	شكر وتقدير
1	1- مقدمة
1	1-1 الخلفية
3	2-1 لماذا التعليم والتدريب المهني والعمل؟
6	3-1 هدف خارطة الطريق ونطاقها
6	4-1 القيود على تنفيذ خارطة الطريق
8	5-1 هيكل خارطة الطريق
11	2- تقييم الحالة الراهنة وتخطيط عمليات التحسين
12	1-2 ما هي نقطة البداية؟
19	2-2 وضع استراتيجية وهيكل وخطط
27	3- وضع برامج تعليم في السجون
27	1-3 المعايير الدولية
28	2-3 القضايا المحددة التي ينبغي بحثها عند وضع برامج تعليمية في السجون
30	3-3 العقوبات الشائعة
33	4-3 النماذج التنظيمية المتعلقة بالتعليم في السجون
35	4- وضع برامج تدريب مهني تنفذ في السجون
35	1-4 المعايير الدولية
36	2-4 قضايا محدّدة يلزم النظر فيها عند وضع برامج تدريب مهني تنفذ في السجون
38	3-4 العقوبات الشائعة
39	4-4 النماذج التنظيمية للتدريب المهني في السجون
43	5- وضع برامج عمل تنفذ في السجون
43	1-5 المعايير الدولية
45	2-5 القضايا المحددة التي ينبغي بحثها عند وضع برامج عمل تُنفذ في السجون
49	3-5 العقوبات الشائعة
50	4-5 النماذج التنظيمية للعمل في السجون
55	6- الرصد والتقييم والإشراف
59	7- الخلاصة والاستنتاجات

المرفقات

61

القائمة المرجعية ١: القائمة المرجعية الرئيسية - المراحل الرئيسية لاستهلال/لتعزيز برامج إعادة التأهيل في السجون

61

63

القائمة المرجعية ٢: تحديد الثغرات من خلال إجراء تقييم شامل

64

القائمة المرجعية ٣: وضع استراتيجية بشأن برامج إعادة التأهيل في السجون

65

القائمة المرجعية ٤: تنفيذ برامج إعادة التأهيل في السجون

66

القائمة المرجعية ٥: الرصد المتواصل لبرامج إعادة التأهيل في السجون

مقدمة

١-١ الخلفية

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ٤

١- ترمي عقوبة الحبس وغيرها من تدابير حرمان الأشخاص من حريتهم بصفة أساسية إلى حماية المجتمع من الجريمة والحد من حالات معاودة الإجرام. ولا سبيل إلى تحقيق هذين الغرضين إلا إذا استُخدمت فترة الحبس للوصول، حتى أقصى قدر مستطاع، إلى ضمان إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في المجتمع بعد إطلاق سراحهم، بحيث يتمكنون من العيش معتمدين على أنفسهم في ظل احترام القانون.

١- ينص القانون الدولي على وجوب ألا يقتصر الحبس على حرمان الشخص من حريته فقط، وإنما ينبغي أن يُفسح الفرص أمام السجناء لاكتساب المعارف والمهارات التي يمكن أن تساعد على إعادة الاندماج في المجتمع بعد إطلاق سراحهم بغرض درء معاودة الإجرام. وبما أن السجن لا يستطيع، في حد ذاته، أن يتعامل مع المسائل المتعلقة بإعادة إدماج السجناء في المجتمع فإنَّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينص على ما يلي "يجب أن يراعي نظام السجون معاملة المسجونين معاملةً يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي".^(١) وفي حين أن هذه المعاملة ينبغي أن تتوفر لجميع المسجونين المحكوم عليهم فإنه ينبغي كذلك إفساح الفرصة أمام المحتجزين احتياطياً لممارسة أنشطة هادفة. ففي بلدان كثيرة يشمل المحتجزون احتياطياً جزءاً كبيراً من السجناء لكنهم مستبعدون من أنشطة إعادة التأهيل.

٢- إنَّ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) هي أهم مجموعة معايير دولية منفردة "تُبيِّن ... المبادئ والممارسات المقبولة عموماً باعتبارها مبادئ وممارسات جيدة في مجال معاملة السجناء وإدارة السجون".^(٢) وفي أعقاب عملية استعراضية حكومية دولية مستفيضة للنسخة الأصلية، المعتمدة في عام ١٩٥٧، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ نسخة القواعد المنقحة، مما شكّل بحق مخططاً محدثاً بشأن إدارة السجون في القرن الحادي والعشرين. وتبيِّن هذه القواعد، في مبادئها الأساسية، بجلاء شديد أن توفير برامج إعادة تأهيل داخل السجون، على نحو يعزز رغبة السجناء في

^(١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، الفقرة ٢ من المادة ١٠.

^(٢) قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، A/RES/70/175 (2015)، المشار إليها فيما بعد باسم "قواعد نيلسون مانديلا"، الملاحظة التمهيدية ١.

العيش معتمدين على أنفسهم في ظل احترام القانون بعد إطلاق سراحهم، أمرٌ أساسي للحد من معدلات معاودة الإجرام وتحسين أمان الناس، وهما الغاية التي تشدها في نهاية المطاف أيُّ عقوبة حبسٍ.

٣- وهناك دراساتٌ وشواهدٌ تجريبيةٌ تدعم هذا المبدأ الجوهري. فمثلاً وَجِدَتْ دراسةٌ واسعة النطاق أُجريت في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا أنَّ احتمالات عودة السجناء الذين حصلوا على تعليم عام وتدريب مهني إلى السجن بعد إطلاق سراحهم أقلُّ بكثيرٍ مقارنةً بأقرانهم الذين لم يحصلوا على هذه الفرص أثناء فترة حبسهم، وأنَّ احتمالات عثورهم على عمل أكبرٌ بكثيرٍ مقارنةً بهؤلاء الأقران (انظر الإطار الوارد أدناه). كما أفاد مقررُ الأمم المتحدة الخاص المعني بالحقوق في التعليم بأنَّ التعلُّم في السجن يُعتبر بوجه عام ذا تأثير إيجابي من حيث تقليص احتمالات معاودة الإجرام وزيادة احتمالات إعادة التأهيل والعثور على عمل. وقد أوصى، على نحو أكثر تحديداً، باتخاذ ترتيبات تكفل وضع برامج تعليمية شاملة ترمي إلى تنمية القدرات الكاملة لكل سجين: "وينبغي أن تهدف هذه البرامج كذلك إلى أن تقلل إلى أدنى حد آثار السجن السلبية، وأن تحسن آفاق إعادة الإدماج واحترام الذات ومعنويات السجن".^(٣)

الولايات المتحدة: التعليم والتدريب المهني في السجون يؤديان إلى تقليص احتمالات معاودة الإجرام وإلى تحسين آفاق الحصول على فرصة عمل

في آب/أغسطس ٢٠١٣ أعلنت مؤسسة RAND (الولايات المتحدة) النتائج التي خلصت إليها أضخمُ دراسة شاملة أُجريت على الإطلاق، بتكليف من وزارة العدل الأمريكية، للبرامج التعليمية الإصلاحية في الولايات المتحدة.

وأكد التحليل وجود ارتباط واضح بين توفير برامج تعليمية وتدريب مهني في السجون وبين تقليص احتمالات معاودة الإجرام وتحسين آفاق الحصول على فرصة عمل. كما انتهت الدراسة إلى أنَّ البرامج التعليمية الإصلاحية فعالة التكلفة إذا روعيت التكاليف المباشرة لتوفير التعليم وتكاليف إعادة الحبس. وعلى وجه أكثر تحديداً وَجِدَتْ الدراسة ما يلي:

أن احتمالات عودة السجناء الذين شاركوا في برامج تعليمية إصلاحية إلى السجن تقل بنسبة ٤٢ في المائة عن احتمالات عودة الذين لم يشاركوا في تلك البرامج إلى السجن؛
وأن احتمالات عثور السجناء الذين شاركوا في برامج تعليمية أكاديمية أو مهنية على فرص عمل تزيد بنسبة ١٢ في المائة عنها فيما يخص أقرانهم الذين لم يشاركوا في مثل هذه البرامج؛
وأن احتمالات عثور السجناء الذين شاركوا في أنشطة تدريبية مهنية على فرص عمل بعد إطلاق سراحهم تزيد بنسبة ٢٨ في المائة عنها فيما يخص أقرانهم الذين لم يشاركوا في مثل هذه الأنشطة؛
وأن التكاليف المباشرة لتوفير التعليم تقدر بما يتراوح بين ١٤٠٠ دولار و ١٧٥٠ دولاراً لكل سجين، وأن تكاليف إعادة حبس الحاصلين على تعليمٍ إصلاحي تقل بما يتراوح بين ٨٧٠٠ دولار و ٩٧٠٠ دولاراً لكل سجين عن تكاليف إعادة حبس غير الحاصلين على مثل هذا التعليم.

المصدر: RAND Corporation (2013): *Evaluating the Effectiveness of Correctional Education – A Meta-Analysis of Programs that Provide Education to Incarcerated Adults*.

٤- وعلى الرغم مما سبق، لا تُسَنَحُ فرصةُ التعلُّم أو العمل، في العديد من نظم السجون، إلا لعدد قليل من السجناء. فحتى في الكثير من البلدان ذات مستوى الدخل المرتفع تكافح نظمُ السجون من أجل توفير فرص التعليم والتدريب المهني والعمل بمعدلات تقتضيها الضرورة حتى تعود بالنفع على عموم نزلاء السجن. فعلى سبيل المثال رأى استعراضُ للتعليم في أوروبا أنه بينما توجد نسبة كبيرة من الأفراد ذوي المهارات المحدودة من بين مجموع نزلاء السجون في الاتحاد الأوروبي، البالغ عددهم ٦٤٠٠٠٠ سجين، فإنَّ أقل من رُبُع السجناء يشاركون في أنشطة تعليمية وتدريبية في معظم دول الاتحاد الأوروبي.^(٤) أمَّا في البلدان ذات مستوى الدخل الأقل، فكثيراً ما تكون نسبةُ السجناء المشاركين في أنشطة بناءة أقل من ذلك بمقدار كبير.

^(٣) تقرير المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، فيرنور مونوز، (2009) A/HRC/11/8، "حق الأشخاص المحتجزين في التعليم"، الفقرة ٩١ (ب).

^(٤) GHK Consulting (2013): "Prison Education and Training in Europe: Current State-of-Play and Challenges"; Report، authored for the European Commission.

٥- إلا أن هناك اعترافاً متزايداً بأهمية برامج إعادة تأهيل السجناء في شتى أنحاء العالم. وعندما اجتمع، في الدوحة بقطر في الفترة من ١٢ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ممثلو الدول الأعضاء ومنتخبو القرارات والخبراء دارت مناقشات بشأن أهم أولويات العمل خلال السنوات الخمس المقبلة. وأعاد إعلان الدوحة، الذي انبثق عن هذا المؤتمر، التأكيد على التزام الدول الأعضاء بتنفيذ وتعزيز سياسات بشأن السجناء تُركِّز على التعليم والعمل والرعاية الطبية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع ومنع معاودة الإجرام.^(٥)

٦- ونشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، باعتباره الحارس الأمين على تطبيق قواعد نيلسون مانديلا، عدداً من الوثائق الإرشادية في مجال إدارة السجون وإصلاحها.^(٦) ومن بين هذه الوثائق نُشر المكتب في عام ٢٠١٢ كتيباً تهيئياً بشأن منع معاودة الإجرام وإعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين "Introductory Handbook on the Prevention of Recidivism and the Social Reintegration of Offenders"، يسهب في طرح ممارسات وبرامج واعدة ترمي إلى الحد من معدلات معاودة الإجرام عن طريق التصدي لتحديات إعادة الاندماج الاجتماعي التي تواجه جميع المجرمين، خاصة المحبوسين الحاليين أو السابقين منهم. وتسعى هذه الوثيقة الراهنة إلى التوسع في ذلك الكتيب عن طريق اقتراح خطوات واعتبارات عملية على إدارات السجون الوطنية يمكن من خلالها تطبيق أو تعزيز برامج واعدة.

٢-١ لماذا التعليم والتدريب المهني والعمل؟

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ٤

٢- (...) ينبغي لإدارات السجون والسلطات المختصة أن توفر التعليم والتدريب المهني والعمل، فضلاً عن الأشكال الأخرى من المساعدة المناسبة والمتاحة، بما في ذلك أشكال المساعدة ذات الطابع الإصلاحي والأخلاقي والروحي والاجتماعي والصحي والرياضي. وينبغي تقديم جميع هذه البرامج والأنشطة والخدمات بما يتماشى مع مقتضيات المعاملة الفردية للسجناء.

القاعدة ٥

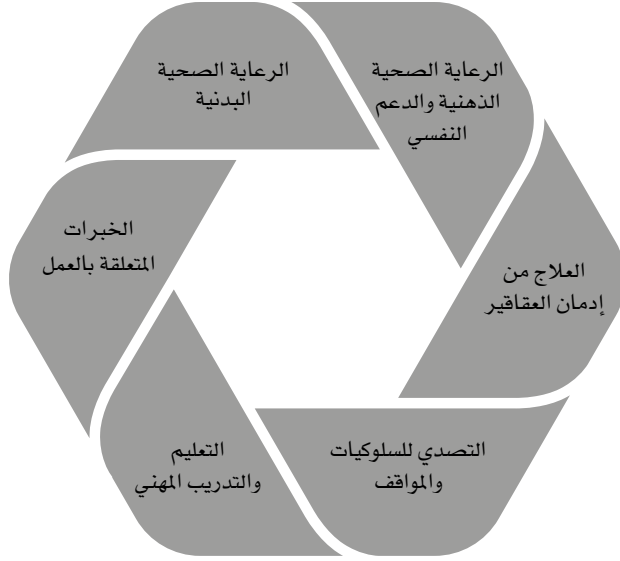
١- ينبغي لنظام السجون السعي إلى أن يقلص إلى أدنى حد من الفوارق بين حياة السجن والحياة الحرة، وهي فوارق من شأنها أن تهبط بحس المسؤولية لدى السجناء أو بالاحترام الواجب لكرامتهم البشرية.

٧- في حين أن إعادة التأهيل تغطي طائفة متنوعة من الأنشطة، تشمل برامج العلاج الطبي والنفسي وبرامج التوجيه والبرامج الإدراكية السلوكية، فإن تركيز خارطة الطريق هذه يتصبُّ على المجالات الرئيسية الثلاثة، ألا وهي التعليم والتدريب المهني والعمل في السجون. وهناك عدة أسباب تدعو إلى توسيع نطاق الأنشطة في تلك المجالات، ليس من أقلها أن التعليم والعمل هما ممارسةٌ لحقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها أيضاً الأشخاص المحرومون من حريتهم بغض النظر عن القيود المقترنة بالحبس. فالتعليم، خاصة تعليم القراءة والكتابة والحساب، هو الأساس الذي تعتمد عليه جميع التغيرات والتطورات الشخصية تقريباً.

^(٥) إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور"، الفقرة ٥ (ي).

^(٦) تشمل تلك الوثائق أدلة المكتب التالي بيانها: كتيب لقيادات السجون؛ ودليل إدارة ملف السجناء؛ ودليل عن السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وكتيب عن المرأة والسجن؛ ودليل بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الاكتظاظ في السجون؛ وكتيب بشأن التعامل مع السجناء الشديدي الخطورة؛ وكتيب بشأن إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين والوقاية من التشدد المفضي إلى العنف في السجون. وفي الأونة الأخيرة أعد المكتب أيضاً المنشور المعنون "تقييم مدى الامتثال لقواعد نيلسون مانديلا: قائمة مرجعية لآليات التفتيش الداخلية".

أنواع برامج إعادة التأهيل داخل السجون



ومن ناحية أخرى يمثل التدريب المهني والعمل وسيلة مباشرة جداً تكفل إشراك أعداد ضخمة من السجناء في أنشطة بناءة على نحو يعمّر فرضهم في العثور على وظيفة عند إطلاق سراحهم ومن ثم قدرتهم على إعادة الاندماج بنجاح داخل المجتمع. وفي حين أن الاستثمار في البنى التحتية وموظفي السجون قد يكون ضرورياً من أجل تنفيذ تلك الأنشطة فإن من المفترض التمكن من إحراز تحسن سريع نسبياً في جميع تلك المجالات الثلاثة في البلدان ذات الموارد المتفاوتة المستوى ومن تحقيق تأثير إيجابي سواء فيما يخص السجناء المحتجزين داخل جدران السجون أو فيما يخص السجناء المفرج عنهم.

٨- ومن البديهي أن أي نظام سجون شامل وصالح حقاً لإعادة التأهيل ينطوي على ما هو أكثر من هذه المكونات الثلاثة. فهناك مقتضيات يرى البعض أنها جوهرية بقدر أكبر، حيث من غير المرجح أن ينجح بدونها حتى أكثر برامج إعادة التأهيل ابتكاراً، وهي تلبية احتياجات السجناء الأساسية، وتوفير أوضاع معيشية لائقة، والوفاء باحتياجات الرعاية الصحية، وإرساء علاقات بناءة بين موظفي السجن والسجناء الخاضعين لمسؤوليتهم. ومن المهم بالقدر نفسه وضع ترتيبات تكفل توفير الدعم والإشراف في المرحلة التي تلي إطلاق سراح السجناء، علماً بأن انعدام تلك الخدمات قد يؤدي إلى أن تذهب هباءً الجهود التي بذلها السجن في تعليم السجناء وتدريبهم، نظراً لأن السجناء يعودون إلى "أساليبهم القديمة" في السلوك الإجرامي. وعلى الرغم من هذه التقييدات التي تتسم بها خارطة الطريق هذه يظل موضوعها—الأ وهو التعليم والتدريب المهني والعمل—يُمثل، إن لم يكن كافياً في حد ذاته، نقطة انطلاق حيوية لجميع نظم السجون التي تسعى إلى أن تكون فعالة ومتوافقة في الوقت ذاته مع المعايير والقواعد الدولية.

٩- ومن منظور نظم السجون هناك أربعة أسباب رئيسية تسوّغ الاستثمار في التعليم والتدريب والعمل:

- من شأن إفساح الفرصة أمام السجناء لاكتساب مهارات جديدة وخبرات عملية أن يساعدهم على الابتعاد عن مجال الجريمة عند مغادرتهم السجن، الأمر الذي يُعين إدارة السجون على إنجاز مهمتها العامة المتمثلة في تعزيز أمان الناس. وقد سبقت الإشارة إلى أن هناك كمّاً كبيراً من البحوث التي تُبَيّن '١' أن السجناء في بلدان كثيرة يعانون من انخفاض مستوى تعليمهم ومهاراتهم الأساسية؛ و'٢' أن تحسين تلك المهارات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي فيما يخص الحد من معدلات معاودة الإجرام وتعزيز إعادة الإدماج في المجتمع واحتمالات الحصول على وظيفة.^(٧) وهذا معناه أن برامج إعادة التأهيل داخل السجون تساعد على تحسين أمان المجتمعات المحلية وخفض مستويات تبعيّة السجناء السابقين.
- من شأن توفير أنشطة بناءة في السجون أن يساعد على جعل الحياة داخل السجن أشبه بالحياة خارجه. ويشار أيضاً إلى ذلك باعتباره مبدأ "التطبيع" الذي تنص صراحةً على وجوب تحقيقه القاعدة ٥ (١)

^(٧) للاطلاع على استعراض أجري مؤخراً، انظر Justice Analytical Services/Scottish Government (2015): What Works to Reduce Reoffending: A summary of the Evidence.

من "قواعد نيلسون مانديلا"^(٨) ويشكّل قضاءً وقت كافٍ في الاضطلاع بأنشطة تعليمية أو تدريبية مهنية أو أعمال إنتاجية ذات بال ما تُطلق عليه قواعد نيلسون مانديلا عبارة "الظروف المهنية الطبيعية"^(٩)، وهي الظروف التي ينبغي لإدارة السجن أن تسعى إلى تهيئتها قدر المستطاع. فمن شأن تمكين السجين من أن يعيش حياة مفعمة بالنشاط داخل السجن أن يساعد على تقليص مخاطر إصابته بالاكْتئاب أو غيره من المشاكل الصحية العقلية أو مخاطر الحد من قدرته على أن يعيش حياةً مستقلةً يعتمد فيها على نفسه (مخاطر "إيداعه في مؤسسة احتجازية" أو إكسابه شعوراً بالعجز).

- من شأن توفير برامج التعليم والتدريب المهني والعمل في السجن أن يساعد على تعزيز النظام والأمان والأمن في مرافق السجن وأن يُعِين السجونَ على إرساء بيئات إيجابية (بقدر أكبر). فالسجناء المشاركون في أنشطة بناءة أقلُّ عرضةً للشعور بالسخط وخلق المشاكل. ولعل هذا يصحُّ بوجه خاص إذا كانت هناك حوافزٌ ومزايا مرتبطة بمشاركة السجناء في الأنشطة المعروضة عليهم، مثل تقليص مدة العقوبة أو إعطاء مكافأة مالية، علماً بأنَّ إعطاء مقابل مالي أمرٌ لازم في حالة برامج العمل. وإعادة التأهيل تعني قدراً أكبر من السهولة في إدارة شؤون السجناء وقدراً أقل من ميل السجناء إلى العنف. وفي حين أنَّ الأمن وإعادة التأهيل يُنظر إليهما في بعض الأحيان على أنهما نقيضان فإنَّ الواقع يقول إنَّ برامج إعادة التأهيل المُدارة على نحو جيد تعزِّز الأمان وتُحكِّم السيطرة داخل السجن.

- يمكن للعمل، بوجه خاص، أن يفرز مواردَ مالية وغيرها للسجناء المشاركين في برامج العمل ولنظام السجن. وهذه الموارد يمكن أن تكون مواردَ مباشرةً، مثلاً في السجن التي تتولى بنفسها زراعة ما تستهلكه من غذاء، أو من خلال العمل الذي قد يضطلع به السجناء بغية تنظيف السجن وصيانته، أو مواردَ غير مباشرةٍ، مثلاً عندما تُباع نواتج عمل السجناء ويُعاد استثمارُ جزء من الأرباح داخل نظام السجن.

١٠- وتوضح المبررات المشار إليها أنفاً الأسباب التي من أجلها ينبغي لنُظُم السجن أن تستثمر في برامج التعليم والتدريب المهني والعمل. وهي تُبيِّن أنَّ هناك منافع لا تقتصر على السجناء المشاركين وحدهم وإنما تعود أيضاً على إدارات السجن والمجتمع الأوسع. ويمكن أن يكون الترويج للمزايا والفوائد التي تجلبها على هذا النحو إعادة التأهيل في السجن وسيلةً مفيدة في توليد وإدامة إرادة سياسية تسعى إلى إصلاح السجن علاوة على تعزيز دعم عامة الناس وتفهمهم. وقد يعترض البعض على إعادة تأهيل السجناء باعتباره ليونةً مفرطة في التعامل مع المجرمين، في حين قد ينتقد البعض الآخر برامج العمل، خاصة باعتبارها شكلاً من أشكال الاستعانة بعمالة رخيصة. إلا أنَّ الرأي الغالب يقف عادةً موقفَ التأييد لفكرة أنَّ التجريد من الحرية هو وحده الذي يشكّل العقوبة المفروضة على السجناء وأنه ينبغي للسجون أن تتيح فرص إصلاح حقيقيةً.

٣-١ هدف خارطة الطريق ونطاقها

١١- يتمثل هدف هذه الوثيقة في طرح خارطة طريق عملية على إدارات السجن من أجل مساعدتها على وضع برامج ومبادرات مستدامة رفيعة الجودة (أكثر عدداً وتنوعاً) بشأن إعادة تأهيل السجناء داخل منشأتها العقابية. ويوحي مصطلح "خارطة الطريق" بأنَّ المقصود من وراء هذه الوثيقة هو طرح سلسلة من الخطوات العملية اللازم اتخاذها بغية الوصول إلى غاية معيَّنة، ألا وهي هنا إقامة نظام سجون يكتل استيفاء المعايير والقواعد الدولية فيما يخص برامج التعليم والتدريب المهني والعمل في السجن، أو يسير قُدماً على طريق استيفائها. وعلى الرغم

^(٨) فيما يخص برامج العمل في السجن، انظر أيضاً القاعدة ٩٩ (١) من "قواعد نيلسون مانديلا": "ينظَّم العمل وطرائقه في السجن على نحو يقترَّب به قدر الإمكان من الأعمال المماثلة خارج السجن، بغية إعداد السجناء للظروف المهنية الطبيعية."
^(٩) "قواعد نيلسون مانديلا"، القاعدة ٩٩ (١).

من أن أهمية كل خطوة من الخطوات المطروحة في هذه الوثيقة قد تتفاوت فيما بين الدول الأعضاء فإن الوثيقة ترمي إلى عرض اقتراحات تعود بالنفع على مجموعة عريضة من نظم السجون ويمكن تكييفها بحيث تصلح للاستعمال في شتى مناطق العالم.

١٢- ومن البديهي أن نظم السجون ستختلف فيما بينها من حيث نقطة الانطلاق الفعلية لكل منها، وأيضاً من حيث مستوى الموارد المتاحة للاستثمار في إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع. وقد تكون نظم السجون التابعة لوزارات العدل أكثر استعداداً للاستثمار في إعادة التأهيل مقارنة بنظم السجون الخاضعة لمسؤولية وزارات الداخلية أو الأمن. واختلاف أنماط الحبس قد يفتح الباب أمام اختلاف أولويات إعادة التأهيل. وهناك تباينات أيضاً في التحديات التي تواجه إرساء أنشطة إعادة التأهيل. وفي كثير من البلدان المنخفضة الموارد، أو الخارجة لتوها من أتون نزاعات، قد تبدو موارد البنى التحتية والبشرية للسجون غير وافية على الإطلاق لإحراز أي تقدم في هذا الصدد. أما في البلدان الأعلى دخلاً فقد تُشكل المطالب الأمنية أو مواقف الناس المعادية عقبة أمام تعزيز الاضطلاع بأنشطة بناءة. وفي البلدان كافة، على اختلاف أنواعها، يمكن أن يشكل اكتظاظ السجون عقبة أمام إعادة التأهيل الفعالة، وذلك سواء لأن المباني التي صُممت في البداية بغرض أن تُعقد فيها حلقات عمل أو فصول دراسية قد تحولت إلى أماكن لإيواء النزلاء، أو لأن عدد الموظفين غير كافٍ للإشراف على أنشطة يضطلع بها السجناء، أو لأن الطلب الفعلي على الأماكن المتعلقة ببرامج التعليم والتدريب المهني والعمل يفوق المعروض منها. وأخيراً فإن الأنشطة القائمة في بعض السجون، خاصة برامج العمل، قد تكون منظمة على نحو لا يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية، مما يقتضي إصلاحها.

١٣- وحل مشكلة اكتظاظ السجون لا يمكن أن يتمثل في بناء سجون جديدة دون أن يقترن بناؤها بالاستثمار في المجالات المذكورة وبإصلاح واسع النطاق للعدالة الجنائية. إلا أنه في بعض الأوضاع "يمكن أن يكون بناء قدرات استيعابية جديدة ضرورياً لاستبدال البنية التحتية الهرمة وتوفير مساحة كافية ومستويات معيشية مناسبة، بما يتماشى مع القانون الوطني والدولي".^(١٠) وإذا سُنحت فرصة مدروسة بتأن من أجل تخطيط وتصميم وتشديد مرافق سجون جديدة فينبغي أن تكفل إدارات السجون وجود قدر كافٍ من الحيز المادي والبنى التحتية والمعدات بغية تقديم خدمات إعادة تأهيل رفيعة الجودة.^(١١) إلا أن التحدي يتمثل في معظم الأحيان في تعزيز نظام السجن داخل مبانٍ مكتظة تجاوزها الزمن حتى أصبحت في حاجة إلى تجديد وترميم، وهي أنشطة تحديتها يمكنها، إذا أُحسن تنظيمها، أن تزيد من فرص إعادة تأهيل السجناء.^(١٢)

٤-١ القيود على تنفيذ خارطة الطريق

١٤- ينصب التركيز الرئيسي لخارطة الطريق فيما يخص الفئة المستهدفة على السجناء البالغين. فهناك متطلبات خاصة تنطبق على الأطفال المجردين من حريتهم (دون الثامنة عشرة)، مما يعني وجوب إيلاء اعتبار على حدة لتلبية احتياجاتهم المحددة.^(١٣) وفي مرافق احتجاز الأحداث قد تكون لبرامج التعليم والمعاملة

^(١٠) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٠١٤): دليل بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الاكتظاظ في السجون، الصفحة ٢٤.

^(١١) انظر أيضاً مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٢٠١٦): Technical Guidance for Prison Planning. Technical and operational considerations based on the Nelson Mandela Rules.

^(١٢) انظر دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الاكتظاظ في السجون؛ وهو الدليل الذي يرى أن الاكتظاظ يمكن أن يؤدي إلى الحد من احتمالات مساعدة السجناء في إعادة تأهيلهم أو القضاء على تلك الاحتمالات، الصفحة ١٣.

^(١٣) انظر، في جملة أمور، "اتفاقية حقوق الطفل"، قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤ (١٩٨٩)؛ و"قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث"، قرار الجمعية العامة ٤٤/٤٠ (١٩٨٥)؛ و"قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم"، قرار الجمعية العامة ١١٣/٤٥ (١٩٩٠)؛ و"استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية"، قرار الجمعية العامة ١٩٤/٦٩ (٢٠١٤).

الشخصية أهمية أكبر.^(١٤) إلا أن خارطة الطريق هذه تخص الشباب المجرمين الذين تجاوزوا الثامنة عشرة من العمر والذين ينبغي إعطاؤهم الأولوية فيما يخص التعليم والتدريب المهني.

١٥- وفيما يخص البرامج الواردة في خارطة الطريق فإن هناك جوانب تتعلق بالتعليم، بأوسع معانيه، لا تتناولها الوثيقة تناولاً كاملاً، ومنها مثلاً التعليم الصحي والبدني والديني أو تنظيم أنشطة ثقافية وترفيهية. كما لا تتضمن خارطة الطريق إرشادات بشأن كيفية إعداد وتكييف وتنفيذ دورات متخصصة تسعى إلى التشجيع على هجر مجال الإجرام. وهناك اعتراف متنام لدى الدول الأعضاء بأن بوسع ما يطلق عليه اسم "برامج السلوك الإجرامي"، خاصة البرامج التي تستند إلى مبادئ علم النفس السلوكي الإدراكي، أن تؤدي دوراً هاماً في تغيير مواقف السجناء وسلوكياتهم. وفي حين أن هذه البرامج هي، دون شك وبمعناها الفضفاض، برامج تربية إلا أن تنفيذها قد يكون معقداً ومكلفاً وشاقاً ويتطلب قدراً من العناية يُخرجها من نطاق خارطة الطريق المطروحة هنا.

١٦- ولا يعني إطلاقاً إغفال هذه الجوانب إنكار أهمية تلك البرامج وما يمكنها أن تؤديه من دور إيجابي في تحفيز التعلم والتغيير وأن تجلبه من منافع عريضة تعود على الحياة داخل السجن. فغاية ما في الأمر هو أن خارطة الطريق تهدف، من خلال أخذها منحىً أضيّق تركيزاً، إلى إعطاء إرشادات تفيد طائفة عريضة من الدول الأعضاء المهتمة بتحسين فرص التعليم والتدريب المهني والعمل المتاحة للسجناء، ومن ثم إرساء الأسس التي تستند إليها نظم السجون البناءة، خاصة حيثما يكون مستوى النشاط الأساسي الحالي فيها منخفضاً.

قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)

القاعدة ٤٢

١- تمكّن السجناء من الالتحاق ببرامج أنشطة متوازن وشامل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الملائمة لنوع الجنس.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ٢

٢- بغية تطبيق مبدأ عدم التمييز في الممارسة العملية، تأخذ إدارات السجون في الاعتبار الاحتياجات الفردية للسجناء، وخصوصاً الفئات الأضعف في بيئات السجون. ومن اللازم اتخاذ تدابير لحماية وتعزيز حقوق السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة. ويجب ألا ينظر إلى تلك التدابير على أنها تدابير تنطوي على تمييز.

القاعدة ٥-٢

تهيئ إدارات السجون جميع الترتيبات التيسيرية والتعديلات المعقولة لضمان معيشة السجناء ذوي الإعاقات البدنية أو العقلية أو غيرها من الإعاقات في السجن بشكل كامل وفعال على أساس من المساواة.

١٧- ينبغي أن تأخذ الدول الأعضاء بعين الاعتبار، عند استخدامها خارطة الطريق، عدة مواضيع متقاطعة تطبق على كل البرامج لكن يتعذر تناولها بالتفصيل في هذا المنشور. ومن هذه المواضيع الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للسجينات تماشياً مع "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)". وتختلف الأسباب التي تدفع المرأة والرجل إلى دخول السجن، وقد يكون هناك ما يستدعي وضع خارطة طريق خاصة بالمرأة. وتشجّع الدول الأعضاء على اتباع نهج يراعي الجوانب الجنسانية فيما يتعلق بإعادة تأهيل النساء وإعادة إدماجهن في المجتمع. وأثناء السعي إلى تعزيز برامج إعادة التأهيل في

^(١٤) تجدر أيضاً ملاحظة أن بعض الدول الأعضاء تطبق الممارسة الجيدة المتمثلة في السماح للأحداث الذين يبلغون سن الرشد أثناء قضائهم عقوبة الحبس في أحد مرافق احتجاز الأحداث بأن يستكملوا دراستهم فيه حتى بعد تجاوزهم سن العشرين بضع سنوات.

السجون ينبغي لسلطات السجون أن تولي أيضاً الاعتبار الواجب لحماية وإعلاء حقوق السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن تكفل للسجناء ذوي الإعاقات والمشاكل الصحية، الجسدية والعقلية على السواء، قدرًا متساويًا من إمكانية الالتحاق بتلك البرامج تماشيًا مع قواعد نيلسون مانديلا.

١٨- وثمة موضوع آخر من هذه المواضيع المتقاطعة، ألا وهو ما لإقامة وصون روابط متينة مع الوكالات والمنظمات القائمة داخل المجتمع المحلي من أهمية بالنسبة لبرامج إعادة التأهيل في السجون. وينطوي هذا الأمر على عنصرين، أولهما الدور الهام الذي يمكن للمنظمات القائمة داخل المجتمع المحلي أن تؤديه في المساعدة على إعادة التأهيل داخل السجن، وثانيهما أهمية استمرار القدرة على حصول السجناء على خدمات إعادة تأهيله بعد إطلاق سراحه. وقد يبدو العنصر الأول بديهياً غير أنه يجدر التأكيد على ما يلي: في الكثير من نظم السجون تتولى منظمات واقعة خارج السجن تنتمي إلى القطاع الخاص أو العام أو التطوعي توفير معظم فرص التعليم والتدريب المهني والعمل، كلياً أو جزئياً. ومن هنا يكون إرساء وصون علاقات راسخة مع طائفة عريضة من مقدمي الخدمات أمراً أساسياً إذا أريد لخدمات إعادة التأهيل أن تتاح بالحجم الضروري.

١٩- أمّا فيما يخص العنصر الثاني، فبما أن الأغلبية العظمى من السجناء يطلق سراحهم بعد حين طال أو قصّر تقتضي فعالية برامج إعادة التأهيل في السجون أن يكون بوسع السجناء أن يحصلوا باستمرار على فرص يوفرها لهم المجتمع المحلي وعلى الدعم و/أو الإشراف الذي يمكنه تشجيع السجناء السابقين على مواصلة النأي بأنفسهم عن عالم الإجرام. وهناك أنماط متنوعة من الدعم اللاحق لمرحلة إطلاق السراح، منها مثلاً دور التأهيل، وإجراءات المراقبة أو الإفراج المشروط، والإرشاد "عبر البوابة". لكن التطرق إلى أوجه العناية اللاحقة لإطلاق السراح يتجاوز نطاق خارطة الطريق هذه. إلا أنه ينبغي لسلطات السجون، عند إعداد البرامج وحتى تحقق تلك البرامج مفعولاً أمثل، أن تحرص على ضمان أن يتمكن السجناء المشاركون فيها من الانتفاع منها بعد إطلاق سراحهم. وفيما يخص برامج العمل فإن الأمر قد لا يقتصر على وضع ترتيبات عملية تساعد السجناء على العبور إلى المجتمع المحلي أو على العودة إلى أحضانهم مرة أخرى وإنما قد يشمل الدعوة إلى تقليل القيود المفروضة على فرص العمل المتاحة أمام أصحاب السوابق الجنائية.

٥-١ هيكل خارطة الطريق

٢٠- يتناول الفصل ٢ حاجة سلطات السجون إلى تقييم نمط نزلاء السجن، علاوة على تقييم الحالة الراهنة لأنشطة إعادة التأهيل في السجن. وهو يطرح سلسلة من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة بغية تحديد نقطة الانطلاق التي تبدأ منها عمليات التطوير اللاحقة. ومن المهم ألا يقتصر ذلك التقييم على النظر إلى أوجه القصور والضعف التي تشوب الترتيبات الراهنة، وإنما أن ينظر أيضاً إلى أوجه قوتها وقدرتها على التغيير. ويقترح الفصل بعد ذلك إطاراً استراتيجياً يكفل وضع وإرساء وتنفيذ مبادرات داخل السجن، ويناقش الهياكل المحتملة للسير قُدماً بتلك المبادرات.

٢١- وتتطرق الفصول من ٢ إلى ٥ إلى المواضيع الخاصة التي يلزم بحثها عندما تعمد إدارات السجون إلى توسيع نطاق برامج التعليم (الفصل ٢) والتدريب المهني (الفصل ٤) والعمل (الفصل ٥). ولا تقتصر تغطية خارطة الطريق للفئات الثلاث كل على حدة من إمكانية استحداث برامج تعطي السجناء فرصة الجمع في وقت واحد بين اكتساب مهارات جديدة والحصول على دخلٍ ماديٍّ وخبرةٍ عملية. إلا أن هذه التغطية المستقلة تتيح تناول جميع جوانب المواضيع والتحديات الخاصة المتعلقة بكل فئة من فئات البرامج. وفي حين أن هناك بالتأكيد مواضيع مشتركة تتعلق بإقامة شتى أنواع البرامج في السجون، ومن ثم وجود قدر من التداخل فيما بين تلك الفصول الثلاثة من خارطة الطريق، فإن استيفاء المعايير الدولية في مجالات التعليم والتدريب المهني

والعمل في السجون يثير مسائل محددة تحتاج إلى تناول كل منها على حدة. ويُبيّن كلُّ فصل من الفصول من ٣ إلى ٥ ما يلي:

- النصوص ذات الصلة في المعايير والقواعد الدولية المتعلقة ببرامج إعادة التأهيل في السجون، خاصة ما يرد منها في قواعد نيلسون مانديلا
- المواضيع الرئيسية التي يتعين النظر فيها عند تخطيط تلك البرامج و/أو استهلالها و/أو تعزيزها
- أنواع البرامج المرجح أن تكون ملائمة، والأشكال التنظيمية المختلفة التي يمكن لتلك البرامج أن تتخذها
- العقبات التي يمكن أن تعترض تنفيذ تلك البرامج وكيفية التغلب عليها

٢٢- ويبرز الفصل ٦ الحاجة إلى المواظبة على رصد التقدم الذي تحرزه المبادرات الجديدة بعد إطلاقها. وهذا أمر هام من أجل ضمان استبانة أي مشاكل عملية تشوب تنظيم برامج إعادة التأهيل، بما في ذلك أساليب تدليل كل منها، ومن أجل قياس ما إذا كان التأثير الفعلي لأي برنامج يرقى إلى مستوى الآمال المعقودة عليه، وليكن مثلاً من حيث مستويات مشاركة السجناء، بما في ذلك تعقيباتهم، ومن حيث تحقيق نواتج التعلم أو مستويات إنتاجية المصانع والحقول التابعة للسجن.

٢٣- ويقدم الفصل ٧ خلاصة وملاحظات ختامية. كما يتضمن قائمة مرجعية رئيسية توجز أهم المراحل المذكورة في خارطة الطريق. ولعل هذه القائمة المرجعية الرئيسية تفيد إدارات السجون في وضع خططها الأولية المتعلقة بالأنشطة الجديدة، وفي التفاوض مع غيرها من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية بشأن الدعم المالي أو غير المالي، وبشأن التعاون، وفي التماس الدعم السياسي والاجتماعي لبرامج إعادة التأهيل داخل السجون. وتقدم القوائم المرجعية الأربع التي تلي القائمة المرجعية الرئيسية معلومات إضافية أكثر إسهاباً بشأن شتى المراحل المذكورة في القائمة المرجعية الرئيسية.

تقييم الحالة الراهنة وتخطيط عمليات التحسين

٢٤- من المهم أن تُكوّن سلطات السجن، قبل الشروع في استحداث برامج إعادة تأهيل جديدة، صورةً شاملة عن نمط نزلاء السجن علاوة على طائفة الأنشطة الراهنة المضطلع بها داخل السجن في مجالات التعليم والتدريب المهني والعمل. والأمر هنا لا يقتصر على مجرد النظر إلى ما يقتضيه القانون، وإنما لا بد من تحليل ما يقدم فعلياً على أرض الواقع في شتى منشآت السجن، على نحو يشمل ما يقدم للرجال والنساء. ومن المهم أيضاً معرفة مدى جودة الأنشطة المضطلع بها في السجن.

٢٥- لذا تتألف أولى مراحل خارطة الطريق من إجراء تقييم لهذه المسائل بغية تحديد نقطة انطلاق الرحلة نحو تحقيق التحسن. وهذا التقييم يمكن إجراؤه داخلياً أو بمعاونة خبراء خارجيين. فمثلاً إذا كانت لدى نظام السجن أو الوزارة التي يتبعها شعبة بحوث وتحليل فقد يكون بوسعها إجراء هذه الدراسة. أمّا البديل فهو أن يكون بمقدور إحدى الجامعات أو معاهد البحوث الخارجية أو المنظمات الدولية ذات الصلة تقديم الخبرات التقنية الضرورية. ففي بنما أجرى مركز دراسات الأمن العام، التابع لجامعة شيلي، في عام ٢٠٠٦، في إطار مشروع التعاون الأمني في بنما الذي يتولى تنفيذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ويتولى تمويله الاتحاد الأوروبي، تشخيصاً لبرامج إعادة التأهيل، وذلك تمهيداً لتصميم نموذج جديد لإعادة الإدماج الاجتماعي.^(١٥) وقد تكون هناك جهات مانحة دولية مستعدة لتمويل مثل هذا التحليل للاحتياجات.

٢٦- لكن أياً كانت الجهة التي تتولى تنظيم التقييم وتمويله فإن من المرجح الحصول على أفضل النتائج من خلال دعوة الخبراء الوطنيين في مجالات التعليم والتدريب المهني والعمل إلى المشاركة في التقييم بحيث يتسنى إجراء مقارنات بين ما يقدم في السجن وما هو متاح في المجتمع المحلي. فالمعايير الدولية تُفصّل بشدة أن تأتي أنواعاً ونوعية أنشطة التعليم والتدريب المهني والعمل المضطلع بها داخل السجن انعكاساً لما هو متاح وممارس داخل المجتمع المحلي.^(١٦)

٢٧- وينبغي لأيّ بحث أو تقييم أساسي أن يجمع ما بين المعلومات الكمية والمعلومات النوعية. وينبغي له أن يسعى قدر الإمكان إلى تحليل ما يقدم في السجن، علاوة على نتائجه بما في ذلك تكاليفه وفوائده المالية. وينبغي لهذه الدراسة أيضاً أن تحصل على تعقيبات من السجناء الحاليين و/أو السابقين ومن المشاركين في تسيير البرامج

^(١٥) مساهمة قدمها فرع المكتب في بنما أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجن (فيينا، ٢٣-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(١٦) فيما يخص التعليم، مثلاً، تنص القاعدة ١٠٤ (٢) من "قواعد نيلسون مانديلا" على ما يلي: "يجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عملياً، متناسقاً مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء".

(مع التسليم بالأبعاد الأخلاقية التي ينطوي عليها ذلك). ومن الأهمية بمكان تحديد مواقف ومخاوف المعلمين الأساسيين وموظفي السجن علاوة على كبار المديرين الذين قد يكونون مئالين إلى إضفاء بريق أكثر زهاءً على الأنشطة. وإذا شاركت منظمات المجتمع المدني في البرامج ووجب الوقوف على آرائها هي الأخرى.

١-٢ ما هي نقطة البداية؟

٢٨- إن موطن التركيز الرئيسي لأي تقييم أساسي يكمن في فهم ماهية الأنشطة المضطلع بها ونطاقها وحجمها وجودتها وفُرص التوسع التي تسمح بها. وقد يساعد نموذجٌ معياري على ضمان التمكن، على نحو متسق، من جمع معلومات شاملة عن كل سجن. ويقترح المرفق ألف المواضيع التي تُدرج في مثل هذا النموذج. ومن الموارد التي قد تفيد في هذا الصدد "عدة تقييم نظم العدالة الجنائية"، الخاصة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقائمته المرجعية المتعلقة بتقييم الامتثال لقواعد نيلسون مانديلا.

ألبانيا: تقييم برامج إعادة التأهيل في السجون من أجل إرساء قاعدة المعلومات اللازمة لإجراء إصلاحات

في عام ٢٠١٤ أجرى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون الوثيق مع المديرية العامة للسجون، تقييماً شاملاً لبرامج إعادة التأهيل في المؤسسات المختصة بتنفيذ العقوبات الجنائية في ألبانيا. وقد جاء ذلك عقب تقرير أصدرته لجنة منع التعذيب، المنبثقة عن مجلس أوروبا، وأوصت فيه بأن تضاعف السلطات الألبانية جهودها من أجل تحسين برنامج الأنشطة المتاحة للسجناء بحيث يتسنى لهم جميعاً، بمن فيهم المعتقلون احتياطياً، قضاء جزء معقول من اليوم خارج زناناتهم في الاضطلاع بأنشطة هادفة متنوعة (عمل، يفضل أن يكون ذا قيمة مهنية، أو تعليم أو رياضة أو ترفيه/ترافق). وقد رأى المكتب في تقييمه أن المبادرات الجارية في مجالات التعليم والتدريب المهني والعمل لم تصل إلا إلى ٥ في المائة و٨ في المائة و٩ في المائة، على التوالي، من إجمالي نزلاء السجون، بحيث لم يبق متاحاً أمام غالبية السجناء سوى قدر ضئيل، إن وُجد، من الأنشطة النافعة. وخلص التقرير إلى أن السبيل الأفضل للمضي قدماً هو اتباع نهج تدريجي مخطط بعناية يرمي إلى تعزيز جهود إعادة التأهيل. وساق التقرير أكثر من ٥٠ توصية موجهة إلى إدارات ووكالات حكومية متنوعة.

المصدر: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٤): *Assessment report on rehabilitation programmes in Institutions for the Execution of Criminal Sentences in Albania*.

النقاط العامة اللازم تقييمها

٢٩- من المهم، فيما يخص جميع فئات برامج إعادة التأهيل الثلاث، ألا وهي فئات التعليم والتدريب المهني والعمل، إيجاد إجابات عن الأسئلة الستة التالية:

(أ) ما هي المعلومات المعروفة عما يملكه السجناء من مهارات وتطلعات، وعن مستوى تعليمهم النمطي، وعن مدى امتلاكهم أيّ مهارات مهنية، وعن مدى قدرتهم على الإسهام في التعلم والتدريب؟

يوضى بشدة بإجراء تحليل ومسح لسجلات السجناء بغية الحصول على إجابات عن هذه الأسئلة الأساسية التي تدور حول "زيائن" إعادة التأهيل، علماً بأن هذا التحليل جوهرى رغم أنه كثيراً ما يُغفل أو يُهمل عند التخطيط لمبادرات جديدة. وفي الدول الأعضاء التي لديها نظم تقييمات فردية للسجناء وإدارة شاملة للملفات السجناء قد يكون من السهل الحصول على هذه المعلومات عن طريق تجميع البيانات المستقاة من السجلات المغفلة الهوية لجميع السجناء.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ٩٤

يوضع من أجل كل سجين محكوم عليه بعقوبة لمدة مناسبة، في أقرب وقت ممكن بعد دخوله السجن وبعد دراسة شخصيته، برنامج معاملة يتم إعداده في ضوء المعلومات المكتسبة حول احتياجاته الفردية وقدراته واستعداده الشخصي.

القاعدة ١٠

تُستخدم نظم إدارة ملفات السجناء أيضاً لاستخلاص بيانات موثوق بها عن الاتجاهات المتعلقة بالسجناء وخصائص الحياة في السجن، بما في ذلك معدلات الإشغال، من أجل وضع أساس لاتخاذ القرارات بالاستناد إلى أدلة.

لكن في دول أعضاء كثيرة أخرى لا تُجمع سوى بيانات أساسية عن أوضاع السجن الشخصية والعائلية وعن جرائمه (المزعومة) وسجله الجنائي. ووفقاً لقواعد نيلسون مانديلا^(١٧) ينبغي أن تتوافر في السجن سياسات تكفل القيام، على الوجه السليم وعلى أساس فردي، بتقييم وتسجيل احتياجات السجناء والمخاطر التي قد يشكلونها، وذلك سواء عند التحاقهم بالسجن أو على فترات منتظمة.

وفي الأجل القصير قد يكون استحداث أداة تكفل الوقوف على مستوى تعليم ومهارات السجناء وسجل عملهم حلاً متاحاً أمام الدول الأعضاء التي تفتقر إلى مثل هذه السياسات. ويُفترض في تلك الأداة أن تكون قادرة على تقييم مستوى دوافع السجناء وقدرتهم على العمل ضمن فريق علاوة على مؤهلاتهم الرسمية.

(ب) ما هو مستوى مشاركة السجناء الراهن في برامج إعادة التأهيل؟

من المهم كذلك تحديد نسبة السجناء (مصنفة حسب شتى فئات السجناء) القادرين حالياً على المشاركة في برامج التعليم والتدريب المهني والعمل، علاوة على تحديد حجم تلك المشاركة، بمعنى تحديد ما إذا كانت مشاركة كاملة أو جزئية أو عرضية.

وينبغي لأي فحص لمدى انهماك السجناء في أنشطة إعادة التأهيل أن يكون حساساً بما يكفي للحصول على صورة عن أوضاع السجناء الذين يتطلبون توفير مستويات أمن مختلفة (بمن فيهم السجناء الشديدي والخطورة مثلاً) والسجينات والسجناء ذوي الاحتياجات الخاصة. وينبغي لهذا التقييم أن يبحث أيضاً مدى وجود ترتيبات خاصة ترمي إلى إشراك السجناء الأميين والأحداث في برامج التعليم وفقاً للشروط المناظرة المنصوص عليها في المعايير والقواعد الدولية.^(١٨)

(ج) كيف يؤنّج السجناء على شتى فئات البرامج، وهل تصلح هذه البرامج لمواصلة أنشطتها بعد إطلاق سراح السجناء؟

في معظم نظم السجون يتجاوز حجم الطلب على أنشطة إعادة التأهيل حجم المعروض منها. لذا يمثل تحدياً ماهية الآلية المستخدمة في اختيار السجناء المشاركين في تلك الأنشطة مهمة هامة بغية تقييم ما إذا كانت تلك الآلية شفافة وعادلة ومعقولة ومستجيبة، قدر الإمكان، للأفضليات التي أبقاها السجناء، أو ما إذا كانت عرضة للتمييز أو الفساد. ولدى بعض الدول الأعضاء معايير واضحة بشأن إشراك السجناء في هذه البرامج: ففي أحد مصانع السجون الاتحادية في الولايات المتحدة، مثلاً، لا تُوفّر فرص العمل إلا للسجناء الذين لم تتجاوز الفترة المنقضية منذ تاريخ إطلاق سراحهم عامين كحد أقصى.^(١٩)

^(١٧) انظر، في جملة أمور، القواعد من ٦ إلى ١٠، ومن ٩١ إلى ٩٤.

^(١٨) "قواعد نيلسون مانديلا"، القاعدة ١٠٤ (١). في حين أنّ مصطلح السجناء الأحداث لا يُعرّف على وجه التحديد طائفة الأعمار المقصودة فإنّ من المفترض بوجه عام أنه يشمل السجناء الذين تصل أعمارهم إلى ٢١ عاماً أو حتى إلى ٢٥ عاماً.

^(١٩) Federal Prison Industries, Inc. (2016): "Annual Management Report to the Congress of the United States".

ومن المهم كذلك معرفة ما إذا كانت هناك فرص متاحة فعلاً أمام السجناء لمواصلة أنشطة التعليم أو التدريب المهني أو العمل عند إطلاق سراحهم، وهي مسألة تحتاج إلى إجراء مشاورات مع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني علاوة على أصحاب العمل المحتملين في المجتمع المحلي.

(د) ما هي كيفية تنظيم الأنشطة القائمة والإشراف عليها وتمويلها، وما هي الجهات (غير الحكومية الأخرى التي يجري التعاون معها للقيام بذلك؟

ينبغي أن تحدد الدراسة المرجعية النظام الذي تدار به برامج إعادة التأهيل في السجون، بمعنى من هو الشخص المسؤول أو ما هي الوحدة المسؤولة عن هذا النظام داخل سجون بعينها وكذلك داخل المقر الرئيسي لمصلحة السجون، وما هي المسؤوليات الموكلة إلى ذلك الشخص أو تلك الوحدة (الإشراف، مثلاً، أو الإدارة الاستراتيجية إلخ)، وإلى أي حد يُعتبر تمويل برامج إعادة التأهيل كافياً ومستداماً.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ٨٨ (١)

لا ينبغي، في معاملة السجناء، أن يكون التركيز على إقصائهم من المجتمع بل على استمرار كونهم جزءاً منه. ولهذا ينبغي الاستعانة، بقدر المستطاع، بهيئات المجتمع المحلي لمساعدة موظفي السجن على أداء مهمة إعادة التأهيل الاجتماعي للسجناء.

كما ينبغي تقييم مدى مشاركة الجهات المعنية الأخرى، الحكومية وغير الحكومية حسب الاقتضاء، في هذه الجهود، وتقييم مدى الترجمة العملية الفعلية لأية مشاركة متفق عليها رسمياً. وفيما يخص الجهات المعنية الحكومية، مثلاً، ينبغي أن تكون وزارة التعليم و/أو وزارة الشؤون الاجتماعية و/أو وزارة العمل شركاء طبيعيين يساعدون في إعادة تأهيل السجناء اجتماعياً. كما ينبغي أن تحدد الدراسة، حيثما أمكن، النسبة المئوية من ميزانية السجن المنفقة على أنشطة إعادة التأهيل مقارنة بالأنشطة الأمنية وغيرها من الأولويات.

(هـ) هل يوجد حيزٌ مادي متاح يكفل، على نحو آمن ومأمون، استيعاب برامج إعادة التأهيل الراهنة والإضافية، بما في ذلك ما يلزم من معدات وموارد؟

في حين أنّ البنى التحتية المادية قد تكون بعيدة عن الكمال في العديد من الدول الأعضاء فلا بد من مراعاة العناصر الأساسية المتعلقة بالصحة والأمان والأمن، أثناء برامج التدريب المهني والعمل، بوجه خاص. كما يلزم أن يحدّد التقييم ما إذا كان الحيز المتاح مستخدماً استخداماً تاماً.^(٢٠)

(و) هل يشارك السجناء في فصول تعليمية أو دورات تدريبية مهنية أو أعمال خارج السجن، وفي هذه الحالة ما هي الظروف التي تكتنف هذه المشاركة؟

يقضي مبدأ التلطيع وجوب النظر أيضاً، إذا كانت نتيجة تقييم المخاطر الفردية تتيح ذلك، في تنظيم برامج إعادة تأهيل خارج السجن. ولدى العديد من الدول الأعضاء سجون مفتوحة للسجناء المحدودي الخطورة الذين كثيراً ما يعملون، دون رقابة، في المجتمع المحلي لمدة عدة ساعات يومياً. كما قد يكون التعليم أو التدريب المهني أو العمل في المجتمع المحلي جزءاً من نظام سابق لمرحلة إطلاق السراح تمهيداً للعودة التدريجية إلى الحياة داخل

^(٢٠)أوضحت بعض الدراسات، مثلاً، أنّ مزارع السجون لا تزرع سوى نسبة ضئيلة من الأراضي المتاحة (انظر، على سبيل المثال، "Pan African Institute for Development (2015): "Assessment of the Farm Management Practices on Prison Farms and the Implication to Food Production: Case Study of the Buea Central Prison Farm at Lysoka, Buea")

المجتمع، على النحو الذي تنادي به صراحةً المعايير والقواعد الدولية.^(٢١) وإذا كانت هناك أنشطة يضطلع بها السجناء خارج السجن ووجب أن يحدّد التقييم السلطة الوطنية المسؤولة عن هذه الأنشطة، وذلك على نحو يشمل ما يخصها من ترتيبات تتعلق بالاختيار والأمن والإشراف.

٣٠- يقتضي تحصيل وتحليل المعلومات المشار إليها أنفاً قدرأ كبيراً من الوقت والخبرة، والقيام بزيارات لمنشآت السجون، وإجراء مشاورات مع عدد من أصحاب المصلحة، وجمع بيانات عن برامج إعادة التأهيل الجارية. وقد تقتضي الضرورة، كما أشير أنفاً، إجراء استقصاء للسجناء من أجل الوقوف على احتياجاتهم ورغباتهم ومواقفهم فيما يخص الخدمات المقدمة في مجال التعليم والتدريب المهني والعمل. ويُعتبر التشاور مع السجناء وموظفي السجن بجميع مستوياتهم وسيلة هامة لفهم مواطن القوة والضعف في الخدمات المقدمة. وينبغي أن يركّز التقييم التركيز الواجب على المنظور الجنساني علاوة على تنوع القيم الأخلاقية والثقافية، مع الحرص على تساوي فرص وإمكانية الحصول على تلك الخدمات أمام الفئات التي تعاني من هشاشة أوضاعها الخاصة. ويتضمن دليل المكتب عن السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة إرشادات بشأن النهج الذي يُتبع إزاء تلك الفئات.

٣١- وينبغي أن يكون تقرير التقييم خطاً أساسياً تستعين به إدارة السجون في تعديل الأنشطة الجارية وفي إرساء فرص جديدة لإعادة التأهيل. ومن أجل التمكن من إنجاز ذلك على نحو فعال يلزم جمع معلومات خاصة عن كل فئة من فئات برامج التعليم والتدريب المهني والعمل.

تقييم برامج التعليم

٣٢- من المهم، عند تقييم نطاق وفعالية البرامج التعليمية في أيّ سجن، تحديد حالة الجوانب التالية:

(أ) التعاون بين إدارة السجن ووزارة التعليم

المواضيع المطروقة هنا تشمل الترتيبات والمسؤوليات الاستراتيجية عن تسيير شؤون التعليم علاوة أيضاً على المسائل العملية المتعلقة بقواعد اجتياز الامتحانات ونظام الشهادات في السجون؛ وما إذا كان بمقدور السجناء أن يحصلوا على دبلومات/شهادات معترف بها على الصعيد الوطني عند إكمالهم دوراتهم التعليمية (بالمجان)؛ وما إذا كانت تلك الشهادات تُصدر من خلال وزارة التعليم دون أيّ إشارة إلى أنّ الحصول عليها تم داخل السجن.

(ب) العاملون المشاركون في التدريس

التساؤلات الرئيسية هنا تشمل ما إذا كان المدرسون المدربون منتدبين من وزارة التعليم وما إذا كان يُستعان بهم باعتبارهم متفرغين للعمل في السجون أو يجري تشجيعهم على زيارة السجون من الخارج؛ وعدد المدرسين العاملين في كل سجن قانونياً وعملياً؛ وما إذا كانت خدمات التعليم تُقدّم طوال العام أم أثناء الفصول الدراسية فقط؛ وما إذا كان السجناء ذوو المهارات المطلوبة يُشجّعون على تدريس غيرهم؛ ومتوسط عدد الطلبة في كل صف من الصفوف الدراسية.^(٢٢)

(ج) المناهج الدراسية

من المهم تحديد المواضيع التي تُدرّس في السجون والكيفية التي يتم بها تقرير المناهج الدراسية واستعراضها؛ وما إذا كان هناك توازن ملائم بين تدريس المهارات الأساسية وتدريب المواد الأعمق للطلبة الذين أكملوا مراحل

^(٢١) قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ٨٧.

^(٢٢) في موريشيوس مثلاً وُجد أنّ نظام تعليم السجناء البالغين غير ملائم لأنه استند إلى مبادئ تعليم الأطفال الصغار بحيث أُدرجت فيه الإجازات المدرسية؛ مما يعني انقطاع أنشطة التعليم طوال جزء كبير من العام (انظر: Mauritius Prison Service/UNODC (2013) "From Prison to Correction").

التعليم الابتدائية والثانوية؛ وتحديد فرص المشاركة في التعلُّم عن بعد، وفي هذه الحالة مدى قدرة الطلبة على الاستعانة بالحواسيب إن وُجدت.

(د) موارد التدريس

ينبغي كذلك أن يشمل التقييم مكتبات السجون، وتحديد ما إذا كانت تلك المكتبات مزودة على نحو وافي بمواد قراءة على قدر كافٍ من الجودة والتنوع باللغة (اللغات) الأشيع استعمالاً؛ وتحديد ما إذا كان يُسمح للسجناء بالدراسة داخل المكتبات؛ وما إذا كان هناك ما يكفي من حيزٍ وأثاث لاستذكار الدروس؛ وما إذا كانت الكتب والمجلات متاحة باللغات ذات الصلة التي تستعملها طوائف الأقليات والأجانب.

تقييم برامج التدريب المهني

٣٢- إن برامج التدريب المهني أو التعليم التقني الوظيفي في السجون مصممة من أجل إكساب السجناء مهاراتٍ وظيفيةً عامة أو مهاراتٍ ضرورية لمهنة وقطاعاتٍ صناعية بعينها. والهدف العام الذي ينشده التدريب المهني هو التقليل من مخاطر ارتكاب السجناء جرائمٍ أخرى عن طريق إكسابهم مهاراتٍ قابلة للتسويق يمكنهم استعمالها في العثور على وظيفة والحفاظ عليها بعد إطلاق سراحهم. كما يمكن لبرامج التدريب المهني والتقني أن تقيّد المناخ العام داخل السجون من خلال شغل أوقات الفراغ بأعمال بناءة. أضف إلى ذلك أن بمقدور بعض برامج التدريب المهني أن تساعد على تسيير الأمور داخل السجون بفضل جعل السجناء يعاونون في أداء مهام الصيانة داخلها.

المملكة المتحدة: تحرير الطاقات الكامنة من خلال التعليم في السجون

خلص استعراض أجري عام ٢٠١٦ للتعليم داخل السجون في المملكة المتحدة إلى أنه ينبغي اعتبار جميع مجالات نظام السجون صالحةً للتعلُّم؛ لكنه حدد أبعاداً معينة لعملية التعليم، منها ما يلي:

- تطوير المهارات الأساسية في تعلُّم القراءة والكتابة والحساب وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال الدورات المكثفة، أو دعم السجناء لبعضهم البعض، أو حلقات العمل أو مساح العمل الأخرى (كالمطبخ والبساتين مثلاً)
- التنمية الشخصية والاجتماعية، بما في ذلك البرامج السلوكية، والتعلم من أفراد الأسرة والمعارف، واكتساب المهارات العملية (مثلاً في مجالات تربية النشء وإدارة الجوانب المالية والشؤون المحلية)
- تقديم الدعم الملائم لاحتياجات السجناء الذين يعانون من مشاكل وإعاقات تتعلق بالتعلُّم
- عرض أنشطة فنية وموسيقية ورياضية
- تقديم الدعم والتدريب في مجال العمل بالشركات وإنشاء المشاريع الفردية
- التعلُّم المعتمد على الذات
- التعلُّم بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو يشمل التعلُّم عن بعد الذي يمكن أن يدعم اكتساب المؤهلات بدءاً بالمستوى التحضيري ووصولاً إلى المستوى المتقدم
- توفير المشورة والإرشادات التي تكفل اتخاذ الأفراد قراراتٍ حكيمة بشأن الخيارات المتعلقة بالتعليم والأعمال والوظائف اللاحقة
- تقديم الدعم من خلال إهداء المشورة "عبر البوابة" بحيث يتمكن الأفراد من مواصلة التقدم عن طريق التعليم والتدريب المهني والعمل بعد إطلاق سراحهم. ويمكن أن يتم ذلك أيضاً من جانب أصحاب السوابق الذين نجحوا في الانخراط من جديد داخل المجتمع بعد مغادرتهم السجن
- اكتساب مهارات مهنية وتوظيفية رفيعة الجودة تؤهل الأفراد للعثور على فرص عمل عند إطلاق سراحهم (مثلاً من خلال التدريب الصناعي المصمَّم بالتعاون مع أصحاب العمل ومن أجل الالتحاق بوظائف لديهم)

٣٤- فيما يخص التدريب المهني من المهم تحديد المعلومات التالية:

(أ) نطاق المهارات الوظيفية والمهنية الجاري تدريسها

من المهم معرفة كيفية اتخاذ القرارات بشأن استخدام حلقات العمل؛ وما إذا كان السجناء يتدربون وفقاً لمعايير وطنية معترف بها ويحصلون على مؤهلات معتمدة نظير تعلّمهم؛ وما إذا كانت برامج التدريب على المهارات المهنية تُختار وتُصمّم على نحو يساعد السجناء على الحصول على وظائف عند إطلاق سراحهم، أي على نحو يتوافق مع احتياجات السوق الفعلية.

(ب) اختيار البرنامج التدريبي

تماشياً مع المعايير الدولية ينبغي طرح تساؤلات بشأن ما إذا كان بوسع السجناء أن يمارسوا حق الاختيار الشخصي للبرنامج التدريبي الذي يرغبون في الالتحاق به،^(٣٣) وما إذا كان التدريب ينظّم على نحو يتوافق مع مشاركة السجناء في أشكال أخرى من التعليم أو العمل المدفوع الأجر.

(ج) جودة التعليمات وحلقات العمل

يتعلق الأمر هنا بمسألة الجهة المسؤولة عن تنفيذ التدريب (كمعاهد التدريب المهني مثلاً، أو الشركات أو الموظفين العاملين في السجن) بالإضافة إلى جودة المعدات والأجهزة المستخدمة في حلقات العمل، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الأمنية (ملايس واقية مثلاً).

تقييم برامج العمل

٣٥- من المهم توفير فرص العمل للسجناء من أجل جعل إقامتهم في السجن بناءً بقدر أكبر ومن أجل مساعدتهم على استبقاء الدوافع اللازمة لاتباع نمط أنشطة منتظم، أو أحياناً، وللمرة الأولى، على اكتساب تلك الدوافع. وخلاصة القول إنّ بوسع برامج العمل أن "تحفز وتشجع ثقافة العمل وأن تكافح الكسل في أماكن التجريد من الحرية".^(٣٤)

٣٦- وبطبيعة الحال فإنّ هذا الأمر يتيح الفرصة لكسب دخل وإن كان محدوداً جداً في الكثير من نظم السجون. إلّا أنّ العمل يمكّن السجناء من تحسين جودة معيشتهم داخل السجن وادخار أموال من أجل سداد تعويضات أو ديون أخرى قد تكون مستحقة عليهم و/أو إرسال نقود لدعم أسرهم خارج السجن. وأخيراً، بوسع العمل في السجن أن يوئد دخلاً للسجن ذاته، يمكن بدوره أن يُستخدم في تحسين الأوضاع داخل السجن وفي دعم استدامة برامج إعادة التأهيل. لذا فإنّ التساؤلات الرئيسية المتعلقة بتقييم برامج العمل في السجون تدور حول ما يلي:

(أ) الغرض من العمل

ينبغي أن يحدد التقييم ما إذا كان الغرض الأول من العمل هو فعلاً ضمان اكتساب السجناء مهارات تساعدهم على العثور على وظيفة عند إطلاق سراحهم، أم أنّ الواقع العملي يقول إنّ غرض تحقيق إدارة السجن أرباحاً يُجَبُّ غرض إكسابهم تلك المهارات.

^(٣٣) تنص القاعدة ٩٨ (٣) من "قواعد نيلسون مانديلا" على ما يلي: "تتاح للسجناء، في حدود ما يتماشى مع الاختيار المهني السليم ومتطلبات إدارة السجن والانضباط فيه، إمكانية اختيار نوع العمل الذي يرغبون في القيام به".

^(٣٤) Principle XIV of the Principles and Best Practices on the Protection of Persons Deprived of Liberty in the Americas,^(٣٤) Inter-American Commission on Human Rights (2008).

(ب) طبيعة العمل المعروض

أسوة بالتدريب المهني، يتعلق الأمر هنا بوجه خاص بمسألة ما إذا كان اختيار برامج العمل يستند إلى تقييم لاحتياجات سوق العمل في المجتمع المحلي.

(ج) الأجر وظروف العمل

بما أنه ينبغي أن يحصل السجناء على أجر مقابل العمل الذي يؤديه فإنه ينبغي للتقييم أن يحدد كيفية حساب ذلك الأجر؛ وعلاقته بالحد الأدنى الوطني للأجور، حسب الاقتضاء؛ وكيفية تنفيذ وإدارة نظام الأجور.

أضف إلى ذلك وجوب إجراء فحص متأن لمعرفة ما إذا كان أي عمل من الأعمال يمكن وصفه بأنه "مؤلم"^(٢٥) — أي يسبب وجعاً أو ضيقاً — أو يشكل وضعاً استغلاليًا تُهدر فيه حقوق السجن. وينبغي الرجوع في هذا الصدد إلى آليات الإشراف، إن وجدت، على نحو يشمل اختصاصاتها وسلطاتها وتواتر زياراتها للسجين واستنتاجاتها.

(د) دور ومشاركة القطاع الخاص

إذا كانت هناك شركات خاصة تشارك في عرض فرص عمل على السجناء فإنه ينبغي للتقييم أن يقف بوضوح على شروط تعاقدتها وترتيباتها المالية، وذلك سواء بين إدارة السجن والشركة الخاصة من ناحية، وبين السجن والشركة والسجناء الذين يؤدون العمل من ناحية أخرى.

ما يلزم عمله إزاء التقييم

٢٧- من المفترض أن تُرسي المعلومات المجمعّة أثناء التقييم أساساً متيناً يُستند إليه في إجراء تحليل للثغرات بحيث تحدّد أوجه القصور التي تشوب توفير برامج إعادة التأهيل في السجن في الوقت الراهن وتوضّع خطة تكفل سدّ تلك الثغرات. ولا بد لسلطات السجن من التعاون في هذا الصدد مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الخارجيين ومع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، على النحو المبين في المعايير والقواعد الدولية والإقليمية،^(٢٦) ومن السعي إلى إشراكهم في عملية تحديد سبل السير قُدمًا. ومن المرجح أن يتضمن أصحاب المصلحة ذوو الصلة ما يلي:

الوزارات المعنية والإدارات/ الوكالات الحكومية ذات الصلة

وهي تشمل، بوجه خاص، وزارة التعليم ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية، علاوة على الإدارات الأخرى المعنية بالعمل/التوظيف أو المشاريع الاقتصادية، بما فيها الجهات المكلفة باعتماد التدريب المهني. أمّا الشركاء العموميون ذوو الصلة فقد يتضمنون الإدارات الحكومية المحلية والمجالس البلدية.

منظمات المجتمع المدني

في العديد من الدول الأعضاء، تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في السجون، وذلك من خلال عدة وسائل منها دعم برامج إعادة تأهيل السجناء أو توفير تلك البرامج. وهذه المنظمات قد تكون منظمات تسعى إلى معاونّة السجناء كجزء من مهامها أو أنواعاً أخرى من منظمات المجتمع المدني تُعنى بالدفاع عن حقوق الفئات المستضعفة أو عن رفاه تلك الفئات. وينبغي أيضاً إشراك اتحادات العمال حسب الاقتضاء.

^(٢٥) انظر القاعدة ٩٧ (١) من "قواعد نيلسون مانديلا" التي تنص على أنه "لا يجوز أن يكون العمل في السجن ذا طبيعة مؤلمة".

^(٢٦) انظر، في جملة أمور، القواعد ٨٨ و٩٠ و١٠٤ و(٢) و١٠٨ من "قواعد نيلسون مانديلا"؛ و principle XIII of the Principles and Best Practices in the Americas.

الشركات الخاصة

يمكن للشركات الخاصة، في ظل توافر الضمانات السليمة، أن تنهض بدور رئيسي في توفير فرص العمل داخل السجون وخارجها، وكذلك عند إطلاق سراح السجناء. لذا ينبغي توجيه الدعوة إلىفرادى الشركات أو ممثلي رابطات الشركات من أجل مناقشة ما يمكنها أن تساهم به من جهود داخل السجون.

زمبابوي: السجناء يقهرون البرد بصنع قمصانهم الصوفية

تبرعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بآلات حياكة وخياطة لسجن هراري المركزي التابع لمصلحة السجون والمؤسسات الإصلاحية في زمبابوي. كما عرضت اللجنة على السجناء وموظفي السجون برنامجاً تدريبياً لمدة شهرين في مجال تقنيات الحياكة والخياطة. ومن المتوقع أن يُنتج المشروع ١٠٠٠٠ قميص صوفي سنوياً.

المصدر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٠١٦).

المنظمات المانحة

عادة ما يقتضي إرساء أنشطة إعادة التأهيل، خاصة في المرحلة الأولية، موارد إضافية تشمل أعمال التجديد و/أو شراء المعدات و/أو سداد أجور الموظفين الإضافيين. ويمكن الحصول على تلك الموارد من مصادر حكومية أو مؤسسات خيرية أو جهات مانحة دولية. ومن ثم ينبغي إشراك ممثلي المنظمات الدولية ذات الصلة في المراحل المبكرة من عملية تصميم واستحداث المبادرات الجديدة. ويمكن للجهات المانحة أن تتولى تمويل برامج عملية وأن تشجع المستفيدين على اتخاذ خطوات إضافية من أجل جعل مبادرات إعادة التأهيل قابلة للاستدامة. وفي بنما اتفق المكتب مع إدارة نظام المؤسسات الإصلاحية، كشرط لتمويل حلقات عمل تتعلق بالحواسيب والحياكة والزراعة المائية بواسطة منحة مقدمة من الولايات المتحدة، على أن تُسقى الإدارة المذكورة الدورات التدريبية المهنية تسقيماً وثيقاً مع الجهة العمومية المعنية، ألا وهي المعهد الوطني للتدريب المهني في مجال التنمية البشرية^(٢٧)

٢-٢ وضع استراتيجية وهيكل وخطط

٢٨- بعد الانتهاء من إجراء التقييم وتشكيل مجموعة تضم أصحاب المصلحة، تكمن المهمة اللاحقة في وضع ما يلي:

(أ) استراتيجية جامعة على الصعيد الوطني بشأن تحسين إعادة التأهيل داخل السجون

يجب أن توفر هذه الاستراتيجية الرؤية الشاملة والأولويات المتعلقة بفترة زمنية معينة تتراوح عادة بين ثلاث وخمس سنوات.

(ب) هيكل حوكمة دائم يكفل الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية

قد يتخذ هذا الهيكل شكل لجنة أو فريق عامل أو وحدة داخل نظام السجن، لكنه ينبغي أن يتضمن في جميع الأحوال ممثلين من الوزارات والوكالات الأخرى ذات الصلة.

^(٢٧) مساهمة قدمها فرع المكتب المعني المخدرات والجريمة في بنما أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

(ج) خطط تفصيلية بشأن استحداث أنشطة في سجون معينة

عادةً ما تتخذ هذه الخطط شكل مشاريع فردية أو مجموعات مشاريع، وتقتضي تحديد التفاصيل المتعلقة بالتكاليف والجدول الزمني وتوزيع المسؤوليات الخاصة بإدارة وتنفيذ برامج إعادة التأهيل على الصعيد المحلي.

إرساء استراتيجية إعادة تأهيل

موريشيوس وغانا: بيان بشأن المهمة وبيان بشأن الرؤية

بيان بشأن المهمة صادر عن مصلحة السجون في موريشيوس:

"نحن نخدم المجتمع من خلال إبقاء المعتقلين محبوسين حسباً آمناً وإنسانياً والمساعدة على إعادتهم لأن يعيشوا حياة نافعة"

بيان بشأن الرؤية صادر عن مصلحة السجون في غانا:

"تحويل مصلحة السجون في غانا إلى مؤسسة إصلاحية فعالة يتولى تشغيلها موظفون على درجة رفيعة من التدريب والانضباط والتفاني، حريصون على إصلاح المجرمين المدانين وإعادة تأهيلهم للانخراط في مجتمعاتنا المحلية"

المصدر: Mauritius Prison Service Strategic Plan 2013-2023 و Ghana Prison Service 10-year Strategic Plan 2015-2025.

٣٩- في حالات كثيرة، ينبغي عند وضع استراتيجية لإعادة التأهيل في السجون توخي أن تكون جزءاً من استراتيجية أكثر شمولاً وتكاملاً تخص مصلحة السجون برمتها. وفيما يخص برامج التعليم والتدريب المهني والعمل يجب أن تعتمد عملية التخطيط الاستراتيجي اعتماداً شديداً على التقييم المشار إليه آنفاً. وفي حين أن هناك نهجاً متنوعاً يمكن اتباعها حيال وضع الاستراتيجيات فإن العناصر التالية مكونات رئيسية في العديد منها.

٤٠- فعادةً ما تبدأ الوثائق الاستراتيجية ببيان بشأن المهمة يحدد أنشطة الجهة المعنية وأهدافها والنهج الذي تتبعه من أجل تحقيق تلك الأهداف. ويصاغ بيان بشأن الرؤية يصف وضع الجهة المعنية المنشود مستقبلاً. وأحياناً ما يجري الجمع بين العناصر الواردة في بياني المهمة والرؤية من أجل إفراز بيان بشأن أغراض مصلحة السجون ومراميها وقيمتها.

٤١- وبعد ذلك تنحو الاستراتيجيات إلى إدراج تحليل للأوضاع المعرضة التي تكتنف تشغيلها:

(أ) مسح بيئي

هذا المسح يلقي نظرة عامة على الاتجاهات السائدة في المجتمع المعرض، ونظام العدالة الجنائية، والوزارة بل ومصلحة السجون في حد ذاتها. وفي بعض الأحيان، أُخذ في إجراء هذا المسح بنهج ينطوي على تحليل الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وتأثيرها على السجون. ومن المفيد، فيما يخص برامج التعليم والتدريب المهني والعمل، إجراء تحليل تفصيلي لسوق العمل على نحو يعطي معلومات عن مجالات الاقتصاد التي تشهد نمواً والمهارات التي يحتاجها أصحاب العمل وفرص مزاوله أعمال حرة. وفي بعض الدول الأعضاء قد تتولى وزارة العمل جمع إحصاءات وإجراء دراسات بشأن الاتجاهات الناشئة.

(ب) تحليل بشأن الجهات المعنية

يختص هذا الجزء بتحليل شتى المنظمات التي ترتبط بها إدارة السجون الوطنية، على نحو يشمل مصالح تلك المنظمات لدى الإدارة المذكورة وتوقعاتها منها. وقد تعتمد الاستراتيجية إلى تصنيف الجهات المعنية تبعاً لما لها

من تأثير ونفوذ على نظام السجن.^(٢٨) وعند وضع استراتيجية بشأن برامج التعليم والتدريب المهني والعمل لا بد لإدارة السجن، كما أشير آنفاً، أن تُشرك فيها على الأقل وزارة التعليم ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الإدارات المسؤولة عن العمالة والصناعة والأشغال العامة.

(ج) تحليل لمواطن القوة والضعف في نظام السجن وللفرص التي يتيحها والتهديدات التي يواجهها

يفرض هذا التحليل قائمة بمواطن القوة والضعف في نظام السجن علاوة على الفرص التي يتيحها والتهديدات التي يرجح أن يتعرض لها أثناء الفترة التي تغطيها الاستراتيجية. وقد تتضمن مواطن القوة وجود علاقات راسخة مع وزارة التعليم ووفرة القوة العاملة داخل السجن والاتساع النسبي لرقعة الأراضي التابعة للسجون وإمكانية تحقيق دخل مادي. ولعل من أمثلة الفرص التي يتيحها النظام الدعم الذي تتلقاه السجون من منظمات المجتمع المدني ووجود بيئة تجارية سانحة وتوافر التسهيلات الائتمانية واهتمام القطاع الخاص بالدخول في شراكات مع السجون.

(د) تحليل تنظيمي

تتمثل الخطوة الثالثة في معرفة الكيفية التي تدار بها مصلحة السجن سواء على المستوى الاستراتيجي/السياساتي أو على مستوى التشغيل اليومي. كما تبحث هذه الخطوة كيفية إدارة الموارد البشرية، بمعنى الكيفية التي يجري بها تعيين الموظفين وتحديد رواتبهم وتدريبهم، بما في ذلك طائفة المهارات التي يملكونها. ومن المهم جداً، فيما يخص برامج التعليم والتدريب المهني والعمل، تحديد أعداد ومؤهلات المدرسين والمعلمين والخبراء المتخصصين، ومنهم مثلاً المهندسون الزراعيون أو ذوو المهارات والخبرات الصناعية. ويجب أيضاً أن ينظر التحليل التنظيمي في الموارد المتاحة لمصلحة السجن من حيث المعدات والبنى التحتية التي يمكن استعمالها في أنشطة إعادة التأهيل.

٤٢- بعد الانتهاء من إجراء التحليل السابق يتعين في إطار عملية التخطيط الاستراتيجي البت في الأولويات الاستراتيجية للفترة المقبلة. وقد يشمل ذلك تحديد توجّه استراتيجي عام يتألف من عدة أهداف استراتيجية. وعادةً ما تكون إعادة تأهيل السجناء واحدة من تلك الأولويات في استراتيجيات السجن الشاملة.

٤٣- وبعد تحديد التوجّه أو الهدف الاستراتيجي يلزم تعيين الأغراض الأكثر تحديداً واتخاذ تدابير تكفل بلوغها. وأشيع النهج المستعملة لتحقيق ذلك هو الاستعانة بإطار منطقي (*log frame*). وهذا الإطار هو أداة تربط مخرجات أو أنشطة مشروع أو برنامج جديد بالنواتج والأغراض التي يُتوقع منه تحقيقها. كما ينص هذا الإطار على مؤشرات إنجاز وأداء تكفل رصد التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج المرجوة. وتساعد مؤشرات الأداء على تحديد مدى بلوغ غرض معين، علماً بأن هذه المؤشرات ينبغي أن تكون "ذكية" أو "سمارت" حسب وصفها باللغة الإنكليزية SMART (Specific, Measurable, Agreed upon, Realistic and Time-bound) (أي أن تكون محددة وقابلة للقياس ومتفقاً عليها وواقعية وموقوتة).

٤٤- ويُعتبر إعداد مثل هذه الخطط شرطاً هاماً للنجاح إلا أن ضمان كونها معدّات تغيير مفيدة يتطلب مستوي عمل إضافيين. أولهما، ضمان وجود هيئة مسؤولة تتولى الإشراف على الجهد المبذول لتحقيق الأغراض المنشودة؛ وثانيهما، تنفيذ التدابير الميدانية التي تكفل تحقيق تلك الأغراض.

^(٢٨) على سبيل المثال شملت الجهات المعنية التي حددتها الخطة الاستراتيجية العشرية لمصلحة السجن في غانا ما يلي: السجناء؛ والحكومة بما فيها وزارة الصحة، ووزارة الأغذية والزراعة، وأجهزة العدالة الجنائية، وعمامة الناس، والمستهلكين (الأشخاص المرتبطين ارتباطاً مباشراً بالسجون) والصناعات (القادرة على المشاركة في مشاريع تجارية)، والبنوك، والمنظمات الدينية، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والسلطات التقليدية، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالأيدز (انظر (Ghana Prison Service 10-year Strategic Plan 2015-2025, pp. 10-13).

غانا: مثال لإطار منطقي يتعلق بمصانع السجون

المؤشرات	الأنشطة	الغرض	الهدف
الانتهاء من إجراء مسح للسوق ومن وضع خطة تجارية بحلول عام ٢٠١٥.	إجراء مسح للسوق والمصانع بغية تحديد المزايا المقارنة التي يحققها السجن. ووضع خطة تجارية تتماشى مع المزايا المقارنة - تشييد وتأثيث وتفصيل - بالتعاون مع الشركاء المعنيين. وتدبير رأسمال ابتدائي بالاستعانة بالمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والدوائر الصناعية. واقتناء معدات وتكنولوجيا صناعية حديثة.	إنشاء وصون مصانع تولّد منتجات تنافسية رفيعة الجودة بكميات تجارية	إنشاء وتشغيل مصانع سجون تتسم بالفعالية
بدء العمليات على أساس تجريبي في عام ٢٠١٦.	استهلال التشغيل على أساس تجريبي وصولاً إلى معدل التشغيل الكامل بحلول عام ٢٠١٨.		
الانتهاء من إعادة التنظيم بحلول عام ٢٠١٥.	إعادة تنظيم وحدة التشييد من أجل طرح عقود ترمي إلى تحقيق دخل مادي وإجراء صيانة للبنية التحتية المادية.		
تحديد الشركاء وتوقيع مذكرة تفاهم بحلول نهاية عام ٢٠١٥.	إقامة شراكة مع القطاع الخاص من أجل تيسير صنع منتجات تولّد دخلاً مادياً.		

المصدر: Ghana Prison Service 10-year Strategic Plan 2015-2025.

المصدر: Department of Correctional Service of South Africa: Strategic Plan 2012/13—2016/17: "Breaking the cycle of crime", p. 16.

سلطة مسؤولة عن إعادة التأهيل

٤٥- خلصت دراسة أجريت في أوروبا مؤخراً إلى ما يلي: "نظراً لشدة تنوع السياقات التي تكتنف عمل السجون والتعليم داخل السجون في شتى البلدان الأوروبية (حيث تتفاوت مثلاً أعداد السجون وأحجام نزلاتها ومعدلات إشغالها ونماذج السجناء) لا يمكن أن يكون هناك نهج وحيد يُتبع حيال الترتيبات المتعلقة بالتعليم والتدريب في السجون بحيث يتسنى تطبيقه على جميع البلدان".^(٢٩) وهذا القول يصح بالتأكيد على برامج العمل في السجون، علماً بأن تنوع السياقات الوطنية يصبح بطبيعة الحال أكبر وأكبر على الصعيد العالمي. وتقيد هذه الدراسة بضألة الأدلة التي تشهد بوجود "تعاون متعدد التخصصات فيما بين جميع الوكالات بهدف توفير 'حزمة الدعم' الأشمل للمجرمين أثناء قضائهم مدة عقوبتهم وبعدها".^(٣٠)

GHK Consulting (2013): "Prison Education and Training in Europe: Current State-of-Play and Challenges";^(٢٩) .report authored for the European Commission, p. 53

^(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠.

٤٦- وبغض النظر عما سبق من المهم أن تكون هناك وحدة مخصصة، أيًا كان شكلها، مسؤولة عن تطوير وإدارة برامج إعادة التأهيل في السجون. وقد لاحظت الدراسة المشار إليها أنفاً أن هناك ميلاً لإسناد مسؤولية التعليم العام في السجون الأوروبية إلى وزارة التعليم الوطنية (١٦ بلداً) و/أو وزارة العدل (١٥ بلداً)، في حين تتحمل مسؤولية التعليم المهني أساساً وزارة التعليم (١٤ بلداً) و/أو وزارة العدل (١٤ بلداً). وتفيد ثالث الإجابات الأكثر شيوعاً بأن مسؤولية التعليم والتدريب المهنيين تقع على عاتق سلطات/منظمات أخرى (٧ بلدان)، منها مثلاً وزارة العمل/الرعاية الصحية أو مصلحة السجون الوطنية.

٤٧- وفي السجون الاتحادية في الأرجنتين يتولى تسيق أنشطة العمل والتدريب المهني برنامج العمل الوطني في السجون الذي يقع ضمن اختصاصات نائب وزير العدل المسؤول عن العلاقات مع السلطة القضائية والسجون. ويعمل هذا البرنامج بالتنسيق مع مؤسسة ENCOPE (Ente Cooperador Penitenciario)، وهي منظمة عامة مستقلة تدير ٤٠٠ ورشة إنتاجية يعمل بها نحو ٨ ٠٠٠ سجين، أي ما يمثل تقريباً ثلاثة أرباع إجمالي عدد نزلاء السجون.^(٢١) وهناك ترتيبات مشابهة في الجزائر، حيث يتولى ديوان وطني للتربية والتعليم، وهو وحدة مستقلة تابعة لإدارة السجون، تشغيل مجموعة من الورش. وتشمل هذه الورش مطبعة تتولى طباعة الوثائق الحكومية والقوانين والقرارات الصادرة عن المحاكم.^(٢٢)

إنكلترا وويلز: الطابع اللامركزي لعملية اتخاذ القرارات في السجون (تابع)

في إطار عملية إصلاحية كبرى في إنكلترا وويلز من المقرر إعطاء مأموري السجون سلطة أكبر في تنفيذ ترتيبات إعادة التأهيل القائمة في السجون التي يديرونها. واستناداً إلى تفويض السلطات الذي بدأ فعلاً في ستة سجون إصلاحية ستقوم وزارة العدل، اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٧، بما يلي:

- ١' إعطاء مأموري السجون سلطة وضع الخطط الخاصة بالقوة العاملة لديهم وتقرير الهياكل الأقدم على تلبية احتياجاتهم المحلية
- ٢' إعطاء مأموري السجون صلاحية البث في الخدمات التي يوفرها السجن، من خلال تفويضهم سلطة الرقابة على برامج التعليم والعمل والسلوك الإجرامي وإعادة التوطين، وإعطائهم نفوذاً أكبر فيما يخص خدمات الرعاية الصحية
- ٣' إعطاء مأموري السجون سلطة أكبر في البث في أوجه إنفاق ميزانياتهم بهدف تنفيذ استراتيجياتهم، من خلال إزالة القيود المركزية المفروضة على إنفاق وتخصيص ميزانيات التعليم والأسر
- ٤' تفويض سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التشغيلية الرئيسية، من خلال السماح لمأموري السجون بالتوسع في استخدام أدوات معينة، مثل الإفراج عن السجناء بناء على ترخيص مؤقت من أجل تمكينهم من المشاركة في أنشطة هادفة، كالعامل مثلاً، في إطار العقوبة المفروضة عليهم

المصدر: وزارة العدل (٢٠١٦): *Prison Safety and Reform*.

٤٨- نظراً لأهمية إعادة التأهيل من الممكن أيضاً أن يكون إجراء عملية إعادة توجيه أعمق لنظام السجون سبيلاً للسير قدماً. ففي أوروغواي مثلاً حوّل نظام السجون بحيث أصبح في عام ٢٠١٠ "المعهد الوطني لإعادة التأهيل". وفي أعقاب إنشاء هذا المعهد وإدخال التغييرات المناظرة أصبح الآن نصف عدد السجناء تقريباً يدرسون أو يعملون.^(٢٣)

٤٩- وأياً كان الترتيب التنظيمي الدقيق ينبغي أيضاً لإدارات السجون أن تنظر بعناية في مستوى الاستقلال الممنوح لفرادى السجون وفي المقدار الذي يستبقه المقر الرئيسي لإدارة السجون لنفسه من عملية اتخاذ القرارات.

^(٢١) مساهمة قدمها الخبير التابع لوزارة العدل الأرجنتينية أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٣-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٢٢) مساهمة قدمتها إدارة السجون وإعادة التأهيل في الجزائر أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٣-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٢٣) Agencia EFE (2016): "Uruguay to increase work opportunities for inmates to combat lack of security", 27 December.

تخطيط برامج إعادة التأهيل في السجون: الحيز والموظفون والنظام والإمدادات

٥٠- توفر الفصول التالية إرشادات تفصيلية بشأن القضايا المحددة التي ينبغي النظر فيها عند تخطيط مشاريع التعليم والتدريب المهني والعمل وتنفيذها في السجون. وإذا أُريد تحقيق تحسينات شاملة لزم وضع خطط إنمائية محددة التكاليف. وقد تود السلطة المسؤولة وضع نموذج معياري يحدّد البرامج اللازم استهلاكها وتحسينها ومتطلبات التغيير المناظرة في كل سجن من السجون. وينبغي أن يغطي هذا النموذج، على أقل تقدير، المواضيع التالية.

الحيز

يتمثل أحد أوائل الأسئلة التي يجب طرحها في المكان الذي سيُضطلع فيه بالأنشطة. وكثيراً ما يكون الحيز محدوداً جداً والتهافت عليه شديداً في السجون، وكثيراً ما يكون الافتقار إلى حيز كافٍ هو السبب المذكور لتبرير عدم وجود أنشطة معيّنة. وفي أحيان كثيرة جداً تكون أماكن إيواء السجناء مكتظة حيث تُستعمل في إيوائهم قاعات كانت في الأصل مخصصة لأنشطة إعادة تأهيلهم. وتشمل الحلول المبتكرة لمشكلة قصور الحيز اللجوء إلى توخي المرونة الاستيعابية. بمعنى هل يمكن استعمال قاعة عشاء أو مصلى أو كنيسة لعقد دورات تعليمية؟ وهل يمكن استعمال المطبخ في عقد فصول تُدرّس فيها فنون الطهو؟ وهل يمكن استعمال مهجع ليلي في الاضطلاع بأنشطة تعليمية أثناء النهار؟ وهل يمكن الاضطلاع بأنشطة معيّنة في الفناء الخارجي إذا سمح الطقس بذلك؟

وسعيّاً إلى التصدي للافتقار إلى قاعات دراسية في السجون عمد المكتب، في إطار مشروع عن "دعم إصلاح السجون في بنما"، إلى اقتناء أربع حاويات (تُستعمل ثلاث منها كقاعات دراسية بينما تُستعمل الرابعة كغرفة للمدرسين)، مما أدى إلى إيجاد حل سريع لقضية الحيز المتاح.^(٢٤) وفي إيطاليا استُعملت أموال الغرامات التي سددها المجرمون في تجديد حيز غير مستخدم في ١٢ سجوناً، حيث جرى تشغيل ٧٤ سجيناً في أعمال التشييد والصيانة والزخرفة بعد تدريبهم عليها.^(٢٥)

كما ينبغي النظر في جدولة الأنشطة على نحو يتيح الاستعمال الأفضل للمرافق المتاحة. فمثلاً يمكن السماح بالالتحاق ببرامج إعادة التأهيل أثناء الفترات المسائية وعطلات نهاية الأسبوع لا أثناء أيام العمل الأسبوعية وحدها.

الموظفون

يلزم إجراء تقييم واقعي للموظفين الضروريين لتنفيذ الأنشطة الجديدة، وكذلك لمهاراتهم ومؤهلاتهم. وفي ميادين التعليم والتدريب المهني عادةً ما تُجلب الموارد البشرية من خارج نظام السجون، على الرغم من وجوب عدم تجاهل المساهمات التي يقدمها الموظفون القائمون، بإعطائهم تدريباً إضافياً إذا اقتضت الضرورة. ويمثّل الحصول على عدد كافٍ من الموظفين الإضافيين موضوعَ مفاوضات شاقة مع الإدارات والوكالات ذات الصلة.

واستكمالاً لجهود الموظفين المتخصصين، سواء أكانوا مدرسين أو معلمين أو مهندسين زراعيين، يلزم أن يؤدي الموظفون القائمون أدواراً داعمة على أقل تقدير. كما ينبغي تمكين المتطوعين أو المتدربين من المساهمة في هذه الجهود. بل إنَّ السجناء أنفسهم يمثلون في بعض السجون موارد غير مستغلة الاستغلال الكافي، وفي حين أنَّ الاستعانة بهم تقتضي إجراء تقييم متأنٍّ للمخاطر التي يشكلونها والإشراف عليهم فإنها قد تكون مفيدة جداً في النجاح في استحداث مشاريع جديدة.

^(٢٤) مساهمة قدمها فرع المكتب في بنما أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٢٥) مساهمة قدمها الخبير ممثل إدارة السجون في إيطاليا أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

النظام

عند إنشاء برامج جديدة يتعين على السلطات أن تبحث تأثير تلك البرامج على النظام الإيكولوجي الأوسع داخل السجن. فهل يؤدي مثلاً إنشاء ورشة جديدة إلى استنفاد الإمدادات الكهربائية المتاحة؟ وكيف يمكن لمبادرة زراعية جديدة أن تؤثر في موارد المياه المحدودة المتاحة للسجناء؟ ولا بد أيضاً من اتخاذ قرارات بشأن السجن المعين (السجون المعيّنة) ومستوى النظام المعين (مستويات النظام المعيّنة) الذي يُضطلع بالنشاط فيه وبشأن المؤهلين للمشاركة فيه. ومن المهم أن يكون هناك تخطيط متأن بشأن الانعكاسات التي يمكن أن تترتب على الاضطلاع بأنشطة جديدة فيما يخص مهام موظفي السجن، وبشأن إجراءات التشغيل النمطية التي يلزم وضعها، مثلاً من أجل تغطية عملية حراسة السجناء أثناء التحاقهم بإحدى الورش أو الإشراف الخارجي عليهم أثناء عملهم في إحدى المزارع الميدانية.

إلا أن هناك انعكاسات لا تقتصر على النظم القائمة داخل سجون معيّنة وإنما تشمل أيضاً مقار السجون كلها. فمن المستصوب جداً، على سبيل المثال، أن يكون بمقدور السجناء مواصلة أنشطة التعليم والتدريب إذا رُحّلوا من سجن إلى آخر. لذا ينبغي أن تراعي أيضاً الإجراءات المتعلقة بإدارة نزلاء السجون تأثير ذلك على عملية إعادة تأهيلهم.

الإمدادات

يجب إجراء جرد مستفيض للموارد اللازمة لتشغيل الأنشطة بنجاح. فتشغيل الأنشطة على النحو المخطط له يقتضي إنشاء سلسلة إمدادات شاملة، سواء كان الأمر يتعلق بكتب من أجل المكتبة، أو حواسيب من أجل التعلم عن بعد، أو مواد خام من أجل صناعة منتجات. وحتى تكون المشاريع قادرة على الاستدامة لا بد من إجراء تقييم مالي مسؤول وتقدير واقعي لحجم رأس المال والريع.

وتوحي الخبرة المكتسبة بوجوب إجراء تقديرات متحفظة بشأن إنتاجية المشاريع المؤددة للدخل والغلة التي تفرزها المزارع، خاصة في مراحل التنفيذ المبكرة. فإنتاجية مصانع السجون تميل إلى أن تكون أقل من إنتاجية الأنشطة التجارية المماثلة في المجتمع المحلي، وذلك سواء بسبب الافتقار إلى المهارات التجارية الصناعية، أو لارتفاع معدلات تبديل القوة العاملة، أو لانخفاض ساعات العمل نتيجة لنظام السجن أو للمسائل الأمنية داخله. لذا من المهم عدم الإفراط في التعمد بتحقيق منافع اقتصادية عند التماس دعم مالي من داخل نظام السجون أو من الأجهزة الحكومية الأخرى أو من الجهات المانحة الدولية.

٥١ - وبالإضافة إلى تلك المجالات الأربعة هناك ممارسات جيدة أخرى تصلح في جميع الحالات. وتتضمن تلك الممارسات ما يلي:

- (أ) إنشاء سجل للمخاطر يحدد احتمالات الوقوع في أخطاء وعواقب ارتكابها
- (ب) وضع استراتيجية اتصالات تكفل تزويد السجناء والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم عامة الناس، بمعلومات سليمة بشأن ما يستجد من تطورات
- (ج) إرساء آليات تفتيش داخلية ومستقلة تكفل أن يكون ما يُضطلع به في مجال التعليم والتدريب المهني والعمل ممتثلًا للالتزامات القانونية المحلية والدولية

٥٢ - ويقتضي ضمان أخذ تلك الأمور بعين الاعتبار الواجب عند تخطيط الأنشطة توافر مهارات راسخة بشأن إدارة المشاريع لدى إدارة السجن. ويكاد يكون من المؤكد يقيناً وجوب إعطاء موظف كبير في كل سجن، على الأقل جداً، مسؤولية وضع مبادرات يُرَجَّح جداً أن تكفل بالنجاح والوقت اللازم لذلك.

وضع برامج تعليم في السجون

١-٣ المعايير الدولية

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ١٠٤

- ١- تُتخذ ترتيبات لمواصلة تعليم السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك. ويجب أن يكون تعليم السجناء من الأميين والأحداث إلزامياً، وأن يحظى بعناية خاصة من إدارة السجن.
- ٢- يُجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عملياً، متناسقاً مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء.

٥٢- حق كل إنسان في التعليم مُرسخ بقوة في القانون الدولي^(٢٦) شأنه شأن حقوق السجناء في الأنشطة التربوية والثقافية "الرامية إلى النمو الكامل للشخصية البشرية".^(٢٧) وينبغي أن يتاح التعليم لجميع السجناء، مع إيلاء عناية خاصة بتعليم الأحداث والأميين من السجناء. وتُحدّد المعايير الدولية بشدة إدراج التعليم في السجون ضمن نظام التعليم العام في كل بلد بحيث تتشابه المقاييس في الحالات وتترفع احتمالات تمكّن السجناء من مواصلة تعليمهم بعد إطلاق سراحهم.

٥٤- كما تقتضي قواعد نيلسون مانديلا وجود عدد كافٍ من المدرسين العاملين في السجون على أساس دائم، مع إمكانية استكمالهم بمدربين غير متفرغين ومتطوعين. أضف إلى ذلك أن من الممكن تكليف السجناء أنفسهم، فرادى أو جماعات، بتنفيذ أنشطة اجتماعية أو تربوية أو رياضية معيّنة ما دام هذا التكليف خاضعاً لإشراف ملائم. وينبغي أن تكون لدى كلّ سجن مكتبة جيدة التجهيز يستعملها كلّ فئات السجناء، الذين ينبغي تشجيعهم على الاستفادة منها. وفيما يخص نظام إعادة التأهيل العام تنص القواعد على أن تُفصح ساعات عمل السجناء وقتاً كافياً لأنشطة التعليم وغيرها من أنشطة إعادة التأهيل.^(٢٨)

^(٢٦) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي ورد من قبل نصّ مُقتبس منه، المادة ٦.

^(٢٧) المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، قرار الجمعية العامة ١١١/٤٥ (١٩٩٠)، المبدأ ٦؛ انظر أيضاً The Basic Principles and Best Practices in the Americas, Principle XIII، حيث يوضح المبدأ الثالث عشر وجوب أن يكون التعليم الابتدائي أو الأساسي مجانياً للسجناء البالغين الذين لم يتابعوا أو يستكملوا دورة التعليم الابتدائي برمتها؛ وقواعد السجون الأوروبية، التوصية ٢ (٢٠٠٦) (European Prison Rules, Recommendation Rec (2006)2) الصادرة عن لجنة وزراء الدول الأعضاء التابعة لمجلس أوروبا، القاعدة ١٠٦.

^(٢٨) قواعد نيلسون مانديلا، القواعد ٤٠ و٦٤ و٧٨ و١٠٢.

٥٥- وفي عام ٢٠٠٩ قدّم مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحقوق في التعليم سلسلة من التوصيات الهامة المتعلقة بالتعليم في السجون، منها ما يفيد بما يلي:

(أ) ينبغي أن يُكفل التعليم للأشخاص المحتجزين في صكوك دستورية و/أو تشريعية، وأن تُوفّر له مواردٌ كافيةٌ من الأموال العامة.

(ب) ينبغي أن يكون التمحيص المنهجي لجميع السجناء هو العرف السائد، بحيث يؤدي ذلك إلى وضع خطط تعليم فردية بمشاركة المحتجز الكاملة. وينبغي أن يجري رصد هذه الخطط وتقييمها واستكمال بياناتها من وقت دخول الشخص وحتى الإفراج عنه.

(ج) ينبغي أن يحصل المدرسون في أماكن الاحتجاز على تدريب معتمد وتطوير مهني مستمر وبيئة عمل آمنة، وعلى التقدير اللائق من حيث شروط العمل والأجر.

(د) ينبغي أن يصبح تقييم ورصد برامج التعليم في أماكن الاحتجاز هو العرف السائد، وأن تكون وزارة التعليم مسؤولة عن ذلك.^(٢٩)

٢-٣ القضايا المحددة التي ينبغي بحثها عند وضع برامج تعليمية في السجون

تلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات التعليمية

٥٦- من المرجح أن تضم معظم السجون سجناء يتفاوتون تفاوتاً واسعاً في الخبرات التعليمية وفي المستويات التعليمية التي بلغوها. فحين يفترق الكثيرون منهم إلى المهارات الأساسية يلاحظ أنّ غيرهم استكملوا تعليمهم الثانوي أو حتى الجامعي. وتشير الدراسات التي أجريت في بعض البلدان إلى أنّ نسبة الأشخاص الذين يعانون من مشاكل وصعوبات تعليمية، كعُسْر القراءة مثلاً، قد تكون مرتفعة بين نزلاء السجون.^(٤٠) وينبغي أن تسعى السجون إلى إفساح فرصة التعليم أمام الجميع، مع إعطاء الأولوية إلى الذين يفترقون إلى المهارات الأساسية.

٥٧- ومن الانعكاسات المترتبة على ما سبق الحاجة إلى عملية تقييم متأنية لكنها سريعة للسجناء عند التحاقهم بالسجن، مع استعمال أدوات ملائمة لتقدير المستوى التعليمي لكل واحد منهم. والوضع الأمثل هو أن يكون ذلك جزءاً من تقييم أوسع نطاقاً للمخاطر والاحتياجات يقيس الإنجازات والإخفاقات التعليمية إلى جانب طائفة من المعلومات الشخصية والأسرية والاجتماعية. وفيما يخص السجناء المدانين ينبغي أن تُستعمل تلك المعلومات، جنباً إلى جنب مع عناصر أخرى (ليس أقلها ما يسوقه السجناء أنفسهم)، من أجل وضع خطة عقابية تبيّن مكان قضاء العقوبة ونوع أنشطة إعادة التأهيل التي ينبغي توفيرها بغية تقليص احتمالات معاودة الإجرام.^(٤١)

٥٨- وفي البلدان التي توجد بها أعداد كبيرة من السجناء الأجانب كثيراً ما يُنظر إلى توفير فرص تدريبية لتعلّم لغة البلد المضيف باعتباره أمراً ذا أولوية. فمن شأن ذلك أن يساعد السجناء على التواصل داخل السجن والاتحاق بدورات تربوية أو تدريبية أخرى تنظّم بلغة البلد المضيف.

^(٢٩) تقرير المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، فيرنور مونوز، (2009) A/HRC/11/8، الذي ورد من قبل نصّ مقتبس منه، الفقرات ٩٠ (أ) و٩٢ و٩٦ و٩٧.

^(٤٠) في إنكلترا وويلز، مثلاً، أقرّ ثلث السجناء تقريباً، عند تقييمهم تقييماً أولياً، بأنّ لديهم صعوباتٍ و/أو عجزاً بشأن التعلم؛ وذلك حسب استعراض أجري مؤخراً عن التعليم في السجون (انظر Dame Sally Coates (2016): "Unlocking Potential: A review of education in prison", p. iii).

^(٤١) انظر أيضاً قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ٩٤. وينبغي ألا تقتصر هذه الخطة على تدابير تلبية الاحتياجات المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني والعمل وإنما ينبغي أن تشمل أيضاً أيّ متطلبات كُنْهية محددة تتعلق بالسلوك الإجرامي، وكيفية معاونة السجناء على التواصل مع أسرته وعلى الوفاء بأيّ التزامات مالية أو غير مالية مستحقة عليه.

تحفيز السجناء على التعلُّم

٥٩- وجد استقصاء أجري في أوروبا أنَّ سلطات السجن ترى أنَّ أهم أسباب انخفاض أعداد السجناء الذين يشاركون في البرامج التعليمية هو عزوف السجناء عن المشاركة فيها. وبغض النظر عما إذا كان هذا الرأي صحيحاً من الناحية الموضوعية أم لا فإنَّ من المقطوع به أنَّ العديد من السجناء ذوي المهارات الأساسية المتواضعة لم تكن لهم تجربة إيجابية في المدرسة أو في أيِّ مؤسسة تعليمية رسمية أخرى.^(٤٢) وقد يستشعر هؤلاء السجناء الحرج، باعتبارهم بالغين، إزاء عجزهم عن القراءة أو الكتابة على النحو السليم، وقد يُبدون ممانعة في التسليم بذلك أو في التعلُّم طوعاً واختياراً.

٦٠- وفي حين توضَّح قواعد نيلسون مانديلا أنَّ تعليم السجناء الأميين ينبغي أن يكون إلزامياً، يظل من المهم إيجاد السبل الكفيلة بتحفيز رغبة السجناء في التعلُّم.^(٤٣) وقد تكون فرصة التواصل الاجتماعي خارج الزنزانة حافزاً كافياً للسجناء من أجل الانضمام إلى الفصول الدراسية في السجون التي تشج فيها فرص التواصل الاجتماعي الأخرى.

٦١- إلا أنَّ السجناء في العديد من السجون قد يفضلون أن يعملوا حتى يتقاضوا أجراً أو حتى يحق لهم تخفيضُ العقوبة الموقعة عليهم. لذا من المهم بالنسبة لموظفي السجن بجميع مستوياتهم وأنواعهم أن يروجوا للتعليم ترويجاً شديداً وأن يشجعوا السجناء عليه. وفي بعض الحالات قد تساعد الإشعارات والكتيبات الإعلامية على ذلك، لكن في حالات أخرى من المرجح أن يكون تأثيرُ زملاء السجن هو الذي يصنع الفارق. ولدى بعض الدول الأعضاء آلياتٌ تتيح للسجناء المشاركين في برامج تعليمية الحصول على بعض أشكال المكافآت، أو على فوائد أخرى، من أجل عدم جعلهم في وضع خاسر قياساً على زملائهم الذين يعملون مقابل أجر.^(٤٤) وفي معظم الحالات لا يكون دفع مقابل مادي للسجناء خياراً مجدياً، وإنما يمكن للربط بين الالتحاق ببرامج تعليمية وإمكانية الإفراج المبكر أن يكون حافزاً قوياً.

البرازيل والمملكة العربية السعودية: تقليص مدة العقوبات مقابل المشاركة في برامج تعليمية

منذ عام ٢٠٠١ تمت الموافقة في البرازيل بين الترتيبات المتعلقة بتقليص مدة العقوبات المطبقة على مَنْ يعملون مع الترتيبات المماثلة المطبقة على مَنْ يتعلمون. فالقانون هناك ينص على أن كل ثلاثة أيام تُنفق في أنشطة تعليمية يقابلها تقليصٌ يوم كامل من مدة العقوبة. كما يجوز للسجناء أن يلتبسوا من إحدى اللجان إفساح الفرصة أمامهم للمشاركة في برنامج قراءة. وما أن يفرغ السجن من قراءة كتاب حتى يطالب بكتابة تقرير أو بحث عنه. وحتى تجيز اللجنة البحث يجب أن يكون خالياً من الأخطاء النحوية ومحرراً بإتقان ومبرهنماً على حسن استيعاب موضوع الكتاب. وإذا قبل البحث حصل السجن على خصم أربعة أيام من مدة عقوبته. وهذه العملية قد تتم مرة واحدة شهرياً، مما يفضي إلى إمكانية تقليص مدة عقوبة السجن بواقع ٤٨ يوماً في السنة الواحدة.

وفي المملكة العربية السعودية أعلن رئيس السجون في مكة وضع لوائح جديدة من شأنها أن تتيح للسجناء تقليص مدة عقوبته بنسبة ٥ في المائة إذا اجتاز بنجاح عاماً دراسياً أو دورتين تدريبيتين معادلتين بما يصل في حده الأقصى إلى نسبة تقليص قدرها ١٥ في المائة من عقوبة سجن مدتها عام واحد أو أكثر.

المصدر: *Time (2012): Brazil inmates get chance to read their way to freedom, 28 June*؛ جريدة الأنباء العربية (٢٠١٤): قانون جديد لمساعدة السجناء على إعادة الاندماج داخل المجتمع، ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

٦٢- وفي البلدان التي لديها نظام تدرجي—أي نظام يمكن فيه للسجناء أن ينتقلوا إلى أوضاع أقل تقييداً أثناء قضائهم مدة عقوبتهم—يمكن لمشاركة السجناء في برنامج تعليمي واجتيازه إياه أن يزيد فرصته في التدرج نحو

^(٤١) وجد استعراض السجون الذي أجري في إنكلترا وويلز في عام ٢٠١٦ أن ٤٢ في المائة من السجناء البالغين أفادوا بأنهم استبعدوا استبعاداً دائماً من المدارس (انظر Dame Sally Coates (2016): "Unlocking Potential: A review of education in prison", p. iii).

^(٤٢) انظر أيضاً القاعدة ١٠٦ (٢) من قواعد السجون الأوروبية، التي تنص صراحة على "وجوب تشجيع جميع السجناء المدانين على المشاركة في البرامج التعليمية والتدريبية".

^(٤٣) في نيوزيلندا مثلاً تُدفع "علاوة تحفيزية" صغيرة للسجناء الذين يشاركون في تدريب عملي (انظر إدارة المؤسسات الإصلاحية (Inmate Employment Policy, p. 14): (٢٠٠١).

أوضاع أكثر انفتاحاً. وفي بعض البلدان يُحتفى بالاستكمال الناجح للبرامج التعليمية بتنظيم حفل تخرُّج تُدعى عائلاتُ السجناء إلى حضوره.

السجناء ذوو العقوبات القصيرة أو الطويلة المدة

٦٢- يقضي بعض السجناء، خاصة المحتجزين احتياطياً، فترة قصيرة نسبياً في الحبس قبل الإفراج عنهم أو قبل ترحيلهم إلى منشأة أخرى. وفي هذه الظروف قد يكون من الصعب إجراء أيّ تقييم لاحتياجاتهم التعليمية، ناهيك عن توفير دورة تعلّم متينة القوام لهم. وقد لاحظت لجنة منع التعذيب، التابعة لمجلس أوروبا، أنّ الأنشطة المضطلع بها في العديد من سجون الحبس التحفظي محدودة للغاية،^(٤٥) ورأت أنه ينبغي السعي إلى ضمان أن يكون السجناء المحبوسون في منشآت الاحتجاز الاحتياطي قادرين على قضاء جزء معقول من اليوم (ثمانى ساعات أو أكثر) خارج زنازاتهم في الاضطلاع بأنشطة هادفة ذات طابع متنوع. وبطبيعة الحال ينبغي أن تكون النظم المعمول بها في المنشآت التي يُحبس فيها السجناء المدانون ملائمةً بقدر أكبر وأكبر.^(٤٦)

٦٤- ومن زاوية التعليم ينبغي استحداث دورات نمطية قصيرة قادرة على تزويد السجناء الذين يبقون لمدد قصيرة بخبرات إيجابية تُنفعهم. أمّا من منظور سياسات العدالة الجنائية الأوسع فمن الأفضل إخضاع السجناء الذين يقضون عقوبات قصيرة المدة لجزءات مجتمعية. فمن شأن تدابير معيّنة، مثل الإخضاع للمراقبة أو وقف تنفيذ العقوبة أو العمل دون أجر (العمل المجتمعي)، أو تمكين المجرمين من البقاء في منازلهم ومواصلة العمل أو التعلّم في مؤسسات المجتمع المحلي.

٦٥- وفيما يخص السجناء ذوي العقوبات الطويلة المدة قد تكون هناك صعوبة في توفير طائفة متنوعة كافية من الدورات التعليمية التي تمكّنهم من مواصلة التقدم على امتداد سنوات كثيرة. لذا يُعتبر الإبقاء على اتخاذ السجناء موقفاً إيجابياً طوال مدد عقوباتهم الطويلة تحدياً رئيسياً يلزم أخذه في الحسبان عند تصميم البرامج التعليمية. ومن المهم أيضاً التسليم بأنّ السجناء ذوي العقوبات الطويلة المدة قد يعانون مشاكل نفسية بعد إطلاق سراحهم، مما قد يجعل من الصعب عليهم عندئذ تطبيق المهارات النظرية و/أو العملية التي اكتسبوها في السجن. لذا ينبغي أن تتخذ السجون ترتيبات تكفل تقديم مساعدة نفسية للسجناء عند التحاقهم بها مجدداً إلى جانب برامج التعليم والتدريب والعمل.

٣-٣ العقوبات الشائعة

الحصول على فرص تعليمية

٦٦- في بعض الدول الأعضاء قد يحظر القانونُ التحاقَ فئات معيّنة من السجناء بالفصول التعليمية، ومنهم مثلاً السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو المدانون بارتكاب جرائم معيّنة شديدة الخطورة، علماً بأنّ هذا الحظر لا يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية. وحتى إذا لم تكن هناك عقوبات قانونية تحول دون حصول السجناء على فرص تعليمية فإنهم قد يُحرمون من تلك الفرص نتيجة، مثلاً، للعداء الذي يَكُنّه موظفو السجن لسجناء بعينهم، أو نتيجة شواغل أمنية، أو نتيجة إحساس أعم يساور البعض بأنّ السجناء يُمنحون فرصاً ما كان لهذا البعض أن يتمتع بها.

^(٤٥) إنّ تنظيم أنشطة منهجية في مثل هذه المنشآت، التي تتسم بالارتفاع النسبي في معدل تناوب نزلائها، ليس أمراً هيناً. ومن الواضح أنه لا سبيل في هذه الحالة للحديث عن برامج معاملة فردية من النوع الذي يمكن التطلع إليه في المنشآت التي تضم سجناء مدانين. إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بترك السجناء على امتداد أسابيع طويلة بل شهور محبوسين داخل زنازاتهم دون أدنى نشاط؛ وذلك بغض النظر عن مدى جودة الظروف المادية التي قد تكون سائدة داخل تلك الزنازات. (معايير لجنة منع التعذيب: الأقسام "الجوهرية" من التقارير العامة الصادرة عن اللجنة، ٢٠١٥، الفقرة ٤٧).

^(٤٦) المرجع نفسه.

٦٧- وفي حالات الاكتظاظ قد يكون هناك مزيد من الافتقار إلى الفصول المخصصة للدراسة وإلى مناطق هادئة يستطيع فيها السجناء أن يستذكروا دروسهم. كما قد يكون توفير موظفين يتولون حراسة السجناء أثناء وجودهم في الفصول الدراسية أو في المكتبة عقبة أمام مشاركة السجناء. وقيل إنَّ الشواغل الأمنية هي أحد أسباب حرمان السجناء من الوصول إلى الإنترنت. وفي حين أن من المؤكد أن بعض هذه الشواغل صحيح فقد أوصى استعراضُ أجري مؤخراً بشأن التعليم في إنكلترا وويلز بوجود النظر في اتخاذ ترتيبات أمنية تعزز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السجون في الوقت الراهن. وعلى وجه أكثر تحديداً ينبغي السماح لمأموري السجون بوضع نهج يمكّن السجناء المشاركين في أنشطة تعليمية داخل السجون، بناء على تقييم ملائم للمخاطر التي يسببها هؤلاء السجناء، من الوصول المراقب للإنترنت من أجل دعم دراساتهم وتيسير فرص حصولهم على وظائف عند إطلاق سراحهم.^(٤٧)

الافتقار إلى الموارد التعليمية

٦٨- يمكن للافتقار إلى الموارد التعليمية أن ينتقص بشدة من فعالية التعليم في السجون، علماً بأن المقصود بالموارد هنا لا يقتصر على مجرد الكتب ومواد القراءة. فالتعليم يعتمد على نحو متزايد على توافر المعدات التكنولوجية، كالحواسيب مثلاً، من أجل التعلّم عن بعد. وثمة فرص متاحة أمام السجون لالتماس المساعدة على زيادة حجم وتنوع الموارد التعليمية من خلال مخاطبة الجمهور، والمدارس، والمكتبات، والجامعات، والصحف وغيرها من دور النشر. كما قد تكون الشركات الخاصة مصدراً للحصول على معدات حاسوبية، خاصة عندما تُعتمد تلك الشركات إلى الارتقاء بنظمها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات من خلال الاستعاضة عنها بنسخ أحدث.

فرنسا: توفير تدريب متخصص لمُعلمي السجون

في فرنسا يطالب المدرسون الذين يؤدون دوراً تعليمياً في السجون بتلقي تدريب لمدة ثلاثة أسابيع (غير متلاحقة) أثناء السنة الأولى من عملهم. وتشارك في توفير هذا التدريب إدارة السجون (التابعة لوزارة العدل) وإدارة التعليم المدرسي (التابعة لوزارة التعليم الوطني)، وهو يهدف إلى معاونة المدرسين على التكيف مع ظروف العمل داخل السجون وعلى اكتساب مهارات تدريسية تلبى احتياجات السجناء.

المصدر: Grundtvig European Project (2011): Desk Research: France – Summary of training offered to newly appointed prison teachers. Funded by the Directorate General for Education and Culture, European Commission

٦٩- وفي جنوب أفريقيا تُوفّر إدارة المؤسسات الإصلاحية، بالتشارك مع جامعة جنوب أفريقيا، وصلة إنترنت مباشرة للسجناء الذين يدرسون بحيث يكون بمقدورهم أن يستخدموا الاتصال الحاسوبي المباشر في تقديم طلبات تسجيل أسمائهم وفي إرسال تكليفاتهم وفي التواصل مع المحاضرين. وقد تيسرت هذه المهمة بفضل قيام الإدارة المذكورة بشراء عربات حواسيب محمولة يستطيع كل منها حمل ٢٢ حاسوباً، من أجل أن يستعملها السجناء المسجّلون في برامج التعلّم عن بعد التي تنظمها جامعة جنوب أفريقيا (وقد أصبحت هذه الحواسيب تُعرف باسم قُبب جامعة جنوب أفريقيا، حيث يقتصر نطاق الاطلاع فيها على المعلومات والموارد الإلكترونية الخاصة بالجامعة المذكورة). وفي بنما أدت حملة أطلق عليها اسم "un libro para la cárcel, una ventana a la libertad" ("كتاب يُهدى إلى مكتبة السجن، نافذة تُفتح على باب الحرية") إلى جمع آلاف الكتب المهداة إلى مكتبات السجون في البلد.^(٤٨)

قصور أعداد الموظفين

٧٠- هناك حاجة إلى أعداد وافية من المدرسين المؤهلين والمتفانين المتفرغين للعمل في السجن طوال العام، بما في ذلك أثناء أيام الإجازات والعطلات الرسمية. ولا بد من تخصيص اعتمادات مالية إضافية لتتيح تقديم

^(٤٧) Dame Sally Coates (2016): "Unlocking Potential: A review of education in prison", p. 7

^(٤٨) مساهمات قدمها خبراء إدارة المؤسسات الإصلاحية في جنوب أفريقيا وممثل فرع المكتب في بنما أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

خدمات تعليمية طوال ٥٢ أسبوعاً في السنة، أو تنظيم أنشطة بديلة أثناء فترات العطلات. ويمكن أن تتضمن تلك الأنشطة أنشطة رياضية أو ثقافية أو أنشطة أخرى تُثري نظام السجن. ويجوز أن يعاون الموظفين المهنيين متطوعون يأتون إلى السجن من أجل مساعدة السجناء على اكتساب مهارات أساسية أو متقدمة.

٧١- وقد ينفر بعض المدرسين من العمل في السجون، وإن تكن هناك، في إسبانيا مثلاً، قائمة انتظار لطالبي العمل في السجون. فمن ناحية أولى شهدت السجون في جنوب أفريقيا معدلَ تناوبٍ مرتفعاً للموظفين. وفي كازاخستان يشجّع شبابُ المدرسين على العمل في السجون لكن هناك تفاوت في جودة الخدمات التي يقدمونها نظراً لافتقارهم إلى الخبرة اللازمة.^(٤٩) وتعرض بلدانٌ أخرى وظائف في السجون في إطار تدريب المدرسين. وهناك أسباب وجيهة تسوّغ اختيارَ معلّمين ملائمين خصيصاً. فالتدريس في السجون يتطلب اتباع نهج يتسم بالمرونة والتلقائية نظراً لوجود مناخ عام قد تكثُر فيه الحالات التي يتعذر فيها على المدرس الاسترسال في الشرح ويجوز فيه أن تكون هناك قيودٌ مفروضة على استخدام المُعينات التدريسية كالمعدات الإلكترونية مثلاً. كما قد يشعر معلّمو السجون بالعزلة المهنية نظراً لعدم تفهّم المدرسين العاملين في المدارس أو الكليات العادية للبيئة والقيود التي تكتنف عملَ معلّمي السجون.

٧٢- ومن أجل مجابهة هذا التحدي أنشأ مشروعٌ ممولٌ من الاتحاد الأوروبي بشأن "التأهيل الفعال لمدرسي السجون"، يرمي إلى توعية الناس بأهمية وقيمة التعليم في السجون، برنامجاً تعليمياً أوروبياً موجهاً إلى مدرسي السجون يتضمن نماطٍ عن '١' التدريس والتعلّم في بيئات احتجازية؛ و'٢' الأمن؛ و'٣' أوضاع السجناء النفسية؛ و'٤' الشبكات والموارد.^(٥٠)

٧٣- وتتوقف الحاجة إلى تزويد المدرسين بتأهيل أو تدريب متخصص إضافي على نوع السجن. فالمدرسون العاملون في سجون تتسم بحراسة أمنية متشددة مثلاً، يحتاجون إلى التعرف على محاولات التلاعب بهم. لذا ينبغي أن يحصل هؤلاء الموظفون على تدريب بشأن أهمية التقيد بالسياسات والإجراءات، والإبلاغ الفوري عن أيّ ملاحظات، وتفاذي الإفراط في تبسيط التعامل مع السجناء (تعاملٌ ودّي لكن لا كأصدقاء)، والأمن الدينامي، وإرساء حواجز معيّنة (عدم تبادل المعلومات الشخصية مثلاً)، والتصرف على نحو مهني وموثوق ومتسق.^(٥١)

٧٤- ولا بد من النظر في مستوى الرواتب التي يتقاضاها مدرسو السجون وما إذا كان يحق لهم الحصول على علاوةٍ نظير ظروف العمل الشاقة. إلا أنّ ذلك قد يُسبّب مشاكل إذا لم يكافأ غيرهم من الموظفين. وفي بعض البلدان يحصل المدرسون، شأنهم شأن أطباء السجون، على مكافآت إضافية أو علاوات أو بدلات انتقال. وفي بلدان أخرى يمكن للتدريس في السجون أن يساعد على الترقّي الوظيفي في مجال التعليم. ففي تايلند مثلاً يحق لمدرسي السجون أن يختاروا أن يكون مساهمهم الوظيفي ضمن السجون.

٧٥- وشهدت بعض البلدان مقاومة من جانب بعض موظفي السجون لإدخال أنشطة تعليمية جديدة، إذ يرون أنها تلقي على عاتقهم أعباء جديدة تتعلق بحراسة السجناء والإشراف عليهم. وتتضمن السبل الكفيلة بجعل الموظفين يتقبلون التغيير تحسّين التدريب الأساسي، وإشراك الموظفين في بعض البرامج، والتواصل الفعال مع جميع مستويات الموظفين بشأن عمليات التطوير المزمعة. وفي بعض البلدان يتاح للموظفين الحصول على فرص تعليمية، شأنهم شأن السجناء، أو الوصول إلى موارد معيّنة (كالحواسيب مثلاً) أثناء الفترة المسائية.

^(٤٩) مساهمات قدمها خبراء الإدارة العامة للسجون في إسبانيا والخبير المستقل من كازاخستان أثناء اجتماع فريق الخبراء التابع للمكتب بشأن برامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٥٠) Grundtvig European Project (2011): Effective induction for prison teachers – European Programme

^(٥١) انظر أيضاً في هذا الصدد كتيب المكتب بشأن التعامل مع السجناء الشديدي الخطورة (٢٠١٥).

٣-٤ نماذج التنظيمية المتعلقة بالتعليم في السجون

٧٦- يجمع التعليم المعاصر بين طائفة من الطرائق، منها التعلم داخل الفصول، والاستذكار الشخصي، والتعلم عن بعد، والتعلم من النظراء. وأشارت البحوث إلى حاجة السجون إلى اتباع نهج يتمحور حول المتعلم، يُستند فيه إلى المهارات والكفاءات والخبرات السابقة الفردية، جنباً إلى جنب مع أساليب تدريس وتعلم بديلة تُحَقِّز السجين وتثير اهتمامه.^(٥٢) أضف إلى ذلك أن من المهم تصميم أساليب وفقاً لسياق السجن، وذلك مثلاً من خلال استعمال دورات تتألف من نمائط أو وحدات قائمة بذاتها، واعتماد ما سبق اكتسابه من تعليم.

٧٧- إلا أنه يتعذر في بعض الأحيان الأخذ بهذا النهج في السجون الكبيرة أو المكتظة التي يُرَجَّح فيها أن يكون التعليم عن بعد أو من خلال النظراء خياراً أنجح. وفي دول أعضاء كثيرة، تتنامى الشراكات بين الجامعات والسجون، وهو نهج يتوافق مع المعايير الإقليمية، ويشجّع على توفير خدمات تعليمية في السجون بالتعاون مع المجتمع من خلال مشاركة الرابطة المدنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية الخاصة.^(٥٣)

التعليم الذي يقوده النظراء

٧٨- في بلدان متنوعة يمكن للسجناء ذوي المستوى التعليمي الجيد أن يؤديوا، رهناً بإجراء تقييم ملائم للمخاطر، دوراً هاماً في تعليم نظرائهم الأقل منهم مهارة. ففي ولاية راجاستان الهندية، مثلاً، يتطوع السجناء خريجو الجامعات بتدريس زملائهم السجناء، ويمكن أن يحصلوا مقابل ذلك على خصم يومي شهرياً من مدة عقوبتهم.^(٥٤) وفي المملكة المتحدة استحدثت مؤسسة شانون تراست الخيرية (Shannon Trust) سلسلة من المبادرات الرامية إلى تحسين القدرة على القراءة والكتابة، منها مبادرة برنامج القراءة Turning Pages، الذي يتولى تنفيذه بالكامل "مُوجَّهون نظراء" بدلاً من المدرسين أو المرشدين.^(٥٥)

الشراكات بين السجون والجامعات

٧٩- في مجموعة متنوعة من السياقات الوطنية أُرسيت باطراد شراكات بين الجامعات والسجون. وتضمنت تلك الشراكات برامج تتيح للسجناء أن يتعلموا جنباً إلى جنب مع طلبة الجامعات والكليات، وأن يلتحقوا بدورات منتظمة على مستوى الجامعات والكليات يمكنهم استكمالها بعد إطلاق سراحهم. وقد نظمت مبادرة التعلم معاً (Learning Together)، ومقرها في المملكة المتحدة، دورات للسجناء والطلبة في علم الجريمة.^(٥٦) وتعدّ هذه البرامج الدراسية من الرسوم الجامعية في عدد من الدول الأعضاء، منها نيجيريا.^(٥٧) وفي بنما وقعت وزارة الداخلية وجامعة بنما في عام ٢٠١٢ اتفاق شراكة يتيح إنشاء فرع للجامعة يُلحق بمركز إعادة تأهيل النساء، التحقت به منذ إنشائه ٢٠٠ امرأة مِنْهُنَّ ٢٠ امرأة تخرجن فعلاً. وفي عام ٢٠١٧ كان يجري تنفيذ مبادرة مماثلة في سجن الرجال El Renacer.^(٥٨) أمّا في كندا فقد وُضعت بعض البرامج التعليمية سواء داخل نظام السجون أو في المجتمع الخارجي.^(٥٩)

^(٥٢) GHK Consulting (2013): "Prison Education and Training in Europe: Current State-of-Play and Challenges"; report authored for the European Commission, p. 54.

^(٥٣) Principles and Best Practices in the Americas, Principle XIII.

^(٥٤) Times of India (2013): "Now, education to help prisoners' early release"، انظر أيضاً، الموقع الإلكتروني لسجن راجاستان؛ 21 January.

^(٥٥) البرنامج يستعمل نهجاً صوتياً اصطناعياً لدعم القدرة على القراءة؛ وقد نُفذ في ١٢٤ سجنًا في شتى أرجاء إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية (انظر موقع جامعة بيرمينغهام "Turning Pages, Changing Lives – An Evaluation of the Shannon Trust Reading Programme Turning Pages").

^(٥٦) Armstrong R. and Ludlow A. "Educational Partnerships Between Universities and Prisons: How Learning Together can be Individually, Socially and Institutionally Transformative"، Prison Service Journal, May 2016.

^(٥٧) Premium Times, "Nigeria Open University waives fees for prison inmates"، 5 May 2016.

^(٥٨) مساهمة قدمها فرع المكتب في بنما أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٥٩) مساهمة قدمها خبير "منبر اليونسكو للبحوث التطبيقية في مجال التعليم في السجون" أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧). <http://www.cmv-educare.com/en>.

الولايات المتحدة والهند: شراكات بين السجون والجامعات

الشراكة المعروفة باسم Prison to College Pipeline (P2CP) هي شراكة بين إدارة المؤسسات الإصلاحية في ولاية نيويورك وجامعة مدينة نيويورك. ويعقد موظفو الجامعة فصولاً دراسية في سجن رجال ذي مستوى أمني متوسط. ويلتحق السجناء الذين تُقبل طلباتهم بدورات جامعية تغطي مجموعة متنوعة من التخصصات المتعلقة بالعلوم الإنسانية تشمل اللغة الإنكليزية وعلم الاجتماع وعلم الآثار. وتوفر تلك الدورات أساساً أكاديمياً متيناً يُجهز الطلبة للتعامل مع المعايير والمتطلبات المتوقع منهم استيفاؤها، بعد إطلاق سراحهم، عند أدائهم الأعمال المتخصصة التي تُسند إلى خريجي الجامعات. ومن أجل هذا الغرض تُدعم هذه الدورات ببرنامج تعليمي إنمائي كامل يُكسب المشاركين فيه مهارات القراءة والكتابة، وبخدمة أكاديمية إرشادية، وبرنامج أوسع نطاقاً يلبي الاحتياجات الفريدة لكل شخص عند عودته إلى السجن، على نحو يشمل السكن، والإعاشة، والرعاية الصحية، والصحة العقلية أو العلاج من إدمان المخدرات، والدعم الاجتماعي، والامتثال لشروط العدالة الجنائية بعد الإفراج.

وهناك نموذج مختلف تقدمه جامعة إنديانا غاندي الوطنية المفتوحة التي أنشأت ٩٤ مركزاً دراسياً خاصاً في السجون الموجودة في شتى أنحاء الهند. وقد استفاد من هذه المبادرة حتى الآن ٢٥ ٠٠٠ سجين. ومن أجل تطوير هذه الشراكات مع الجامعات وكذلك مع جهات خارجية أخرى لا بد لسلطات السجن أن تبرم عقوداً أو اتفاقات واضحة بحيث يكون كلا الطرفين على تيقن بالتوقعات. ونظراً لشدة الاهتمام بتوسيع نطاق البرنامج الهندي صاغت الحكومة مذكرة تفاهم نموذجية تُبرم بين السجون والجامعة. وتحدد تلك المذكرة مسؤوليات الطرفين على النحو الوارد أدناه:

تقوم المؤسسة المضيفة (السجن) بما يلي:	تقوم الجامعة بما يلي:
تعيين المشرف على السجن أو أي موظف آخر تسميه السلطة الملائمة باعتباره المنسق المركزي.	توفير ما يلزم للبرنامج المعروض (البرامج المعروضة) من مواد التعلم الذاتي والمواد السمعية البصرية.
تحديد النزلاء الذين يتصرفون بصفتهم مرشدين/موجهين لشتى البرامج.	النظر في تزويد مركز الدراسات بمكونات إضافية، كحاسوب مثلاً وجهاز تلفزيون وهوائي استقبال لمشاهدة برامج الجامعة التعليمية، إذا زاد عدد المتعلمين في هذا المركز على ١٥٠ شخصاً.
الحصول على الموافقات/التصاريح الضرورية إذا كان هناك مرشدون خارجيون يتولون إدارة دورات الاتصال.	عدم تحميل نزلاء المؤسسة المضيفة المسجلين في البرنامج/البرامج أي رسوم دراسية/تكاليف أخرى.
تخصيص قاعة، أو قاعتين، للجامعة وحدها تتراوح مساحتها بين ٥٠٠ و ٨٠٠ قدم مربع لتكون مكتباً للمنسق، التابع لمركز الدراسات الخاصة (السجون).	مساعدة المنسق، عند الاقتضاء، في عملية فحص الطلبات/إجراء الامتحانات.
تعليق لافتة تحمل اسم مركز الدراسات الخاص بالجامعة على نحو بارز وفي مكان مناسب.	تغطية تكاليف راتب المنسق بمعدل ٣ ٠٠٠ روبية شهرياً.
تخصيص قاعات/غرف من أجل عقد امتحانات توجيهية وعملية وامتحانات نهائية المدة.	المساعدة على تغطية النفقات المتكررة المتعلقة بالأدوات المكتبية والطوابع البريدية والتصوير الفوتوغرافي.
تقديم خدمات المكتبة والحاسوب والمختبر وغيرها، تبعاً لاحتياجات البرامج المعروضة.	سداد مكافآت المرشدين (الداخليين أو الخارجيين) حسب معايير الجامعة، وتحمل نفقات تقييم التكاليفات/المشاريع.
التقيد بجدول الجامعة الزمنية المتعلقة بالتسجيل والامتحانات وغيرها من المواعيد الأكاديمية.	إجراء امتحانات في السجن والقيام بعمليات مراقبة أثناء تلك الامتحانات وسداد تكاليف إجرائها.
	في المدن التي يكون للجامعة فيها مركز إقليمي يُلحق مركز الدراسات الخاصة (المعني بالسجون) بهذا المركز الإقليمي لأغراض إدارية، أما في الأماكن الأخرى التي لا يكون للجامعة فيها أي مراكز إقليمية فيلحق مركز الدراسات الخاصة بأقرب مركز دراسات عادية.
	ممارسة الحق في نقل أو إغلاق مركز الدراسات الخاصة (السجون) إذا لاحظت عدم توفير خدمات الدعم، حسب شروط الجامعة.

وضع برامج تدريب مهني تتفد في السجون

١-٤ المعايير الدولية

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ٩٨

٢- يوفّر تدريب مهني نافع للسجناء القادرين على الانتفاع به، ولا سيما السجناء الشباب.

٢- تتاح للسجناء، في حدود ما يتمشى مع الاختيار المهني السليم ومتطلبات إدارة السجن والانضباط فيه، إمكانية اختيار نوع العمل الذي يرغبون في القيام به.

٨٠- توضح قواعد نيلسون مانديلا أنّ تدريب السجناء المهنيّ في المجالات التي يشتد الطلب عليها يشكّل جزءاً هاماً من نظام إعادة التأهيل في السجون، وأنّه ينبغي تمكين السجناء، ضمن حدود معيّنة، من اختيار المهارات التي يرغبون في اكتسابها. وينبغي أن يمثّل تدريب السجناء المهنيّ اعتباراً أهمّ من تحقيق أرباح من وراء عملهم.

٨١- قيل من قبل إنّ "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات" (قواعد بانكوك) تشير إلى الحاجة إلى وضع برنامج أنشطة يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الملائمة للجنس.^(٦٠) وتتضمن تعليقات المكتب على قواعد بانكوك قائمة بأنشطة التدريب المهني الممكنة التي قد تساعد النساء على أن يعشن حياةً مستقلة بعد إطلاق سراحهن، وذلك على نحو يشمل المهارات الإدارية والحاسوبية، والطلاء والزخرفة، وإدارة مشاريع مجتمعية تولّد دخلاً مادياً، والاستفادة من التيسيرات الائتمانية الصغيرة. وفي حين تشمل القائمة أيضاً رعاية الأطفال، والطهو، وتصفيف الشعر وحياسة الملابس والتطريز، فإنّ برامج التدريب المهني ينبغي ألا تقتصر على هذه الأنشطة التقليدية التي يُنظر إليها من منظور القوالب النمطية الجنسانية على أنها ملائمة للمرأة.^(٦١)

^(٦٠) "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات" ("قواعد بانكوك")، قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٥ (٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، القاعدة ٤٢ (١).

^(٦١) المكتب (٢٠١٤): قواعد بانكوك - قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات والتعليقات عليها (التعليق على القاعدة ٤٢)، الصفحة ٣٩.

٤-٢ قضايا محدّدة يلزم النظر فيها عند وضع برامج تدريب مهني تنفّذ في السجون

تصميم مناهج دراسية تلائم سياق السجون

إجراء دراسات استقصائية للأسواق المحلية

إنّ المعلومات المتعلقة بسوق العمل هي بيانات كمية ونوعية بشأن اتجاهات التوظيف والبطالة في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي.

والمعلومات الأكيدة تستند إلى استقصاءات تفصيلية تجربتها وزارة العمل ومنظمات أصحاب العمل واتحادات العمال من أجل بيان النسبة المئوية للمشاركين في شتى القطاعات الاقتصادية ممن بلغوا سنّ العمل.

أما المعلومات الفضفاضة فتأتي من مصادر أقل دقة، مثل المقالات الصحفية، والمعارف والخبرات المحلية.

ومن شأن الجمع بين نوعي هذه المصادر أن يعطي صورة أمينة عن القطاعات التي قد توفر أفضل فرص العمل للسجناء السابقين. ويلزم إجراء مزيد من التحليل لمعرفة المهارات المطلوبة لوظائف معيّنة في شتى القطاعات، والفرص المتاحة أمام مختلف الفئات العمرية، والتأثير المحتمل للسجل الجنائي في هذا الصدد.

٨٢- وفي العديد من السجون التي توفر تدريباً مهنيّاً، يميل هذا التدريب إلى شمول مهارات تقليدية، مثل مهارات النجارة والحدادة والزراعة. وفي حين أنّ هذه المهارات قد تكون مفيدة جداً، خاصة في المجتمعات الريفية، فإنّ الاقتصادات العصرية تحتاج الآن، حتى في المجتمعات ذات الدخل المنخفض أو التي تمر بمرحلة انتقالية، إلى طائفة أوسع من المهارات. ومن هنا تتبدى أهمية الحصول على معلومات عن سوق العمل بغية إعطاء السجناء أفضل فرص العثور على وظيفة بعد إطلاق سراحهم. وينبغي أن تتمثل الأولوية في توفير دورات تُختار بعناية استناداً إلى احتياجات الأسواق المحلية.

جورجيا والولايات المتحدة: تنوع دورات التدريب المهني في السجون

في جورجيا، توفّر الآن للسجناء طائفة عريضة من الدورات بهدف تحسين فرص التحاقهم بوظائف بعد الإفراج عنهم. فعلاوة على تعلّم أساليب البناء والطهو ونحت الخشب، يمكن للسجناء أيضاً تعلّم لغات أجنبية، منها الإنكليزية والألمانية، والالتحاق بدورات عن إدارة دور الضيافة، وتعلّم كيفية العمل كمرشدين سياحيين، وكيفية إدارة المنشآت التجارية الصغيرة، والجوانب النظرية اللازمة للحصول على رخصة قيادة، وكيفية تصميم المواقع الإلكترونية.

ووجدت الأبحاث في الولايات المتحدة أن أشيع شهادات العمل التي أُبلغ عن إصدارها تدرج في مجالات البناء، والسلامة المهنية، والسباكة أو الكهرباء، وصيانة السيارات، واللحام. كما أفاد أكثر من نصف المجيبين على استطلاع الرأي بأنهم يمنحون شهادات تتعلق بالبرامج الحاسوبية Microsoft Office. مما يدل على الأهمية المعطاة لتعليم السجناء المهارات الحاسوبية العامة.

المصدر: Presentation from Georgia-based Rehabilitation Expert in Dushanbe, Tajikistan, 20-21 December 2016; RAND (2014): How Effective Is Correctional Education, and Where Do We Go From Here? The result of a comprehensive evaluation.

٨٣- ونظراً لطول مدة العديد من الدورات، وأيضاً من أجل استيعاب المحتجزين احتياطياً والسجناء المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة، ينبغي النظر كذلك في إفساح طائفة من الفرص التدريبية الأقصر مدة. وفي سجن إيكوبا بنيجيريا، مثلاً، تُعقد دورات تدريبية مهنية قصيرة الأجل من خلال برنامج إعادة التأهيل، أي إعادة التكوين وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وأنشئت ورشّ تنتج موادّ كيميائية وسلعاً حرفية (صناعة الخرز)، علاوة

على دورة في مجال الأغذية والمشروبات. وهناك حلقة عمل ترفيهية تتسم بأنها تقليدية بقدر أقل، فهي توفر التدريب لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر في مجالات الموسيقى والتمثيل والرقص والمسرح.^(٦٢)

الحصول على مؤهلات معتمدة

٨٤- في حين أن من المستصوب طرح طائفة واسعة من الدورات، فإن من المهم أيضاً توفير برامج تفضي إلى الحصول على مؤهلات معتمدة تعترف بها الهيئات الصناعية وأصحاب العمل. ومن المهم توفير تلك البرامج مجاناً والأولى يذكر فيها أن الدورات تجرى في السجون، لأن ذلك قد يؤدي إلى الانتقال من قيمة الشهادات التي تصدر في نهايتها في نظر بعض أصحاب العمل وإلى احتمال وصم السجن.

التوظيف بعد الإفراج

٨٥- من غير المرجح أن يتمكن السجناء الذين يحصلون على تدريب مهني، ثم يعجزون بعد ذلك عن الحصول على وظيفة، من تجنب العودة إلى عالم الجريمة.^(٦٣) وهذا معناه أن استعداد أصحاب العمل داخل المجتمع المحلي لتوظيف أصحاب السوابق الجنائية أمرٌ جوهري لا للنجاح في رفع معدلات التوظيف فقط وإنما أيضاً لدرء معاودة الإجرام. وينبغي أن تنظر سلطات السجن في استضافة أيام مفتوحة ومعارض لأصحاب العمل من أجل الترويج للفرص التدريبية والعملية التي تتيحها السجون.

٨٦- ومن المهم أيضاً أن تعتمد السجون على تدعيم صلاتها بالجهات المعنية داخل المجتمع المحلي، التي قد تستطيع عرض فرص عمل مباشرة أو مساعدة المجرمين على العثور عليها. وفي بعض البلدان، قد تكون أجهزة المراقبة والرعاية الاجتماعية اللاحقة في وضع يؤهلها تماماً لمساعدة السجناء على الاستفادة من أي تدريب مهني حصلوا عليه من أجل العثور على وظيفة مناسبة. وفي النرويج، مثلاً، يحصل السجناء على "ضمانة" بإعادة الإدماج في المجتمع، مما يلزم جميع الإدارات والوكالات الحكومية القادرة على معاونة السجن المفرج عنه بأن تفعل ذلك.^(٦٤) وفي أوروغواي، ينبغي للشركات أن تخصص في عقود الأشغال العمومية والخدمات العمومية نسبة قدرها ٥ في المائة تقريباً من قواها العاملة للسجناء السابقين.^(٦٥)

السجينات

٨٧- في سجون كثيرة تكون أنواع الخدمات المعروضة على النساء في إطار برامج إعادة تأهيلهن قائمة على اعتبارات جنسانية، حيث تُركّز عادةً على الأنشطة التي جرى العرف على النظر إليها على أنها ملائمة للمرأة. وفي حين أن المهارات التي تُلقن للرجال تكون موجهة بوجه عام نحو تجهيزهم للعمل بعد الإفراج عنهم، نادراً جداً ما يكون الوضع كذلك بالنسبة للمهارات التي تُدرّب عليها النساء. فتلك المهارات تناظر في كثير من الأحيان الأعمال التي جرت العادة على أن تؤديها النساء في المنزل، أو هي تُجهز النساء لأداء الوظائف التي تُدرّ أقل الدخل المادية في المجال الاقتصادي. ويؤدي ذلك إلى دعم تبعية المرأة للرجل وعجزها عن العثور على عمل يدور لها دخلاً كافياً بعد إطلاق سراحها.^(٦٦)

٨٨- وتتضمن استراتيجية مؤسسة السجون في موريشيوس هدفاً يتمثل في "تمكين السجينات، على الأقل، من الحصول على فرص في الأنشطة التدريبية والتعليمية تتساوى مع فرص السجناء، ووجوب تصميم تلك الأنشطة

^(٦٢) مساهمة قدمها فرع المكتب في نيجيريا أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٣-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٦٣) Ministry of Justice (United Kingdom, 2013): "Transforming Rehabilitation: A summary of evidence on reducing reoffending".

^(٦٤) Confederation of European Probation (2005): "Norwegian Reintegration Guarantee aims to provide ex-prisoners the right tools for resocialization".

^(٦٥) انظر المادة ١٤ من القانون الخاص بنظام السجون الإنساني (القانون رقم ١٧٨٩٧).

^(٦٦) انظر، على سبيل المثال، تقرير المقررة الخاصة بشأن العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه، رشيدة مانجو، A/68/340 (2013)، الفقرة ٦٨؛ وانظر أيضاً تقرير المقرر الخاص، فيرنور مونيوز، بشأن حق الأشخاص المحتجزين في التعليم، A/HRC/11/8 (2009)، الفقرة ٥١.

على نحو يُجهزهم للمرحلة التالية للإفراج عنهم. وينبغي ألا يكون التدريب المهني موجهاً نحو الأعمال النمطية الجنسانية، مثل تصفيف الشعر، أو الحياكة، أو الطهو؛ وإنما ينبغي أن يكون هناك عدد أكبر من الخيارات، وأن تعبر تلك الخيارات عن الوظائف التي تفضل النساء أداءها وأن تفضي إلى فرص توظيف حقيقية بعد إطلاق سراحهن".^(٦٧)

٤-٣ العقوبات الشائعة

٨٩- إن الكثير من العقوبات التي تواجه التعليم، المسرودة في الفصل ٣، تنطبق بالقدر نفسه على التدريب المهني في السجون. فقد خلصت البحوث التي أجريت في أستراليا إلى أن الحواجز التي تقف أمام الالتحاق بدورات تدريبية مهنية أو استكمال تلك الدورات تتضمن حاجة السجناء إلى متابعة برامج تعالج السلوك الإجرامي أو رغبتهم في كسب المال من خلال العمل المدفوع الأجر في السجن.^(٦٨) ومن العوامل الأخرى التي أشارت إليها البحوث قصر مدة العقوبات (أقل من ١٢ شهراً)، وطول قوائم الانتظار المتعلقة بالدورات، ونقل السجناء إلى مركز آخر دون سابق إخطار كافٍ أو إطلاق سراحهم قبل الموعد المتوقع. وقد انتهت هذه الدراسات إلى أن تلك الحواجز يمكن التغلب عليها عن طريق عقد الدورات في أوقات لا تتعارض مع دورات التحكم في السلوك أو مع فرص العمل المدفوع الأجر، علاوة على التشاور مع السلطات المسؤولة عن توقيع العقوبات على السجناء وإطلاق سراحهم. لكن يظل هناك عدد من العراقيل التي يلزم تجاوزها.

كفالة توفر المساندة

٩٠- قد يكون الحصول على دعم لأنشطة التدريب المهني في السجون من الأجهزة الوطنية المسؤولة عن توفير هذا التدريب أصعب مما هو الحال بالنسبة لأنشطة التعليم. وعندما تكون الموارد محدودة، قد لا تكون الأنشطة المضطلع بها في السجون ذات أولوية. بل إن موظفي السجن أيضاً قد لا يجدون في بعض الأحيان أن للتدريب المهني قيمة. لذا يكون تحقيق الالتزام بالاستثمار في السجون شرطاً لا بد من استيفائه أولاً في أحيان كثيرة قبل طرح مبادرات جديدة. ومن المهم أيضاً إشراك طائفة عريضة قدر الإمكان من أصحاب المصلحة.

٩١- وفي أوروغواي، مثلاً، تُشرك اتحادات عمال صناعة النسيج في تدريب السجناء.^(٦٩) وفي أعقاب دراسة بحثية تفصيلية، نشرت هيئة التدريب الوطنية الأسترالية استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالتعليم والتدريب المهنيين للبالغين من السجناء والمجرمين في عام ٢٠٠١. وأرست هذه الوثيقة إطاراً يمكن داخله لنظم السجون في جميع الولايات والمقاطعات وضع برامج شراكة مع مقدمي خدمات التدريب المهني وإنشاء نظام تمويلي يشمل على ما يلزم من معايير وإسناد للمسؤوليات فيما بين الوكالات.^(٧٠)

التكاليف

٩٢- يمكن أن تتطلب ورش التدريب المهني قدراً أكبر من الموارد، مقارنة بما يتطلبه التعليم، من حيث الحيز والمعدات والمعلمون المؤهلون سواء أكانوا موظفين في السجن أو متدربين من خارجه أو سجناء من نزلاته. ويمكن أن تُجَهِّز الخطط المتعلقة بالورش بسبب نقص الأساسيات، مثل الإمدادات الكهربائية الكافية لتشغيل الآلات.^(٧١)

^(٦٧) انظر (٦٧) Mauritian Prison Service/UNODC (2013): Strategic Plan 2013-2023 – "From Prison to Correction", p. 77.

^(٦٨) Australian Institute for Criminology (2008): Reducing recidivism through vocational education and training programs.

^(٦٩) مساهمة قدمها فرع المكتب في بنما أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٧٠) Australian National Training Authority (2001): "National Strategy for Vocational Education and Training for Adult Prisoners and Offenders in Australia".

^(٧١) المكتب (٢٠١٢): "Strengthening the Management of the Palestinian Penitentiary System and Rehabilitation of Inmates in Civil Prisons administered by the Palestinian National Authority" (تعزيز إدارة نظام السجون الفلسطيني وإعادة تأهيل النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل المدنية التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية)، تقرير تقييم مستقل.

ويكون الحصول على الأموال الضرورية للتغلب على تلك العقبات أيسر إذا اقترن التدريب بتوليد دخل مادي، كأن يقترن بإنتاج سلع، مثلاً، أو بالمساهمة في أعمال الصيانة أو التجهيز أو البناء داخل السجن.

ملديف وجنوب السودان: تَعَلَّم وَاِرْبَح

في ملديف، تعرض وحدة التدريب المهني برنامجاً يتألف من ثلاث مراحل. خلال المرحلة الأولى تدرَّب مؤسسة معترف بها، ولتكن مثلاً كلية فنون تطبيقية، السجناء ذوي المهارات لكي يصبحوا هم أنفسهم مدربين. وخلال المرحلة الثانية، تتولى مؤسسات مختصة اعتماد مواد الدورات قبل تدريب السجناء عليها. وفي المرحلة الثالثة، ما أن يحصل السجن على مؤهل حتى يتسنى له أن يقدم طلب توظيف داخل مصنع تابع للسجون. ويظل السجن خلال الشهور الثلاثة إلى الستة الأولى متديراً، وبعدها يمكن تعيينه بأجر. ويتيح هذا النهج المتدرج للسجناء أن يتعلموا ويربحوا.

وفي جنوب السودان أنشئت، بمساعدة المكتب، وحدة مختصة بالتدريب المهني تُوفِّر دورات مدتها أربعة شهور في مجالات صناعة السجاد والبناء والكهرباء واللحام وميكانيكا السيارات والزراعة وتصفيف الشعر والحياسة. وقد سُجِّلَت هذه الوحدة باعتبارها شركة تجارية؛ وهي تُسَوِّق خدماتها ومنتجاتها لكي تحقق الورشة اكتفاءً ذاتياً. وأثناء حفل تخرُّج الدفعة الأولى من السجناء التي تألفت من ٢٠٠ سجين، في عام ٢٠١٦، عُرضت المنتجات التي قام المتدربون بتصنيعها، ومنها قطع أثاث، وأسرة، وأطر أبواب خشبية ومعدينية، وأبواب، ونوافذ، وخزائن خشبية، وأدوات فلاحية، وملابس، ومصنوعات يدوية.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملديف (٢٠١١): *Prison Assessment and Proposed Rehabilitation and Reintegration of Offenders Report*; وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنوب السودان (٢٠١٦): *First cohort of 226 inmates and prison staff graduate from the vocational training centre in Juba Central Prison*.

الحواجز أمام التعلُّم

٩٣- ستظل هناك حاجة على امتداد سنوات عديدة إلى التصدي للحواجز أمام التعلُّم، مثل المعاناة من بعض الإعاقات أو من قصور في احترام الذات. وهذا يتطلب توشي المرونة عند تصميم أنشطة التدريب المهني، خاصة تقديم دورات قصيرة المدة أو نمائط أو وحدات تخصصية من شتى برامج التدريب الوطنية، وتقديم دورات تتناول اهتمامات السجناء الخاصة. وكما هو الحال بالنسبة للتعلُّم قد يجد السجناء أنَّ التدريب المهني شاقُّ مما يجعلهم يحتاجون إلى دعم وتشجيع شخصيين إضافيين أثناء تعلُّمهم وبعد إطلاق سراحهم. ولعل إدارات السجون تنظر في تقديم إرشادات مهنية للسجناء بحيث يتسنى لهم اتخاذ قرارات حكيمة بشأن مستقبلهم والحصول على ما يلزمهم من معلومات عن الفرص التدريبية المتاحة حتى يستوعبوا متطلباتها.

٩٤- ومن طرائق التنفيذ المجسد لهذا النموذج برامج التوجيه التي يتولاها موظفو السجن، أو ما يُطلق عليه اسم نظم الموظفين الشخصيين أو دعم النظراء. ففي المملكة المتحدة، مثلاً، عادةً ما تتضمن نظم الموظفين الشخصيين تسمية موظف بعينه يكون هو المرجع الشخصي للسجين عند التحاقه بالسجن أو بعد زمن قصير من التحاقه بالسجن. وهذا الموظف الشخصي هو أول مَنْ يلجأ إليه السجين، وهو الشخص الذي يتوقع منه أن يساعده في كل شيء بدءاً بتخطيط فترة قضاء العقوبة مروراً بتلبية المتطلبات الغذائية وانتهاءً بتجاوز المصائب التي تُلمُّ به. ومن الجوانب الهامة في دور هذا الشخص تشجيع السجين على الالتحاق ببرامج التعليم أو التدريب المهني أو العمل وعلى المواظبة عليها.

٤-٤ النماذج التنظيمية للتدريب المهني في السجون

إدراج التدريب المهني جنباً إلى جنب مع التعليم أو العمل

٩٥- هناك أسباب وجيهة تدعو إلى السعي إلى إدراج التدريب المهني إما ضمن برامج تعليمية أوسع نطاقاً أو ضمن أنشطة عمل. وتشير بحوث أجريت في الولايات المتحدة إلى أنَّ التدريب المهني في السجون يكون أنجح إذا

أعقب برامج تعليمية ترمي إلى تحسين القدرة على التفكير والتجاوب وحل المشاكل.^(٧٢) وهناك إقرار متزايد لدى طائفة من الدول الأعضاء بأهمية المهارات الناعمة، أي كيفية التواصل والتصرف في مكان العمل، علاوة على المهارات التقنية الأصعب اللازمة لأداء المهمة. وقد يحتاج السجناء إلى معونة إضافية لاكتساب هذين النوعين من المهارات.

٩٦- وفيما يخص تحقيق التكامل بين التدريب المهني والعمل، يتمثل أحد النهج الواعدة في إكساب السجناء مهارات يمكنهم استعمالها فيما بعد من أجل الحصول على أجر مقابل العمل في السجن. ويمكن إنجاز ذلك من خلال قيام الهيئات التدريبية المسجلة بتوفير فرص تدريبية داخل السجن.

نموذج التلمذة الحرفية—التدريب المهني الذي يوفره القطاع الخاص

٩٧- يمكن أيضاً أن توفر الشركات الخاصة فرص التدريب على اكتساب مهارات معينة، داخل السجن أو خارجه، وبعد ذلك قد يتمكن السجن من عرض فرص عمل على السجناء عند إطلاق سراحهم. فعلى سبيل المثال، قد يكون السجناء قادرين على الالتحاق بدورات تلمذة حرفية معينة أو الحصول على منح تدريبية معينة أثناء فترة إقامتهم في السجن. وفي بدايات القرن العشرين، مثلاً، أدى النقص في أعداد سائقي شاحنات الرافعات والعمال المتخصصين في تركيب وصيانة أنابيب الغاز إلى قيام إحدى الشركات بنقل برنامجها التدريبي إلى داخل جناح أحد السجون واختيار مجموعة من السجناء سمحت لهم بالالتحاق بدورة تدريبية تُفرض مع إعطائهم ضمانات بتوظيفهم إذا اجتازوها.^(٧٣) وفي حين أن هذا النموذج هو بالضرورة أصغر حجماً وانتقائياً، فإنه يمتاز بكفالة أن يفرضي تدريب السجناء إلى حصولهم على عمل بعد الإفراج عنهم. وقد تسعى الشركات الخاصة إلى تدريب السجناء لأن لديهم بوجه عام حوافز على العمل ومعدلات حضور مرتفعة. وعادة ما تكون تكاليف الإقامة والإعاشة والرعاية الصحية مدفوعة فعلاً، وتكون الفترات التي يمكن خلالها للسجناء الالتحاق بدورات التدريب المهني معروفة مسبقاً.

التدريب على الأعمال الحرة

٩٨- قد يود بعض السجناء أن يعملوا لحسابهم الشخصي عند الإفراج عنهم، مستخدمين في ذلك مهاراتهم المتعلقة بتنظيم المشاريع استخداماً قانونياً. لذا قد يفرض عرض فرص تدريبية في مجال تأسيس المشاريع التجارية إلى نتائج إيجابية. وتزداد احتمالات ذلك إذا أمكن تقديم بعض المساعدات، المالية وغير المالية، إلى السجناء عند الإفراج عنهم بغية تمكينهم من وضع خططهم موضع التنفيذ العملي.

Doris MacKenzie (2012): The Effectiveness of Corrections-based Work and Academic and Vocational^(٧٢) Education.

.Home Affairs Report (2005): "Increasing ex-prisoners' opportunity to work", 7 January^(٧٣)

روسيا: تدريب السجناء على مهارات تنظيم المشاريع والمهارات الحاسوبية

يهدف هذا المشروع إلى تعليم المهارات الحاسوبية وأساسيات تنظيم المشاريع. وهو عبارة عن شراكة بين المكتب الاتحادي لتنفيذ العقوبات التابع لوزارة العدل الروسية ومؤسسة "Oleg Deripaska's Volnoe Delo" الخيرية المعنية بدعم الابتكارات الاجتماعية ومنظمة "الجيل الصحي" غير الحكومية.

ويوفر المشروع برامج تدريبية للسجناء الحاليين والمفرج عنهم مؤخراً، وكذلك للأفراد المهتمين. ويتلقى السجناء الذين ينضمون طوعاً إلى البرنامج تدريباً ضمن جماعات تتألف من ٢٠ شخصاً. وتستند الدورات التدريبية التي تدوم ثلاثة أشهر إلى منهج دراسي معتمد، وتغطي جميع الجوانب المتعلقة بتنظيم المشاريع: بدءاً بتسجيل الشركة وإنشاء المكتب ومروراً بتقنيات إدارة الأموال النقدية وانتهاءً بالشؤون الضريبية. وبعد قضاء ١٥ ساعة تدريبية تحت إرشاد موظفين ذوي خبرة من أجل اكتساب مهارات تتعلق بالتواصل الفعال وتسوية النزاعات وتحفيز العاملين، يتعلم السجناء كيفية استخدام البرمجيات Word و Excel من أجل حساب التكاليف ومعدلات التضخم وانخفاض القيمة علاوة على الاعتمادات المالية.

وأثبتت البرامج التدريبية المنفذة في التجمعات السكانية ومستوطنات النساء أنها الأنجح. ويمكن تقليص مدة عقوبة السجناء الذين يشاركون في البرنامج أو منحهم إفراجاً مشروطاً. فمثلاً أعطيت سجيناً إفراجاً مشروطاً بعد حضورها التدريب، وقامت بعد ذلك بإطلاق مشروع تجاري في مدينة كراسنودار من أجل إنتاج السلع التذكارية ولوازم الأفراح، التحق بالعمل فيه في وقت لاحق ثمانية سجناء سابقين. وعلى وجه الإجمال، تمكن ما يقرب من ٩٢ في المائة من المشاركين في المشروع من العثور على وظائف أو من افتتاح مشاريع تجارية صغيرة يملكونها.

المصدر: مساهمة قدمها الخبير ممثل مؤسسة "Oleg Deripaska's Volnoe Delo" أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (هيننا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

اليابان: تعلم واريح

في عام ٢٠١٢، وقعت شركة "هيمالايا للعقاقير" مذكرة تفاهم مع سجن أندرا برادش من أجل تدريب السجناء على زراعة الأعشاب. وبعد التدريب سيتمكن المحكوم عليهم، في إطار مبادرة المرحلة الأولى، من زراعة الأعشاب الطبية لصالح الشركة المذكورة، وذلك في مزرعة السجن الواقعة في مستوطنة السجناء الزراعية في أنانتابور.

وفي اليابان، ظلت ترسانة "شين كوروشيما" البحرية، طوال ٥٠ عاماً، توفر لنزلاء سجن ماتسوياما فرصاً تدريبية وأنشطة تقنية. ويقوم السجناء في مهاجع داخل الترسانة، وعادة ما يطلق سراحهم بعد قضائهم نسبة ٦٠ في المائة من مدة عقوبتهم.

المصدر: Pharmabiz.com (2012): Himalaya drug company signs MoU with prisons department in AP to cultivate medicinal herbs, 26 July; Sawanobor, Bunji (2014): Industry participation in the correctional mandate in Japan: The case of the Shin-Kurushima Dockyard; What is Justice? Re-imagining penal policy – Working papers

وضع برامج عمل تتفد في السجون

١-٥ المعايير الدولية

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ بشأن عمل السخرة أو العمل القسري

المادة ٢

- ١- في مصطلح هذه الاتفاقية، تعني عبارة "عمل السخرة أو العمل القسري" جميع الأعمال أو الخدمات التي تُفرض عنوةً على أي شخص تحت التهديد بأي عقاب، والتي لا يكون هذا الشخص قد تطوع بأدائها بمحض اختياره.
- ٢- ورغم ذلك، فإن عبارة "عمل السخرة أو العمل القسري"، في مصطلح هذه الاتفاقية، لا تشمل (ج) أي عمل أو خدمة تفرض على شخص ما بناءً على إدانة قضائية، شريطة أن ينفذ هذا العمل أو الخدمة في ظل إشراف وسيطرة سلطة عامة، وألا يؤجر هذا الشخص لأفراد أو شركات أو جمعيات خاصة أو يوضع تحت تصرفها.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ٩٦

- ١- يجب إتاحة الفرصة للسجناء المحكوم عليهم للعمل و/أو المشاركة بنشاط في إعادة تأهيلهم، على أن يقرر طبيب أو غيره من اختصاصيي الرعاية الصحية المؤهلين لياقتهم البدنية والعقلية.
- ٢- يوفّر للسجناء عملٌ منتجٌ يكفي لتشغيلهم طوال يوم العمل العادي.

القاعدة ٩٧

- ١- لا يجوز أن يكون العمل في السجن ذا طبيعة مؤلمة.
- ٢- لا يجوز استرقاق السجناء أو استعبادهم.
- ٣- لا تجوز مطالبة أي سجين بالعمل من أجل منفعة شخصية أو خاصة لأي موظف من موظفي السجن.

القاعدة ٩٨

- ١- يكون العمل الذي يوفّر للسجين، إلى أقصى الحدود المستطاعة، من النوع الذي يصون أو يزيد قدرته على كسب معيشتة على نحو شريف بعد إطلاق سراحه.
- ٢- تتاح للسجناء، في حدود ما يتمشى مع الاختيار المهني السليم ومتطلبات إدارة السجن والانضباط فيه، إمكانية اختيار نوع العمل الذي يرغبون في القيام به.

(تابع)

(تابع)

القاعدة ٩٩

- ١- ينظم العمل وطرائقه في السجن على نحو يقترب به بقدر الإمكان من الأعمال المماثلة خارج السجن، بغية إعداد السجناء للظروف المهنية الطبيعية.
- ٢- لا يجوز أن تصبح مصلحة السجناء وتدريبهم المهني خاضعين لمقصد تحقيق ربح مالي من وراء العمل في السجن.

٩٩- إن اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن عمل السخرة، الملزمة للـ ١٧٨ بلداً التي صدقت عليها، تستبعد من تعريف "عمل السخرة أو العمل القسري" أي عمل قسري للسجناء بمقتضى الشروط الثلاثة التالية:

- ١' وجوب أن يكون الشخص مداناً بحكم صادر عن هيئة قضائية.
- ٢' وجوب أن يكون تنفيذ العمل أو الخدمة خاضعاً لإشراف أو سيطرة سلطة عامة.
- ٣' وجوب ألا يُؤجّر الشخص لأفراد أو شركات أو جمعيات خاصة أو يوضع تحت تصرفها.^(٧٤)

١٠٠- وتنص قواعد نيلسون مانديلا أيضاً على وجوب أن يقوم طبيب أو غيره من اختصاصيي الرعاية الصحية المؤهلين بتحديد مدى لياقة السجن البدنية والعقلية، وعلى عدم جواز استرقاق السجناء أو استعبادهم، وعدم جواز أن يكون العمل في السجن ذا طبيعة مؤلمة، وعدم جواز مطالبة أي سجين بالعمل من أجل منفعة شخصية أو خاصة لأي موظف من موظفي السجن. ويتنتج عما تقدّم أن نظم السجون التي تشترط أن يعمل المسجونون المحكوم عليهم لا تنتهك القانون الدولي شريطة استيفائها للالتزامات السابقة.

١٠١- وعلى الرغم مما تقدّم، تجدر الإشارة إلى أن القاعدة الأصلية في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي تفيد بأن جميع السجناء المحكوم عليهم مجبرون على العمل، قد عدّلت في قواعد نيلسون مانديلا بما يفيد بأن هؤلاء السجناء ستتاح لهم الفرصة للعمل و/أو المشاركة بنشاط في إعادة تأهيلهم. وهناك التزام مُناظر يقع على عاتق السجون بتوفير عمل مُنتج كافٍ لهم. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تتاح دائماً للمعتقلين احتياطياً فرصة العمل، لكن دون إجبارهم على ذلك.^(٧٥)

١٠٢- وبوجه عام، ينبغي أن يكون العمل في السجون من النوع الذي يصون أو يزيد قدرة السجناء على كسب عيشه على نحو شريف بعد إطلاق سراحه، وينبغي إعطاء السجناء، ضمن حدود معينة، بعض القدرة على اختيار العمل الذي يرغبون في أدائه. أضف إلى ذلك أن العمل داخل السجن ينبغي تنظيمه على نحو مماثل لتنظيمه في المجتمع بحيث يكون السجناء مستعدين لمواجهة الحياة المهنية الطبيعية. وبناء عليه تُبيّن قواعد نيلسون مانديلا أن أوجه الحماية المكفولة للعمال الأحرار من حيث الصحة والسلامة والتأمين تسري أيضاً على السجناء،^(٧٦) وأن ساعات عمل السجناء ينبغي أن تتطوّر على نحو يتماشى مع القواعد والأعراف التي تنطبق محلياً على العمال

^(٧٤) المادة ٢ (٢) (ج) من الاتفاقية المتعلقة بعمل السخرة أو العمل القسري لعام ١٩٣٠ (الاتفاقية رقم ٢٩)؛ وبالمثل، يستبعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من تعريفه للسخرة أو العمل الإلزامي "الأعمال والخدمات ... التي تُفرض عادةً على الشخص المعتقل نتيجة قرار قضائي أو قانوني أو الذي صدر بحقه مثل هذا القرار ثم أفرج عنه بصورة مشروطة" (المادة ٨ (٣) (١)).
^(٧٥) قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ١١٦.

^(٧٦) يشمل ذلك الظروف العامة السائدة في مكان عمل السجناء الذي ينبغي أن تكون فيه نوافذ مصممة على نحو يسمح للسجناء باستخدام الضوء الطبيعي في العمل وباستنشاق الهواء النقي؛ كما ينبغي أن تكون الإضاءة الاصطناعية كافية لتمكين السجناء من العمل دون إرهاق نظرهم (القاعدة ١٤).

الأحرار، وأن ساعات عملهم ينبغي أن تترك لهم يومَ راحةٍ واحداً أسبوعياً، علاوة على وقت كافٍ للاضطلاع بأنشطة التعلّم وغيرها من أنشطة إعادة تأهيلهم.^(٧٧)

١٠٢- وفيما يخص الجانب الإداري، تُبدي قواعد نيلسون مانديلا تفضيلاً جلياً لمسألة أن تتولى إدارة السجن مباشرة، لا شركات مقاولات خاصة، تشغيل مصانع السجن ومزارعه. وفي الحالات التي تتولى فيها شركات مقاولات خاصة تشغيل السجناء، ينبغي أن يظل السجناء دائماً خاضعين لإشراف موظفي السجن. وما لم تكن الأعمال تؤدي لصالح إدارات حكومية أخرى، ينبغي أن تسدّد تلك الشركات لإدارة السجن كامل الأجر العادية لتلك الأعمال.^(٧٨)

٢-٥ القضايا المحددة التي ينبغي بحثها عند وضع برامج عمل تُنفذ في السجون

تجنب مخططات العمل الاستغلالية

١٠٤- من الأهمية بمكان، عند وضع جميع مخططات العمل في السجون، تجنب أيّ ترتيبات يتعرض فيها عمل السجناء للاستغلال، أو تكون فيها لدوافع الربح الغلبة على هدف زيادة قدرة السجناء على العمل وكسب العيش بعد إطلاق سراحهم.

١٠٥- وهناك مخاطرُ استغلالٍ معيّنة عندما يعمل السجناء لصالح شركات خاصة، وهذا هو السبب الذي جعل "اتفاقية عمل السخرة" تحظر العمل القسري للسجناء الذي يتولى القطاع الخاص إدارته. وفي حين أنّ هذه الاتفاقية لا تعطي إرشادات محددة بشأن برامج العمل التي يشارك فيها القطاع الخاص، فإنّ "لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات"، التابعة لمنظمة العمل الدولية، (اختصاراً: "لجنة الخبراء") تشترط ما يلي:

١- إبداء السجناء موافقتهم الحرة والرسمية والمستنيرة؛

٢- وجوب وجود مؤشر يدل على صحة موافقة السجناء.

١٠٦- وفيما يخص الجانب الثاني، فإنّ "أحد المؤشرات الجيدة على أنّ العمل في السجن طوعي في ظل هذه الملابسات يتمثل في أن تكون الظروف السائدة داخله قريبة الشبه بالظروف السائدة في أجواء العمل الحر، بما في ذلك من حيث سداد الأجر ووجود عقد عمل بين السجين والجهة التي تستخدم عمله. وقد لا يكون الاستساح الدقيق للظروف السائدة في الأسواق الحرة غير مطلوب وغير واقعي، إلا أنّ الأوضاع التي تكتنف أداء العمل في السجن، من حيث الأجر والتأمين الاجتماعي والسلامة والتفتيش الصحي والمهني، ينبغي ألا تختلف عن الأوضاع السائدة في الأسواق الحرة اختلافاً يجعل من الممكن وصفها بأنها أوضاع استغلالية."^(٧٩) كما أكدت لجنة الخبراء أنه "يلزم أن يتطوع السجناء من تلقاء ذاتهم لأداء هذا العمل وألا يتعرضوا لأيّ ضغط أو تهديد بتوقيع أيّ عقوبة."^(٨٠)

١٠٧- وهذه الشروط لا تسري فقط على العمل المضطلع به من خلال عقود تجارية مبرمة مع شركات خاصة داخل السجن، وإنما على كل الأعمال المضطلع بها داخل السجن التي تديرها شركات خاصة. لذا يتجنّب في السجناء الخاصة أن يبدي السجناء موافقتهم الحرة والمستنيرة على أيّ نوع من أنواع العمل، وينبغي أن تكون الظروف السائدة فيها قريبة الشبه بالظروف السائدة في أجواء العمل الحر. وهذا هو الوضع في السجن العمومية/الخاصة المختلطة وكذلك في السجن التابعة بالكامل للقطاع الخاص.

^(٧٧)قواعد نيلسون مانديلا، القواعد ٩٨ و١٠١ و١٠٢.

^(٧٨)قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ١٠٠.

^(٧٩)مكتب العمل الدولي، جنيف (٢٠٠١): "Report of the Committee of Expert on the Applications of Conventions and Recommendations"; Report III (Part 1 A) of the 89th session of the ILO Conference, para. 143.

^(٨٠)ملاحظة قدمتها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات - اعتمدت في عام ٢٠٠٨، ونشرت ضمن وثائق الدورة ٩٨ لمؤتمر العمل الدولي (٢٠٠٩) - النمسا.

١٠٨- وبوجه عام، لا بد من توفير أجور وتأمينات اجتماعية وسلامة مهنية ورعاية صحية جيدة للسجناء العاملين، وينبغي، قدر الإمكان، أن تكون ظروف عمل السجناء قريبة من ظروف عمل العمال الأحرار. وفي حين يوجد تسليم متنامٍ بمخاطر استغلال عمل السجناء، ما زالت هناك أمثلة عديدة على ممارسات عمل لا تمثل للمعايير الدنيا. ويجب على سلطات السجن، عند إنشاء برامج عمل جديدة، أن تتجنب بأيّ ثمن استغلال السجناء. ووفقاً للجنة الخبراء، فإنه إذا شاركت كيانات خاصة في توفير العمل، لزمّ وضع ضمانات تكفل عدم وجود إكراه وتوافر ظروف عمل قريبة الشبه بالظروف السائدة في أجواء العمل الحر.

منع الفساد

١٠٩- في حين أنّ من المشروع أن تستبقي السجون لنفسها جزءاً من الدخل الذي يجلبه العمل الذي يؤديه السجناء، فإنّ النظام داخلها يجب أن يتسم بالشفافية وأن يخضع للمساءلة. فقد أثّرت مخاوف بشأن الطريقة التي يُسمح بها بالاضطلاع بأنشطة تجارية داخل السجون، حيث يضع موظفو السجون في جيوبهم عوائد مبيعات عمل السجناء أو يمتنعون عن إعطاء السجناء أيّ جزء منها.^(٨١) وتشمل أمثلة الفساد الأخرى تشغيل السجناء في مزارع خاصة يملكها موظفو السجن، وطريقة إسناد العمل للسجناء، وإقامة علاقات غير سليمة بين الشركات الخاصة وموظفي السجن. وفي حين أنّ التصدي للفساد المنخفض المستوى ليس بالأمر الهين، خاصة في الدول الأعضاء التي تكون فيها رواتب موظفي السجون منخفضة جداً، فإنّ من المهم إرساء ترتيبات روتينية وإجراءات وطرائق عمل تقلّل قدر المستطاع من احتمالات إساءة السلوك أو التصرف من جانب موظفي السجون. ومن نماذج السعي إلى منع الفساد إنشاءً مجلس يشرف على مصانع السجون. وفي جمهورية قيرغيزستان، مثلاً، أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مجلسٌ عمومي يتألف ٥٠ في المائة من أعضائه من ممثلي المجتمع المدني.^(٨٢) وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر كتيب المكتب بشأن تدابير مكافحة الفساد في السجون.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ١٠٢

- ١- يُكافأ السجناء على عملهم وفقاً لنظام أجور منصف.
- ٢- يجب أن يُسمح للنظام للسجناء بأن يستخدموا جزءاً على الأقل من أجرهم في شراء أشياء مرخص بها لاستعمالهم الشخصي وأن يُرسلوا جزءاً آخر منه إلى أسرهم.
- ٣- يجب أن ينص النظام أيضاً على احتجاز الإدارة لجزء من الأجر بحيث يُشكّل كسباً مدخراً يتم تسليمه للسجين لدى إطلاق سراحه.

الأجر والمزايا

١١٠- ينبغي أن يحصل السجناء على أجر منصف مقابل عملهم. وينبغي السماح لهم باستخدام جزء من أجورهم لشراء أصناف لاستعمالهم الشخصي وإرسال جزء آخر إلى أسرهم. كما ينبغي للسجن أن يمكّن السجنين من فتح حساب شخصي يدخر فيه مالاّ لحين إطلاق سراحه. وتشكّل هذه المتطلبات جزءاً من مبدأ تطبيع الحياة داخل السجون، وهو المبدأ الذي ينبغي أن تستند إليه كلُّ الترتيبات العملية داخل السجون، بما في ذلك ساعات العمل العادية، واعتبارات الصحة والسلامة، ومكافأة السجناء على نحو وافي، وإدراجهم في نظام التأمينات الاجتماعية الوطني قدر الإمكان.

^(٨١) انظر، في جملة أمور، التقرير المتعلق بالزيارة التي قامت بها لهندوراس في شباط/فبراير ٢٠١٠ للجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT/OP/HND/1)؛ والتقرير المتعلق بالزيارة التي قامت بها لمالي في عام ٢٠١٤ للجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT/OP/MLI/1)؛ والتقرير المتعلق بالزيارة التي قامت بها لبنان في عام ٢٠١١ للجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT/OP/BEN/1).

^(٨٢) المكتب (٢٠١٥): "Mid-term independent project evaluation of the Support to Criminal Justice and Prison Reform in the Kyrgyz Republic".

١١١- ومن المهام الرئيسية للسجون تحديد مستويات أجور السجناء الذين يؤدون أعمالاً مختلفة. ويجوز، من ناحية أولى، ربط الأجور بإنتاجية العمل المدرّ لأرباح، لكن يجب على السجون، في ظل غياب أي آليات حماية عادية للعمال—كاتحادات العمال، مثلاً، وآلية إجراء مساومات جماعية—في غالبية نظم السجون الوطنية، أن تكفل كون نظام الأجور منصفاً ومعقولاً.^(٨٣) وفي بعض الدول الأعضاء، تكاد مستويات الأجور داخل السجون تعادل المستويات المتاحة للعمل المماثل خارجها. ولاحظت دراسة أجريت في أوروبا أنه يوجد في بضعة بلدان أجر ثابتٌ موحدٌ لجميع أنواع العمل المضطلع بها في السجون. لكن في معظم البلدان الأوروبية (انظر الجدول) يوجد قدرٌ من التفاوت في معدلات الأجور المدفوعة مقابل العمل في السجون، وذلك حسب نوع العمل—عادةً ما يكون الأجر المدفوع مقابل العمل "الزراعي" أقل من الأجر المدفوع مقابل العمل في ورش السجون مثلاً—أو حسب الخبرات والمؤهلات اللازمة لأدائه.^(٨٤) وفي أحد البلدان، تحدّد هذه الأجور بناءً على نسبة مئوية ثابتة من الحد الأدنى للأجور في البلد. إلا أنّ معدلات الأجور المدفوعة في الكثير من الدول الأعضاء منخفضة جداً. فعلى سبيل المثال، كان السجناء الذين يعملون في منظمة مصانع السجون الاتحادية في الولايات المتحدة يتقاضون في عام ٢٠١٥ أجرًا يتراوح بين ٢٢, ٠ من دولارات الولايات المتحدة و١٥, ١ من دولارات الولايات المتحدة في الساعة.^(٨٥)

الأجور التي يتقاضاها السجناء في مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

البلد	مخطط الأجور
النمسا	معدلات الأجور منصوصٌ عليها في قانون السجون؛ وتخضع المبالغ لنوع العمل، وتتراوح بين ١٠, ٥ يورو و٦٤, ٧ يورو في الساعة؛ وتحتفظ إدارة السجون بنسبة ٧٥ في المائة من الأجور كمساهمة في التكاليف المتعلقة بالحبس وتغطية اشتراك السجناء في المخطط الوطني للتأمين ضد البطالة.
فرنسا	معدلات الأجور منصوصٌ عليها في قانون السجون؛ وتخضع المبالغ لنوع العمل، وتتراوح بين ٤٥ في المائة من الحد الأدنى الوطني للأجور فيما يخص السجناء العاملين في قطاع الإنتاج (٤, ٢٤ يورو في الساعة)، و٢٣ في المائة و٢٥ في المائة و٢٠ في المائة فيما يخص السجناء العاملين في أقسام مختلفة تابعة لإدارة السجن.
ألمانيا	الحد الأدنى الوطني للأجور لا يسري على عمل السجناء؛ ومعدلات الأجور تُحسب على أساس ٩ في المائة من متوسط الدخل في ألمانيا (١, ٥٠ يورو في الساعة) فيما يخص السجناء المحكوم عليهم (٥ في المائة فيما يخص المعتقلين احتياطياً)؛ وتُحدّد الأجور الدقيقة بعد ذلك حسب نوع العمل (خمس مراتب).
لاتفيا	معدلات الأجور منصوصٌ عليها في قانون السجون؛ وتخضع المبالغ لنوع العمل، وتتراوح بين ٥٠ في المائة من الحد الأدنى الوطني للأجور فيما يخص السجناء الذين يقضون عقوبتهم في سجون مغلقة أو نصف مفتوحة و١٠٠ في المائة من الحد الأدنى الوطني للأجور فيما يخص السجناء المحتجزين على ذمة التحقيق أو في سجون مفتوحة (١, ٩١ يورو في الساعة).
إسبانيا	معدلات الأجور منصوصٌ عليها في المرسوم الملكي الذي يقضي بأن يكون الأجر متماشياً بوجه عام مع الحد الأدنى المطبق على أبناء المهنة داخل المجتمع (٢, ٦٩ يورو في الساعة)؛ وتخضع المبالغ بعد ذلك للأداء ونوع النشاط العملي.

المصدر: *European Prison Observatory (http://www.prisonobservatory.org) et al.*

١١٢- ومن الناحية النظرية، وتماشياً مع مبدأ التطبيق، ينبغي للسجين الذي يتقاضى أجرًا أن يدفع ضرائب وأن يساهم في التأمينات الاجتماعية إذا وصل أجره إلى عتبة معينة. إلا أنّ ذلك نادرٌ جداً من الناحية العملية. كما ينبغي أن يساهم السجناء أيضاً في تكاليف إقامتهم ومعيشتهم. ويجب على السجون أن تحدد مقدار هذه

^(٨٣) يُعترف في الأرجنتين باتحادات العمال التي تتألف من سجناء.

^(٨٤) Quaker Council for European Affairs (2011): "The Social Reintegration of Ex-Prisoners in CoE Member States"

^(٨٥) UNICOR/Federal Prison Industries, Inc. (2015): 2015 "year-in-review" summary of FPI

المساهمة. وهنا ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار ما قد ينطبق من خصومات أخرى، مثل تعويض ضحايا الجريمة التي ارتكبتها السجين، أو دفع نفقة تربية الأطفال.

١١٣- وفي السنغال، يحتفظ السجن بثلاث أجزء السجين من أجل تغطية التكاليف التي يتكبدها السجن مقابل إطعامه وإيوائه.^(٨٦) وفي الأرجنتين، تدفع الأجر وفقاً للشروط المنصوص عليها في تشريعات العمل القائمة، وهي تخضع للخصومات والاشتراكات المناظرة للتأمينات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، هناك "صندوق احتياطي" يخص أجزء السجناء: ففي حين تتاح نسبة ٣٠ في المائة من أجر السجين لشراء سلع تخص استعماله واستهلاكه الشخصيين داخل السجن تودع نسبة ٧٠ في المائة منه في صندوق احتياطي يُستعمل عند إطلاق سراحه. وفيما يخص المعتقلين على ذمة التحقيق تكون هاتان النسبتان المئويتان هما ٨٠ في المائة و٢٠ في المائة على التوالي.^(٨٧)

١١٤- وبعد كل هذه الخصومات، قد لا يتبقى للسجناء سوى نسبة مئوية ضئيلة جداً من أجزءهم لإنفاقها على أنفسهم أو لإيداعها في حسابهم الشخصي كوفورات أو لإرسالها إلى ذويهم دعماً لهم على أساس طوعي. وقد وجدت الدراسة الأوروبية أنه في تشيكيا، مثلاً، تبقى نسبة ١٢ في المائة "لكي ينفقها، على هواهم، السجناء الذين استوفوا القائمة الكاملة من الخصومات الأخرى".^(٨٨) وقد يؤدي ذلك إلى تقويض حوافز العمل، على الرغم من أن حجم الطلب على العمل يفوق في كل السجون تقريباً حجم المعروض منه. إلا أن ذلك لا يمكن أن يمثل أي نوع من أنواع التسويع التي تبرر اتباع نهج استغلالي إزاء دفع أجزء للسجناء مقابل عملهم.

١١٥- وفي حالات كثيرة، تنقل احتمالات إعادة إدماج السجناء في المجتمع بعد قضاء عقوبة السجن بسبب ارتفاع مديونياتهم. لذا يمكن النظر إلى تمكينهم من كسب قدر منصف من المال على أنه إسهام في إعادة تأهيلهم. كما يساعد دفع أجزء لائقة للسجناء على ضمان ألا تؤدي مصانع السجن إلى تقويض الأعمال التجارية المحلية. فلا ينبغي إعطاء السجناء مزايا لا مبرر لها قياساً على العمال في المجتمع.

١١٦- وفيما يخص إشراك القطاع الخاص، لا بد لسلطات السجن أن تنظر بعناية في مسؤوليات كل طرف من الأطراف عند الدخول في شراكات مناظرة. وينبغي إبرام عقد تفصيلي، يُصاغ بتأن ويتضمن الترتيبات المالية للأطراف المشاركة الثلاثة، ألا وهي القطاع الخاص والسجن والسجين. ولا بد أن تدفع شركة القطاع الخاص مبلغاً مالياً مقابل الحيز الذي تستعمله، والطاقة التي تستهلكها، علاوة على أي تكاليف إضافية يتكبدها السجن حتى يتسنى إنجاز العمل. وهناك حججٌ وجيهة تطالب الشركات الخاصة التي تُشغل السجناء بأن تدفع للسجن الحد الأدنى الوطني الكامل للأجزء.

١١٧- وعند تحديد الأجزء والمزايا التي ينبغي إعطاؤها للسجناء، ينبغي أن تُقر السلطات بأن هذه الأجزء والمزايا يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفوارق التمييزية بين من يملكون فرصة عمل ومن لا يملكون. ويمكن أن يفضي ذلك إلى إيجاد أو تقوية فوارق في النفوذ، خاصة في السجون التي تتمتع بقدر عالٍ من الحكم الذاتي، وهو الأمر الذي يضيف سبباً آخر يدعو إلى اتباع نظام منصف وشفاف تُشرَح تفاصيله بوضوح لجميع السجناء. وعلاوة على تلقي السجناء أجراً، فإن عمله يمكن أن يؤدي إلى تقليص مدة عقوبته في بعض الدول الأعضاء.^(٨٩) وعادة ما يخضع هذا التقليص لحسن السير والسلوك، لا في مكان العمل وحده وإنما داخل جميع أروقة السجن. ويلزم وضع نظام موثوق وشفاف يكفل الاحتفاظ بسجلات حضور دقيقة في أماكن العمل.

^(٨٦) المادة ٥٦ من المرسوم رقم ٢٠٠١-٣٦٢ المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠١.

^(٨٧) مساهمة قدمها الخبير ممثل وزارة العدل الأرجنتينية أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٨٨) Quaker Council for European Affairs (2011): "The Social Reintegration of Ex-Prisoners in CoE Member States".

^(٨٩) انظر، مثلاً، Law No. 5.162/14 of the Execution Code of the Republic of Paraguay, Section VII, article 120.

٣-٥ العقبات الشائعة

الاعتبارات الأمنية

١١٨- يمكن النظر إلى فتح باب العمل في السجون على أنه محفوف بالمخاطر، وليكن مثلاً بسبب السماح للسجناء بالحصول على أدوات أو معدات يمكنهم أن يستعملوها في محاولة الهرب أو في إيذاء أنفسهم أو غيرهم. وبينما ينبغي إخضاع السجناء الذين يعملون لتقييم بشأن المخاطر التي قد يسببونها لأنفسهم أو للسجناء الآخرين، فإن ذلك لا يعني وجوب حرمان السجناء الشديدي الخطورة من فرص العمل. فقد قالت لجنة منع التعذيب إن:

"وجود برنامج أنشطة مُرضٍ في الوحدات ذات المستوى الأمني العالي يتسم بأهمية تساوي أهمية وجوده في أماكن الاحتجاز العادية، إن لم تكن تفوقها. وذلك لأنّ بوسع مثل هذا البرنامج أن يتصدى للأثار الضارة التي تعاني منها شخصية السجين الذي يعيش في الجو المتوقع الذي يسود في هذه الوحدات. وينبغي أن تكون الأنشطة المعروضة متنوعة قدر الإمكان (تعليم، رياضة، تدريب مهني، إلخ). وفيما يتعلق على وجه خاص بأنشطة العمل من الواضح أنّ الاعتبارات الأمنية قد تحول دون العديد من أنواع العمل الموجودة في السجون العادية. إلا أنّ ذلك لا يعني قصر الأعمال التي تُعرض على السجناء على تلك التي تُورث الضجر".^(٩٠)

١١٩- ومن شأن الاحتياطات الشديدة أن تقلل المخاطر بأقصى قدر ممكن، ومنها مثلاً تفتيش السجناء عند دخولهم قاعات الورش وخروجهم منها، واستعمال كواشف المعادن أو مقاعد المسح الأمني للفتحات الجسدية، واستعمال لوحات مظلمة بشكل الأدوات على نحو يُيسّر حصرها، والمراقبة اللصيقة من جانب موظفي السجن وأجهزة الدوائر التلفزيونية المغلقة، وتنظيم العمل على هيئة مجموعات صغيرة موزعة داخل وحدات آمنة.^(٩١)

الرأي العام

١٢٠- على الرغم من أنّ وسائل الإعلام وعامة الناس يفتقرون في أحيان كثيرة إلى معلومات دقيقة عن شؤون السجون، فقد تكون لديهم آراء قوية بشأن ما ينبغي أو لا ينبغي السماح للسجون بأن تفعله. وبينما يتخذ عامة الناس في حالات كثيرة موقفاً مؤيداً لعمل السجناء، فكثيراً ما يُعتمد أنهم يعارضون فكرة إعطاء السجناء أجوراً ملائمة. ففي الواقع، قد يكون من الصعب في بعض الأحيان إقناع الناس بفكرة تطبيع الحياة داخل السجون. إلا أنّ هذا لا يعني ألا تسعى السلطات إلى إقناعهم، موضحةً المزايا التي يمكن أن تترتب على نظام إعادة تأهيل فعال فيما يخص أمان الناس والمجتمع برمته. وقد شنت عدة بلدان حملات ترمي إلى كسب الرأي العام: ومن الأمثلة الحديثة على ذلك حملة "Yo Cambio" في السلفادور وبرنامج "Yellow Ribbon" في سنغافورة.

٤-٥ النماذج التنظيمية للعمل في السجون

توظيف إدارة السجن للسجناء

١٢١- في سجون كثيرة يتعلق مكوّن هام من مكونات العمل بتسيير أمور السجن، أو ما يُطلق عليه اسم الوظائف التدييرية أو الخدمية. ويمكن أن تتضمن الأعمال المدفوعة الأجر طهي الطعام أو التنظيف أو الغسيل أو الصيانة أو تجهيز المكتبات أو حتى البناء.

^(٩٠) European Committee for the Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (2015): CPT standards: "Substantive" sections of the CPT's General Reports, CPT/Inf/E (2002) 1 – Rev. 2015, p. 27.

^(٩١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر كتيب المكتب بشأن التعامل مع السجناء الشديدي الخطورة (٢٠١٥).

جنوب أفريقيا: إنتاج الخبز اللازم للسجون

تصل القدرة الإنتاجية لمخبز سجن براندلي في جنوب أفريقيا إلى ١٧٠٠ رغيف يومياً تكفي لإطعام نزلاء السجن وسجن آخر مجاور له. ويبيع المخبز الرغيف بثمن سعره في الأسواق المفتوحة، مما يساعد على ادخار ٤٠٠٠٠٠ راند سنوياً.

المصدر: IOL News (2016): Prison bakery will save R 400,000 a year, 4 July.

١٢٢- ومن الأشكال الأخرى لهذا العمل أن يتولى السجناء تصنيع سلع لنظام السجون الأوسع أو حتى للقطاع الحكومي الأكثر اتساعاً. ويشيع إلى حد كبير إنتاج الملابس الموحدة أو البطانيات أو قطع الأثاث، بل إن هذا النوع من العمل قد يمتد، فيما يخص بعض السجناء المحدودين الخطورة، ليشمل صيانة مرافق عمومية خارج السجن، مثل الحدائق والشوارع. ويُنْتِج سجن كاميتي في كينيا، مثلاً، لوحات أرقام السيارات لحساب وزارة النقل.^(٩٢) وفي حين أن الإدارة المباشرة لأنشطة العمل تعطي السجناء قدراً عالياً من السيطرة عليها، فإن بقاء تلك الأنشطة حبيسة داخل جدران السجن قد يؤدي إلى خلق روح التجديد والابتكار اللازمة للحصول على عقود عمل.

الشركات الحكومية

١٢٣- هناك نموذج مختلف ينطوي على إنشاء كيان منفصل من أجل تشغيل السجناء. وعادة ما يُعطى هذا الكيان إعفاءات ضريبية وحقّ الشراء المباشر دون طرح أيّ عطاءات. ويُعاد داخل نظام السجون استثمار الأرباح التي تحققها تلك الشركات. وقد دأب السجناء العاملون في برنامج "يونيكور" (UNICOR) الأمريكي على إنتاج طائفة عريضة من السلع لحساب وكالات حكومية اتحادية أخرى في الولايات المتحدة، منها وزارة الدفاع. وفي جمهورية فيرغيزستان، هناك ١٤ مستوطنة سجون تُنتج الأسلاك الشائكة والعجائن وقوالب الطوب وقطع البلاط والملابس. وفي عام ٢٠١٢، خصصت وزارة المالية اعتمادات من أجل تطوير الإنتاج في المرافق الإصلاحية من خلال شركة حكومية اسمها "Kelechek".

١٢٤- وتتمثل أهم مزايا هذا النموذج في كون الشركة مستقلة تماماً عن السجن وقادرة على قَصْر تركيزها على إدارة خطوطها الإنتاجية وتطوير أنشطة تجارية جديدة. وفي بعض البلدان، ظلت الشركات الحكومية تكافح حتى تحقق الاكتفاء الذاتي في عملها دون التماس أيّ إعانات من الحكومة، لكن هذه الشركات ما زالت تمثل النموذج المفضل في معظم بلدان الاتحاد السوفييتي السابق.

توظيف القطاع الخاص للسجناء

١٢٥- على الرغم من أن قواعد نيلسون مانديلا تُحَبِّد أن تتولى إدارات السجون مباشرة، لا شركات المقاولات الخاصة، تشغيل المصانع والمزارع التابعة لها، فإن الشركات الخاصة تؤدي دوراً متنامياً بشأن برامج العمل داخل السجون في الكثير من الدول الأعضاء. وهناك عدة وسائل لإشراك القطاع الخاص في هذه الجهود.

١٦- يشير نموذج الزبائن إلى ترتيب يقضي بأن يشتري القطاع الخاص السلع التي ينتجها السجناء. وقد أنشأت عدة إدارات سجون منصات تعرض من خلالها السلع والخدمات الواردة من مصانع السجون على الزبائن المهتمين داخل المجتمع المحلي، وذلك بدءاً بمنتجات البناء والأشغال المعدنية والسجاد والمنسوجات، مروراً بالمنتجات الزراعية ومنتجات البساتين، وانتهاءً بمنتجات تربية الماشية. وفي بلدان أخرى، تقام شراكات تجارية بين السجون ومحال المنتجات التذكارية، حيث تباع تلك المحال سلعاً ينتجها السجناء. وتشمل تلك المنتجات علب الشطرنج والتمائيل الصغيرة وصناديق الحلي وغيرها من المصنوعات اليدوية. وهذه المشاريع جديدة بالنسبة ليس فقط لأنها تستحدث وسائل لكسب العيش وإنما أيضاً لأنها تتيح للسجناء إقامة صلات اجتماعية ونفسية مع المجتمع.

^(٩٢) PRAWA (2013): "Rehabilitation through Vocational Education and Training", 28 January.

جورجيا: موقع شبكي يُرَوِّج لمنتجات السجناء

تدعم وزارة المؤسسات الإصلاحية في جورجيا أنشطة إعادة تأهيل السجناء المضطلع بها في سجون البلد، عن طريق تشجيع السجناء على الاستفادة من مواهبهم في إنتاج مصنوعات يدوية وبيعها من أجل كسب أموال خلف القضبان. وقد أطلق موقع شبكي جديد يمكن للسجناء من خلاله الإعلان عن سلهم وبيعها. وقد تسنى عمل ذلك بعد قيام وزير المؤسسات الإصلاحية بتوقيع مرسوم يتيح للسجناء المدانين بيع شتى الأشياء التي يصنعونها.

المصدر: Agenda.ge (2016): Georgian prisoners sell handmade goods via new online shop, 12 August.

وفي عدد من الولايات القضائية، اتسع نطاق بيع السلع المنتجة في السجون ليتحول إلى سوق لمنتجات تحمل "علامات تجارية" خاصة بالسجون. فكُون السلع من إنتاج السجناء يمكن أن يكون دافعاً لشراؤها على اعتبار أن المستهلك سيساهم بذلك في عمل خيري اجتماعي من خلال تشجيعه إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. ففي باراغواي، مثلاً، تأسست علامة تجارية اسمها MUA، تُباع منها طائفة عريضة من المنتجات في المتاجر الكبرى والفنادق والمكاتب السياحية ومحال السلع الحصرية، على الصعيدين الوطني والدولي. وتشمل هذه المنتجات الملابس والأجهزة المنزلية والمشغولات الجلدية والهدايا.^(٩٢)

٢' وعلى النقيض من نموذج الزبائن، يتناول نموذج القوى العاملة مصانع السجون التي تديرها كيانات خاصة داخل مباني السجن. وهو ينطوي على علاقة ثلاثية الأبعاد حيث يُشغَل السجن من جانب إدارة السجن، التي تحتفظ بكامل المسؤولية عن عمله والإشراف عليه، لكنها تُحمّل الشركة الخاصة أجر عمله.

٣' وأخيراً، هناك نموذج التوظيف الذي يشير إلى السجناء الذين يغادرون المرفق من أجل أداء وظيفة اعتيادية لدى شركة خاصة خارج السجن، وكثيراً ما يكون ذلك جزءاً من مخطط سابق لمرحلة إطلاق سراح السجن أو أمراً قاصراً على السجناء المحدودي الخطورة. وفي هذه الحالة تسري شروط سوق الأعمال الاعتيادية، بما فيها الحد الأدنى للأجور، حسب الاقتضاء. وأياً كان النموذج المتبع، لا بد لسلطات السجن، عند وضعها ترتيبات مع المنظمات الخاصة، أن تتفاوض بشأن عقد واضح يحدد مسؤوليات واختصاصات كل طرف.

إيطاليا: المزايا التي تجنيها الشركات التي تُوظف سجناء

ينص قانون إيطالي صدر في عام ٢٠٠٠ على إعطاء مزايا ضريبية للجهات التي تعيّن سجناء إما للعمل أو للحصول على تدريب مهني أثناء وجودهم في السجن. وتبلغ قيمة هذه المزايا ٥٢٠ يورو (٥٥٦ دولاراً أمريكياً) شهرياً عن كل سجين، ويمكن أن تستمر لمدة ١٨ شهراً بعد الإفراج عن السجن إذا ظل يعمل في الشركة. وخلال عام ٢٠١٧ قدمت أكثر من ٢٥٠ جهة عمل طلبات للانضمام إلى هذا المخطط.

المصدر: مساهمة قدمها الخبير ممثل مصلحة السجون الإيطالية أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

الأعمال الحرة، والتعاونيات، ورابطات السجناء

١٢٦- هناك نمط آخر من أنماط عمل السجناء يتمثل في أن السجناء إما يعمل لحسابه الخاص أو يتشارك مع سجناء آخرين في تعاونية أو رابطة أو ترتيب مشابه. ففي كثير من السجون، يتولى سجناء فرادى صنع أو إصلاح أصناف معينة، أحياناً كجزء من النشاط الاقتصادي داخل السجن، وأحياناً أخرى بغرض البيع خارج السجن. وفي حين ينبغي تشجيع هذه المساعي، فإن الحاجة تقتضي وجود شكل ما من التنظيم بشأن أنواع الأنشطة المسموح بها، خاصة إذا كانت تنطوي على إدخال مواد أولية ومنتجات إلى السجن وإخراجها منه. كما ينبغي أن تكون هناك ضمانات تكفل أن تدار التدفقات المالية داخل السجن على نحو قانوني، وألا تُفتح الباب، مثلاً، لأي فساد أو غسل للأموال.

^(٩٢) مساهمة قدمها الخبير ممثل وزارة العدل في باراغواي أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

INTEGRATE: علامة تجارية تخص السجون في بنما

INTEGRATE هي أول علامة تجارية تخص السجون في بنما، وهدفها هو تيسير إعادة إدماج السجناء داخل المجتمع. والمنتجات المدرجة تحت هذه العلامة تشمل ملابس وقطع أثاث ومشغولات حرفية وسلعاً فخمة رفيعة الجودة. وتُنتج تلك السلع في أربع ورش تقع داخل مراكز عقابية يعمل فيها ١٣٠ سجيناً. وقد أطلقت هذه العلامة التجارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حيث نُظّم معرضٌ أزياء عرضت خلاله مجموعة أزياء "Paraíso étnico" (المستوحاة من التنوع العرقي للسكان الأصليين في بنما)، وذلك بحضور نائب رئيس بنما، وأعضاء مجلس الوزراء، وممثلي الهيئات الدبلوماسية ومنظمي المشاريع ووسائل الإعلام. وكان شعار العلامة التجارية من تصميم السجناء.

المصدر: مساهمة قدمها فرع المكتب في بنما أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

١٢٧- وهناك أيضاً أمثلة على سجناء يعملون معاً في تعاونيات أو أشكال أخرى من المشاريع الاجتماعية من أجل تأسيس أعمال تجارية أضخم باستخدام قروض للاضطلاع بأنشطة إنتاجية متنوعة. ففي سجون إثيوبية، هناك مشاريع تجارية تعمل داخل السجون على نحو لا يختلف عن المشاريع التجارية العاملة خارجها، فهناك مثلاً ورش نسيج تُفصل ملابس حسب الطلب وتحصل على قروض من البنوك المحلية وتزور السجن بانتظام. وقد يلزم وضع إطار قانوني ملائم من أجل تلك الأنشطة. وفي الأرجنتين، قامت مجموعة من السجناء، في الوحدة الجنائية رقم ١٢ من سجن غورينا بلالاتا، في ولاية بوينس آيرس، بإنشاء تعاونية نسيج في عام ٢٠٠٩ تهدف إلى تلبية حاجة أصحاب السوابق للعمل والانخراط في المجتمع بعد إطلاق سراحهم. وقد أصبحت أول تعاونية تقام داخل نظام السجون في الأرجنتين وثاني تعاونية من نوعها في أمريكا الجنوبية. كما تدرج تلك التعاونية ضمن "اتحاد تعاونيات العمل في جمهورية الأرجنتين (FECOOTRA)"، الذي يروج لاستراتيجيات الإدماج الاجتماعي.^(٩٤)

مزارع السجون

١٢٨- لدى السجون في بلدان عديدة مزارع يمكن فيها للسجناء أن يعملوا ويكتسبوا مهارات زراعية، ويجري فيها إنتاج أغذية وتوليد دخل مادي. وفي بعض البلدان ذات الدخل المرتفع انخفضت أعداد تلك المزارع. ففي عام ٢٠١٠ أغلقت كندا، مثلاً، جميع مزارع السجون الاتحادية الست، مع أن هذا القرار يُعاد النظر فيه الآن.^(٩٥) ففي عام ٢٠١٦، أجرى نظام السجون الكندي جولتي مشاورات في منطقة كينغستون، إحداهما على شكل منتدى إلكتروني والأخرى على هيئة لقاء مفتوح. وأيدت أغلبية المشاركين في هاتين الجولتين تأييداً شديداً إعادة إنشاء مزارع السجون. وتفيد التعليقات التي وردت بأن الأسباب الرئيسية وراء تأييد إعادة فتح هذه المزارع تمثلت في أن تلك البرامج تساعد على إعادة تأهيل السجناء وأن لها تأثيراً إيجابياً في المجتمعات المحلية. وفي الوقت الراهن، تعيد مصلحة السجون النظر في هذه النتائج، وتبحث عن خيارات مجددة تكفل انهماكها مجدداً في مشاريع زراعية.^(٩٦) وفي الولايات المتحدة، أجرى تحليل لعائد التكاليف خلص إلى أن ١٠ ولايات من بين ٤٧ ولاية ستستفيد من نظام مزارع سجون أكثر من استفادتها من برنامج أغذية تقليدي.^(٩٧) وفيما يخص الـ ٣٧ ولاية الأخرى، وجد التحليل أن من شأن نظم المزارع أن تؤدي فعلاً إلى زيادة التكاليف. فمع زيادة الميكنة وخفض عدد الوظائف في القطاع الزراعي، أصبحت المزارع التقليدية أقل كفاءة.

١٢٩- أمّا في الاقتصادات ذات الدخل الأقل والاعتماد الأكبر على الزراعة، فغالباً ما تكون هناك فرصة لأن تؤدي المزارع دوراً متزايداً. لكن إنشاء المزارع وصيانتها والوصول بغلّتها إلى أقصى حد لها يتطلب استثمارات

^(٩٤) مساهمة قدمها الخبير ممثل وزارة العدل الأرجنتينية أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٩٥) Thestar.com (2016): "Trudeau government considers reopening prison farms shut down in 2010", 10 July

^(٩٦) مساهمة قدمها الخبير ممثل مصلحة السجون في كندا أثناء اجتماع فريق خبراء المكتب المعني ببرامج إعادة التأهيل في السجون (فيينا، ٢٢-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

^(٩٧) Winters, Robert (2013): "Evaluating the Effectiveness of Prison Farm Programs", 23 September

مالية وخبرات. وفي الكامبيرون، أظهرت دراسة أجريت بشأن مزرعة أحد السجون عدم وجود أيّ تخطيط سابق لمرحلة الزراعة، وانخفاض معدل استخدام الأراضي، وسوء إدارة التربة.^(٩٨) وفي السلفادور، لاحظت دراسة أخرى إهمالاً في استخدام الآلات، وشحاً في معلومات الموظفين والسجناء الزراعية.^(٩٩) وفي كلتا الدراستين، جاءت التقييمات مخيبة للآمال. فصحيح أنّ العمل في المزرعتين استوعب أعداداً كبيرة نسبياً من السجناء، إلا أنّهما لم تستوفيا إمكاناتهما الكامنة.

١٣٠- ويسلط البحث المعنون "نموذج لإدارة جيدة لمزارع السجون في أفريقيا"، الذي أعدته "الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات"،^(١٠٠) الضوء على عملية تتألف من ثلاث مراحل:

- (أ) من أجل زيادة الإنتاج الغذائي، لا بد من إعادة تنظيم أنشطة تخطيط وتنفيذ الأعمال في المزارع. وتشير التجارب إلى أنّ ذلك يحتاج إلى ثلاث دورات حصاد على الأقل قبل التمكن من إحراز تقدم كبير.
- (ب) من أجل تحقيق الهدف الأول، لا بد من إرساء هيكل مالي يكفل الاستقلالية المالية لعملية إدارة المزارع ويحول دون تعرض مخصصات المزارع للسطو أو خضوعها لتضارب في أولويات الاحتياجات والاهتمامات.
- (ج) لا بد لإدارة السجون أن تكفل وصول الأغذية المنتجة إلى الجهات المتلقية المقصودة فعلاً، سواء أكانت تلك الجهات هي السجناء أو الموظفون أو غيرهم (عبر مبيعات الغلة، مثلاً).

Pan-African Institute for Development/Department of Development Studies, "An Assessment of Farm Management Practices", سبق الاقتباس من هذا المصدر.^(٩٨)

Hidalgo, Jaime (2014): "Agricultural Production and Labour in the Women's Prison Farm of El Salvador";^(٩٩) Research Paper, University of Ottawa.

Penal Reform International (2002): "A model for good prison farm management in Africa"^(١٠٠)

الرصد والتقييم والإشراف

١٢١- عند إنشاء برنامج جديد داخل السجن، سواء كان البرنامج يتعلق بالتعليم أو التدريب المهني أو العمل، لا بد من متابعته من أجل ضمان أن الأنشطة تسير على النحو المنشود ومن أجل اتخاذ إجراءات علاجية إذا لم يكن الأمر كذلك. وهذا معناه أن الرصد المتواصل لأنشطة إعادة التأهيل هو إحدى المهام الهامة لسلطات السجن. وقد عرّف الرصد بأنه "عملية متواصلة يحصل بمقتضاها أصحاب المصلحة على تعقيب منتظم بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهدافهم وأغراضهم"^(١٠١). والغاية منه هي توليد معلومات يمكن أن تثري عملية اتخاذ القرارات، وتحسين الأداء، وتحقيق النتائج المزمعة. وكلما ازداد وضوح الأغراض المحددة لكل نشاط كان الرصد أيسر.

١٢٢- ويلزم الحصول على معلومات منتظمة من أجل الرد على الأقل على أربعة أسئلة تتعلق بالبرنامج الجديد أيًا كان نوعه. أول هذه الأسئلة هو هل البرنامج يسير على ما يُرام؟ بمعنى هل استوفيت النتائج المنشودة بشأن عدد السجناء المشاركين المتوقع، وهل أعداد الموظفين وافية، وهل البرنامج يشهد تنفيذاً واسع النطاق؟ فإذا كان هناك إجماع من السجناء على المشاركة فما هو السبب؟ وعندما أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ملديف تقييماً لنظام السجون في عام ٢٠١١، صدرت توصيات تضمنت تأسيس وحدة تدريب مهني من أجل إكساب كل سجين مهارة مهنية واحدة على الأقل، مع توقع أن تبلغ نسبة مشاركة نزلاء السجن في التدريب المهني في أيّ توقيت زمني معيّن ٧٥ في المائة. وينبغي قياس مثل هذه المؤشرات بانتظام، مع إجراء مزيد من التحليل إذا استمر معدل الأداء دون المستوى المستهدف.

١٢٣- ثانياً، هل للبرنامج تأثير إيجابي على السجناء؟ بمعنى هل السجناء، في حالة برامج التعليم والتدريب المهنيين، يحققون نواتج تعليمية، وهل هم، حسب الاقتضاء، يجتازون الامتحانات الموضوعية ويكتسبون المؤهلات المطلوبة؟ أمّا في حالة برامج العمل، فهل السجناء يعملون بالمستوى المطلوب ويستوفون أيّ أهداف إنتاجية متوقعة؟ وتهدف الخطة الاستراتيجية التي وضعتها مصلحة السجون في جنوب أفريقيا إلى زيادة النسبة المئوية من المجرمين المؤهلين الذين يشاركون في دورات محو الأمية على النحو المنصوص عليه في الخطط المتعلقة بتنفيذ عقوباتهم.^(١٠٢) ووضعت هذه الخطة الاستراتيجية هدفاً يتمثل في البدء بتحديد نسبة مرجعية لعدد السجناء الأميين ثم تقليص هذه النسبة بمقدار ٢ في المائة سنوياً. وهذه الأغراض "الذكية" تصلح تماماً للرصد، لكنها لا تتعلق بالمشاركة وحدها، وإنما هي تتعلق بما إذا كانت نظرية التغيير قد فعلت مفعولها: في هذه الحالة بمعنى هل نسبة الأميين في صفوف السجناء انخفضت نتيجة لدورات محو الأمية.

^(١٠١) <http://web.undp.org/evaluation/handbook>

^(١٠٢) www.dcs.gov.za

١٣٤- ثالثاً، هل أثبتت الأنشطة أنها مجدية اقتصادياً؟ بمعنى هل هناك، في حالة أنشطة الصُّنع، طلباتٌ على المنتجات، وهل معدلاتُ البيع تحقق الهدفَ المرجو منها، وهل سلسلة الإمداد تعمل على نحوٍ مرضٍ؟ أمّا في حالة أنشطة التعليم والتدريب فهل يجري توفير الموارد اللازمة لبلوغ أغراض التعلُّم المنشودة من وراء شتى الدورات؟

١٣٥- أخيراً، هل يسبّب البرنامجُ الجديد أيّ مشاكل غير متوقعة؟ بمعنى هل هناك، مثلاً، مخاوف بشأن صحة وسلامة السجناء أثناء عملهم، وهل هناك مسائل تتعلق بعواقب أمنية أو غير أمنية غير مقصودة مثل ظهور ممارسات فساد في صفوف الموظفين أو السجناء؟

١٣٦- وقد تتطلب الإجابة عن تلك الأسئلة توافراً لخبرات لا لدى سلطات السجن وحدها وإنما أيضاً لدى مَنْ هُم متخصصون في مجال التعليم والتدريب ومَنْ هُم محنكون في عمليات التفتيش على المصانع أو غيرها من أماكن العمل. وينبغي حقاً أن يكون طابع عمليات التفتيش التقني داخل السجن، التي يجريها مثلاً مفتشو الصحة والسلامة،^(١٣٣) مماثلاً لطابع الأنشطة المشابهة المضطلع بها خارج السجن، وأن يكون تواتر العمليات الأولى مماثلاً لتواتر العمليات الثانية إن لم يزد عليها. ومن المستصوب أن يكون هناك نوعٌ من التمثيل الجماهيري في عمليات الرصد. ومن المهم أن تضع الدول الأعضاء، أيّاً كانت الترتيبات الدقيقة التي تتبعها، نظاماً ممولاً تموياً وافياً لجمع البيانات ورصدها. وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الاعتبارات التي نوقشت في الفصل ٢ من خارطة الطريق هذه، الذي يتناول الحاجة إلى تقييم الأوضاع الراهنة، ينطبق أيضاً على الرصد الجاري لأنشطة إعادة التأهيل المضطلع بها في السجون.

١٣٧- وعند الشروع في تنفيذ مبادرة جديدة معيّنة باعتبارها مشروعاً رائداً قد يلزم إجراء ما هو أكثر من مجرد رصد روتيني. فهناك عندئذ ما يدعو إلى أن تكون عملية الإدارة استباقيةً بقدر أكبر، مثلاً من خلال إنشاء لجنة أو مجموعة توجيهية تجتمع بانتظام من أجل النظر في معلومات الرصد واستهلال إجراءات تصحيحية إذا اقتضت الضرورة. وينبغي أن تضم تلك اللجنة ممثلين من شتى الوكالات والمنظمات المشاركة في هذا النشاط. وإذا تبين أنّ برنامج العمل أو التدريب ناجحٌ، أمكن النظر في توسيع نطاقه ليشمل سجوناً أخرى مع مواصلة رصده للوقوف على تأثيره على إعادة تأهيل السجناء. وقبل التوصل إلى قرار بشأن بدء تنفيذ أيّ برنامج، قد يلزم إجراء تقييم كامل لمخططة التجريبي. فمن شأن ذلك أن يتيح إلقاء نظرة موضوعية وصارمة على ما أنجز وأن يساعد على تدرك أيّ إفراط في التفاؤل يمكن أن يشوب أحياناً المشاريع الرائدة أيّاً كان نوعها.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

القاعدة ٨٢

١- يوضع نظام لعمليات التفتيش المنتظمة في السجون والمرافق العقابية يتضمن عنصرين:

(أ) عمليات تفتيش داخلية أو إدارية تقوم بها الإدارة المركزية للسجون؛

(ب) عمليات تفتيش خارجية تقوم بها هيئة مستقلة عن إدارة السجن، مما قد يشمل هيئات دولية أو إقليمية مختصة.

٢- في كلتا الحالتين، يكون الهدف المنشود من عمليات التفتيش هو ضمان توافق أسلوب إدارة السجون مع القوانين واللوائح التنظيمية والسياسات والإجراءات القائمة بغية تحقيق أهداف المرافق العقابية والإصلاحية، وضمان حماية حقوق السجناء.

١٣٨- وعلاوة على رصد أنشطة إعادة التأهيل من منظور إداري وتقني، يلزم إجراء فحص أوسع نطاقاً يشمل منظور حقوق الإنسان. وبوجه عام، فإنّ قواعد نيلسون مانديلا واضحة من حيث اشتراطها آلية تفتيش داخلية تتولاها الإدارة المركزية للسجون وآلية تفتيش خارجية تتولاها هيئة مستقلة عن نظام السجن.^(١٣٤) وينبغي أن تُولى

^(١٣٣) على النحو المنصوص عليه في قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة ٣٥.

^(١٣٤) انظر قائمة المكتب المرجعية بشأن تقييم الامتثال لقواعد نيلسون مانديلا، المنشورة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (Checklist to Assess Compliance with the Nelson Mandela Rules).

كلتا الآليتين الاعتبارَ الواجب لدرجة وطريقة تنفيذ برامج إعادة التأهيل في السجون، خاصة برامج العمل التي تتعاظم فيها إغراءات الانحراف، وذلك من أجل قياس الأداء العام للسجن وحماية حقوق السجناء.

١٣٩- وفيما يخص التفتيش المستقل، سيكون بوسع "الآلية الوقائية الوطنية" أن تؤدي هذا الدور في الدول الأعضاء التي صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ففي فرنسا، يتولى مهمة الإشراف الخارجي المراقب العام لأماكن التجريد من الحرية. وفي إنكلترا وويلز تقوم هيئة التفتيش الملكية للسجون بزيارات مفاجئة للسجون من أجل إجراء تقييم شامل لنوعية أداء السجون قياساً على المعايير المحلية والدولية. وتشر تلك الهيئة مقاييس الأداء التي تتوقعها من شتى أنواع المؤسسات التي تزورها.^(١٠٥) فهي تتوقع، مثلاً، إشراك جميع السجناء في أنشطة هادفة طوال ساعات اليوم العادية. وتتضمن المؤشرات التي تفحصها الهيئة فيما يخص تلك التوقعات ما يلي:

- (أ) ما إذا كانت الاحتياجات الفردية تحدّد بسرعة ودقة، وما إذا كانت الخطط الموضوعة لتلبية تلك الاحتياجات تُسجّل على نحو فعال.
- (ب) ما إذا كان يتاح لنزلاء السجن عددٌ كافٍ من الأماكن يستوعبهم في الأنشطة الهادفة.
- (ج) ما إذا كان السجناء يضطلعون بأنشطة تفيدهم، وتعزز احترامهم لأنفسهم، وتحسّن رفاههم وفرض إعادة انخراطهم بنجاح داخل المجتمع.
- (د) ما إذا كان توزيع السجناء في أماكن الأنشطة يتم على نحو سريع ومنصف وشفاف ولائق.
- (هـ) ما إذا كانت المؤسسة الإصلاحية المعنية تسجّل بدقة عدد الساعات التي يقضيها السجناء في أداء أنشطة محدّدة الأهداف.
- (و) ما إذا كان السجناء لا يُنثَنون أو يُردَعون عن المشاركة في أنشطة معيّنة من خلال إجراءات مُثبّطة أو عقوبات غير رسمية أو تضاربات مع جداولهم الزمنية الشخصية.
- (ز) ما إذا كانت معدلات الأجور منصفة.

١٤٠- وأخيراً من المهم القيام، حيثما أمكن، بجمع معلومات عما لأنشطة إعادة التأهيل في السجون من تأثير طويل الأجل. فمن المفترض أن من الممكن، على مرّ الزمن، معرفة ما إذا كان السجناء الذين شاركوا في تلك الأنشطة قد استفادوا منها بعد إطلاق سراحهم. بمعنى هل ابتعدوا عن عالم الجريمة، وهل هم قادرون على استعمال المهارات التي تعلّموها في السجن في كسب رزق شريف؟ وليس من اليسير جمع تلك البيانات، لكنّ جمعها يمكن أن يساعد على إثراء الأدلة التي يلزم أن تستند إليها أنشطة التعليم والتدريب المهني والعمل في السجون.

الخلاصة والاستنتاجات

١٤١- إن الدعم الاستباقي لأنشطة إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع بنجاح هو، بعد كفاية أمن وسلامة احتجاز السجناء، إحدى المهام الرئيسية لإدارات السجون، إلا أن تلك المهمة تنطوي على تحديات عديدة. فقد تكون هناك صعوبات على الصعيد السياسي. فعندما تكون الموارد شحيحة، قد لا يشعر عامة الناس والسياسيون بأن السجناء يستحقون أن يعاملوا معاملة جيدة. وقد يكون المتوقع من السجون أن تكون أماكن عقابية لا أماكن إصلاحية. إلا أن من مصلحة الجميع أن يعود السجناء إلى المجتمع أفضل استعداداً لأن يعيشوا حياة يعتمدون فيها على ذاتهم ويتقيدون فيها بالقانون.

١٤٢- ويمكن أن تكون هناك عقبات مالية أيضاً. وفي حين أن هذا الشكل من أشكال إعادة التأهيل يستلزم قدراً من الاستثمارات، فإن إرساء نظام متوازن يتضمن أنشطة تُدرّج دخالاً هو أمرٌ يمكن أن يساعد على تغطية التكاليف المتعلقة باتباع نهج بناءً بقدر أكبر حيال الحبس. وفي الأجل الأطول، يمكن أن تؤدي أنشطة إعادة التأهيل إلى استرداد قيمة ما أنفق في البداية أضعافاً مضاعفةً بفضل تقليص التكاليف المتعلقة بتكرار الإيذاء وبالإثقال على نظام العدالة الجنائية وبالحبس. لكن الحصول على مجرد اعتمادات مالية متواضعة تُخصّص لإعادة التأهيل في السجون يمكن أن يكون مهمة شاقة في البلدان التي تعاني من نقص حاد في الموارد اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية لمن يتقيدون بالقانون.

١٤٣- وإذا أمكن التغلب على العقبات السياسية والعقبات المالية، تظل هناك سلسلة من العوائق التقنية. وقد يكون توفير فرص التعليم والتدريب والعمل أيسر طريق لمعاونة السجناء على هجران عالم الجريمة، لكن الوقوف على أنجع السبل الكفيلة بعمل ذلك ليس بالأمر اليسير في بعض الأحيان. فهو يتطلب تحليلاً مستفيضاً وتخطيطاً سديداً وإدارة رشيدة. وهذا هو المجال الذي تسعى خارطة الطريق هذه إلى تناوله. وإذا كانت سلطات السجن عازمة وقادرة على تدعيم نهجها التأهيلي حيال إدارة شؤون السجن، فإن ما تضمنه هذا المنشور من معايير ومواضيع بحثٍ ونماذج ممارساتٍ وأمثلةٍ حالاتٍ قد صُمم من أجل مساعدتها على عمل ذلك.

١٤٤- وتتضمن خارطة الطريق أربع مراحل رئيسية. وتنطوي المرحلة الأولى على تقييم لأنشطة إعادة التأهيل الراهنة داخل السجون، والحاجة إلى التوسّع فيها ونطاق هذا التوسّع. وينبغي أن يبحث هذا التقييم احتياجات السجناء وتطلعاتهم، وقدرات نظام السجن، والطريقة التي يتم بها اختيار السجناء للانضمام إلى شتى الأنشطة وتوزيعهم عليها. والأسئلة الرئيسية التي يجدر طرحها هنا تتعلق بمدى جودة عملية تقييم احتياجات السجناء، ومدى فاعليتهم ومشاركتهم في البرامج القائمة، والحيز المتاح لاستيعاب مبادرات جديدة. وفيما يخص التعليم والتدريب المهني، ينبغي أن يبحث التقييم مدى ملاءمة الموظفين والمناهج الدراسية والموارد. وينبغي أن يدرس التقييم طبيعة وغرض فرص العمل المتاحة للسجناء وأجورهم وظروف عملهم، والدور الذي يُحتمل أن تؤديه في هذا الصدد شركات القطاع الخاص والذي يقتضي وجود ضمانات محددة تحول دون استغلال عمل السجناء.

١٤٥- وتتمثل ثاني مراحل خارطة الطريق في التخطيط لمبادرات وبرامج وأنشطة جديدة من أجل سد الثغرات التي كشف عنها التقييم. وتوصي خارطة الطريق بوضع استراتيجية جامعة بشأن إعادة التأهيل تشمل جميع خدمات السجن. وينبغي أن تصاغ تلك الاستراتيجية بعد عملية تحليل متأنية للبيئة الخارجية والداخلية ودراسة مستفيضة لأصحاب المصلحة. وينبغي أن تحدد الاستراتيجية أهدافاً واضحة. وتوصي خارطة الطريق باستخدام إطار منطقي وأغراض "ذكية" ("سمارت"). ومن المهم أيضاً في هذه المرحلة تحديد السلطة أو الجهة التنظيمية التي ستتحمل المسؤولية الرئيسية عن تطبيق الاستراتيجية.

١٤٦- وتنطوي المرحلة الثالثة على التطوير التفصيلي للمبادرات الجديدة. ولا بد للخطط التفصيلية المتعلقة بأنشطة محددة يُضطلع بها في السجون أن تحتوي على وصف دقيق للمكان (للحيز) الذي ستمارس فيه، وللأشخاص الذين سيشاركون في تسييرها (الموظفين وغيرهم)، ولتأثيرها على الإدارة الأوسع نطاقاً للسجن (نظام السجن)، والموارد اللازمة لتنفيذها (الإمدادات). وفيما يخص التعليم والتدريب المهني، يلزم النظر في السبل الكفيلة بتحفيز السجناء، وضمان التحاقهم بدورات تخصصية معتمدة وقادرة على مساعدتهم على العثور على وظيفة بعد الإفراج عنهم. وفيما يخص العمل، لا بد أن تتجنب الأنشطة الاستغلال والفساد، وأن تكفل حصول السجناء على أجور معقولة.

١٤٧- وتتضمن خارطة الطريق عدداً من النماذج التشغيلية، منها مثلاً شراكات بين مؤسسات تعليمية وجامعية يقودها النظراء، والتلمذة الحرفية والتدريب في مجال تنظيم المشاريع، وبرامج العمل في السجون التي تقدمها إدارات السجون وحدها أو بمشاركة القطاع الخاص بدرجات متفاوتة، والأعمال الحرة، ومزارع السجون. وكما هو الحال بالنسبة لأمر كثيرة وردت في خارطة الطريق، لا يُتوقع أن تكون هذه النماذج ملائمة لجميع البلدان لكنها تسوق أمثلة على نوع النهج التي أثبتت نجاحها في سجون معينة.

١٤٨- أمّا مرحلة خارطة الطريق الرابعة فتخصّ رصد وتقييم برامج إعادة التأهيل في السجون. ولا بد من الحصول على معلومات منتظمة عن سير العمل في المبادرات الجديدة وعن تأثيرها. ومن المهم لإدارة السجن أن تعرف ما إذا كانت التدابير الجديدة تعمل على النحو المتوخى وما إذا كانت هناك آثار غير متوقعة، سواء أكانت إيجابية أو سلبية. فمن شأن ذلك أن يسمح باتخاذ إجراءات علاجية عند الاقتضاء.

١٤٩- وترد في المرفق سلسلة من القوائم المرجعية التي توجز أبرز المراحل في هذه الرحلة:

- القائمة المرجعية الأولى "الرئيسية" تغطي، بعبارة عامة، المراحل التي يلزم أن تغطها الدول الأعضاء التي تنظر في تحسين أنشطة إعادة التأهيل داخل سجونها.
- وتتناول القائمة المرجعية ٢ ما يلزم أخذه بعين الاعتبار عند تقييم النقطة التي ستبدأ منها أي عمليات تطوير.
- وتشير القائمة المرجعية ٣ إلى العناصر الرئيسية اللازمة عند وضع استراتيجية بشأن إعادة التأهيل.
- وتبين القائمة المرجعية ٤ الخطوات الضرورية لتنفيذ تلك الخطة.
- وتقترح القائمة المرجعية ٥ المجالات الرئيسية التي يلزم رصدها.

ولا يرمي مستوى التفصيل في القوائم المرجعية إلى تغطية جميع الحالات، وإنما إلى اقتراح أهم القضايا التي يجدر النظر فيها.

المرفقات

القائمة المرجعية ١ : القائمة المرجعية الرئيسية - المراحل الرئيسية لاستهلال/تعزيز برامج إعادة التأهيل في السجون

المهام	غير منجزة	منجزة جزئياً	منجزة
١-١			الحكومة تدعم تعزيز إدارة السجون تماشياً مع قواعد نيلسون مانديلا
٢-١			إدارة السجون والوزارة المسؤولة عنها تدرك أهمية التعليم والتدريب المهني والعمل
إجراء تقييم شامل يتضمن ما يلي:			
١-٢			مستوى تعليم ومهارات السجناء
٢-٢			معدلات الالتحاق بالبرامج (حسب فئات السجناء)
٣-٢			عمليات توزيع السجناء على الأنشطة
٤-٢			التنظيم والإشراف والتمويل
٥-٢			نطاق برامج إعادة التأهيل، بما في ذلك مدى ملاءمة المناهج التدريبية المستخدمة
٦-٢			فرص العمل المتاحة في السوق
٧-٢			الامتثال لحقوق الإنسان
وضع استراتيجية تتطوي على ما يلي:			
١-٢			التزام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة (في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص)، والجهات المانحة، والسجناء
٢-٢			مسح يبني علاقة على تحليل بشأن أصحاب المصلحة والجوانب التنظيمية ومواطن القوة والضعف في نظام السجون
٣-٢			إطار منطقي مع نظرية بشأن التغيير
٤-٢			أهداف "ذكية" "سمارت" محددة ومؤشرات بشأن الإنجاز

اتخاذ ترتيبات إدارية تشمل على ما يلي:

١-٤	السلطة المسؤولة أو الكيان المسؤول
٢-٤	الوضوح بشأن دور إدارة السجن
٣-٤	خطط عمل مع بيان تكاليفها
٤-٤	تقييمات مالية
٥-٤	استراتيجية بشأن جمع التبرعات
٦-٤	عقود و/أو مذكرات تفاهم مبرمة مع الشركاء
٧-٤	سجل للمخاطر
٨-٤	استراتيجية بشأن التواصل
٩-٤	آليات إشرافية
١٠-٤	إجراءات التشغيل الضرورية

وضع برامج ومشاريع إعادة تأهيل:

١-٥	تستند إلى تقييم لاحتياجات السجناء
٢-٥	تتضمن السبل الكفيلة بتحفيز السجناء
٣-٥	تتصدى للحواجز التي تواجه التعلُّم
٤-٥	تتوافر لها موارد مالية وبشرية وافية
٥-٥	تتضمن ما يلزم من نماذج تشغيلية
٦-٥	تكون ملائمة ومعتمدة
٧-٥	تتاح على قدم المساواة للسجينات وللسجناء من ذوي الاحتياجات الخاصة
٨-٥	تراعي الانعكاسات المترتبة على إشراك القطاع الخاص
٩-٥	تتضمن مخططات دعم تخصص المرحلة اللاحقة للإفراج أو تتكامل مع مثل هذه المخططات

وضع ترتيبات رصد توفر تعقيبات بشأن ما يلي:

١-٦	المدخلات—الوقائع التي تحدث يوميًا
٢-٦	المخرجات—تحديد البرامج التي تُحقَّق نتائج
٣-٦	الاستدامة المالية
٤-٦	الامتثال لحقوق الإنسان

القائمة المرجعية ٢: تحديد الثغرات من خلال إجراء تقييم شامل

١-١	إجراء تقييم فردي لكل سجين في أقرب وقت ممكن بعد التحاقه بالسجن
٢-١	جمع معلومات عن مستوى المهارات لدى نزلاء السجن، مع الحصول على تفاصيل أخرى من خلال الاستقصاءات
١-٢	حساب النسبة المئوية لجميع السجناء المشاركين في أنشطة التعليم والعمل والتدريب، بمن فيهم:
٢-٢	المحتجزون احتياطياً
٣-٢	السجينات
٤-٢	السجناء الشباب (٢٥-١٨ عاماً)
٥-٢	السجناء المحتجزون في مرافق ذات مستوى أمني عالٍ ومتوسط ومنخفض
٦-٢	عدد الأماكن المتاحة (للسجناء المُفْرغين/غير المُفْرغين)
١-٣	اتسام العمليات التي تجرى بأنها معقولة وشفافة
٢-٣	مراعاة ما يفضله السجناء قدر الإمكان
١-٤	تخصيص حيز وافٍ للأنشطة
٢-٤	تخصيص عدد كافٍ من الموظفين لأنشطة التعليم والتوجيه والإشراف
٣-٤	الاستعانة بالسجناء
٤-٤	الاستعانة بالمتطوعين
٥-٤	تخصيص موارد تعليمية وافية
٦-٤	توفير فرص للتعلّم عن بعد
٧-٤	توفير فرص لممارسة أنشطة خارج السجن
٨-٤	توفير خدمات السلامة والصيانة للمعدات والأدوات
٩-٤	عقد اتفاقات واضحة مع المنظمات المسؤولة
١٠-٤	ضمان استدامة التمويل
١-٥	نوع التعليم (ابتدائي وثانوي وجامعي)، بما في ذلك عدد الأماكن
٢-٥	نوع التدريب المهني (المهارات)، بما في ذلك عدد الأماكن
٣-٥	اعتماد وترخيص الدورات
٤-٥	جودة التعليم والتوجيه
٥-٥	نوع العمل، بما في ذلك عدد الأماكن
١-٦	إجراء تقييم لفرص العمل الواعدة في المجتمع المحلي
٢-٦	تواتر عمليات استعراض فرص العمل المتاحة في السوق
٣-٦	تكييف برامج التدريب/العمل المهني بحيث تتلاءم مع تقييم فرص العمل المتاحة في السوق
١-٧	تحديد مستوى الأجور
٢-٧	تحديد ظروف العمل
٣-٧	إجراء عمليات رصد وتفتيش داخلية
٤-٧	إجراء عمليات رصد وتفتيش خارجية
٥-٧	إشراك السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة ومراعاتهم على نحو وافٍ

القائمة المرجعية ٣: وضع استراتيجية بشأن برامج إعادة التأهيل في السجون

١-١	إجراء مشاورات مع الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة علاوة على الجهات التالية:
٢-١	منظمات المجتمع المدني
٣-١	القطاع الخاص
٤-١	الجهات المانحة
٥-١	السجناء
٦-١	المنظمات المعنية الأخرى، بما فيها المنظمات التي تستطيع مساعدة السجناء عند الإفراج عنهم
١-٢	إجراء مسح بيئي للتعليم يشمل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية
٢-٢	إجراء مسح بيئي للتدريب المهني والعمل
٣-٢	قيام أصحاب المصلحة بإجراء تحليل خارجي بشأن المنظمات التي (قد) يتصل بها السجناء فيما يخص برامج إعادة التأهيل
٤-٢	تصنيف فئات أصحاب المصلحة حسب تأثيرهم وأهميتهم
٥-٢	إجراء تحليل تنظيمي داخلي لبنية نظام السجن التحتية
٦-٢	إجراء تحليل تنظيمي داخلي لموارد نظام السجن البشرية
٧-٢	إجراء تحليل تنظيمي داخلي لإدارة نظام السجن
٨-٢	إجراء تقدير واقعي لمواطني قوة نظام السجن
٩-٢	إجراء تقييم نزيه لمواطني ضعف نظام السجن
١٠-٢	بيان فرص التحسين الواقعية
١١-٢	تحديد الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها نظام السجن
١-٣	إصدار بيان مهمة يحدد دور السجن وأهدافه ونهجه
٢-٣	تكوين رؤية طويلة الأجل لنظام السجن
٣-٣	إعطاء الأولوية لوضع أنشطة إعادة تأهيل تُنفَّذ في السجن، جنباً إلى جنب مع أولويات أخرى مثل الأمن والسلامة
٤-٣	إيلاء الاهتمام لعموم نزلاء السجن لفئات خاصة من السجناء، بمن فيهم النساء والشباب البالغون والسجناء المتقدمون في السن والسجناء ذوو الإعاقات، إلخ
٥-٣	إيلاء الاهتمام لجميع السجناء، بما فيها السجناء ذات المستوى الأمني العالي والمتوسط والمنخفض، والسجون المفتوحة، علاوة على مرافق الاحتجاز على ذمة التحقيق
٦-٣	وضع استراتيجية تتضمن دعم السجناء والإشراف عليهم بعد إطلاق سراحهم، بالتعاون مع مقدمي خدمات الدعم اللاحق لإطلاق السراح، حسب الاقتضاء
١-٤	إقامة صلات واضحة بين الأنشطة والنواتج (إطار منطقي)
٢-٤	إرساء نظرية تغيير تعتمد على الأدلة وتستند إليها الاستراتيجية
٣-٤	وضع مؤشرات "ذكية" "سمارت"، تتسم بأنها موثوقة وصالحة للاستخدام، من أجل قياس التقدم المحرز
٤-٤	تحديد أغراض قابلة للتحقيق/واقعية
٥-٤	موافقة المسؤولين عن التنفيذ على هذه الأغراض
٦-٤	وضع جدول زمني لإنجاز الأغراض المحددة
٧-٤	إرساء خطة رصد (انظر القائمة المرجعية ٥)

القائمة المرجعية ٤: تنفيذ برامج إعادة التأهيل في السجون

١-١	إسناد مسؤوليات واضحة بشأن إعادة التأهيل في السجن، سواء إلى كيان تنظيمي داخل نظام السجن أو إلى هيئة شريكة
٢-١	توخي الوضوح في تحديد المسؤوليات المتعلقة بالإدارة الاستراتيجية وعمليات التطوير والتشغيل اليومي
١-٢	توزيع الأدوار والمسؤوليات توزيعاً واضحاً بين مديري السجون والمقر الرئيسي
٢-٢	توخي الوضوح في إسناد مسؤوليات إدارة العقود المبرمة مع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني، وكذلك مع المنظمات/ الشركات التي توفر فرص العمل
١-٣	وضع خطط عمل لكل نشاط مع بيان تكاليفها التفصيلية
١-٤	إجراء تقييمات مالية لكل برنامج، على نحو يشمل ما يلي:
٢-٤	التكاليف الرأسمالية اللازمة
٣-٤	التقديرات الواقعية لعوائد الدخل
٤-٤	خطة تكفل الاستدامة
	استراتيجية جمع التبرعات
١-٥	وضع خطة تجارية بشأن الأموال الداخلية
٢-٥	وضع نهج مخططة ومفصلة تُتبع حيال الأموال الخارجية (الجهات المانحة الدولية)
١-٦	إعداد عقود أو مذكرات تفاهم، في حالة الاستعانة بشركاء، تتضمن ما يلي:
٢-٦	تحديد مسؤوليات المؤسسة المضيفة والشريك
٣-٦	اتخاذ ترتيبات مالية
٤-٦	المساءلة والمسؤوليات
٥-٦	وضع ترتيبات الحوكمة (كتحديد مجالس الشراكة مثلاً)
١-٧	سرد وتصنيف المخاطر الرئيسية من حيث احتمالاتها وتأثيرها
٢-٧	اتخاذ تدابير تكفل التخفيف من حدة أبرز المخاطر
٣-٧	وضع خطط طوارئ في حالة ظهور مشاكل
١-٨	تحديد المخاطبين الرئيسيين (موظفي السجن، الجهات الحكومية المعنية، عامة الجمهور، الجهات المانحة، إلخ.)
٢-٨	توجيه رسائل رئيسية إيجابية وتسويقية
٣-٨	بحث إطلاق حملات دعائية
١-٩	أداء مهمة إشراف تتضمن عمليات مراقبة إدارية داخلية ضرورية (عمليات تفتيش داخلية)
٢-٩	أداء مهمة إشراف تتضمن قيام هيئة مستقلة بإجراء فحوصات (عمليات تفتيش خارجية)
٣-٩	أداء مهمة إشراف تغطي الأبعاد التقنية والأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان (انظر القائمة المرجعية ٥)
١-١٠	وضع إجراءات تغطي ما يلي:
٢-١٠	اختيار وتوزيع السجناء
٣-١٠	حركة السجناء في اتجاه الذهاب إلى أماكن الأنشطة والعودة منها
٤-١٠	عمليات تفتيش واحتياطات سلامة أخرى تُتخذ أثناء تنفيذ برامج إعادة التأهيل
٥-١٠	تسجيل حضور السجناء ومشاركاتهم
٦-١٠	متطلبات الصحة والسلامة والتأمين
٧-١٠	مكافأة السجناء على العمل الذي يؤديه
٨-١٠	تخفيض مدة عقوبة السجناء، حسب الاقتضاء
٩-١٠	اعتماد الإنجازات
١٠-١٠	التصدي للحوادث

القائمة المرجعية ٥: الرصد المتواصل لبرامج إعادة التأهيل في السجون

١-١	حصر عدد السجناء المشاركين في برامج إعادة التأهيل
٢-١	التأكد من أنَّ الأنشطة تنفذ على النحو المخطط له (مثلاً عدد حالات الإلغاء)
٣-١	التأكد من مشاركة الموظفين على النحو المخطط له
١-٢	منح شهادات إتمام التدريب النظري/المهني، والسماح باجتياز الامتحانات مجاناً
٢-٢	إنتاجية العمل
٣-٢	بلوغ الأهداف (محو الأمية مثلاً)
٤-٢	آراء السجناء بشأن الأنشطة
١-٣	توافر الموارد الضرورية (المواد والمعدات والأحياز)
٢-٣	تحقيق الإيرادات المستهدفة
٣-٣	تلقي طلبات بالقدر المستهدف
١-٤	تقيّد الشركاء بالعقود/مذكرات التفاهم
٢-٤	المخاوف المتعلقة بالصحة والسلامة
٣-٤	سداد أجور السجناء وفقاً للوائح/السياسات الموضوعية
٤-٤	تخفيض مدة العقوبات، حسب الانطباق
٥-٤	المشاكل المتعلقة بالانضباط
٦-٤	الحوادث
٧-٤	الحادثات الأمنية
٨-٤	تأثير برامج إعادة التأهيل على عموم إدارة السجن
١-٥	الشكاوى
٢-٥	ظروف التعلم/العمل
٣-٥	اختيار وتوزيع السجناء على الأنشطة
٤-٥	مخاطر الفساد وتنفيذ تدابير ترمي إلى مكافحة الفساد
١-٦	المخططات الرائدة
٢-٦	إجراء تقييم (مستقل)



UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Vienna International Centre, P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria
Tel.: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 26060-3389, www.unodc.org